

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/SDPD/2011/5  
5 December 2011  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية

الأمم المتحدة  
نيويورك، 2011

11-0348

## كلمة شكر

هذا الاستعراض هو ثمرة الجهود الجماعية التي بذلها موظفو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وخصوصاً شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية وقسم القطاعات الإنتاجية، بالتعاون مع الأستاذ جورج كلايف من جامعة مانشستر الذي ساهم أيضاً في إعداد المراجعة الأولى سنة 2003 وعدد من الخبراء من منطقة الإسكوا الذين إما ساهموا بطريقة موضوعية أو شاركوا في المناقشات خلال ورشة العمل حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية، في 3-5 تشرين الأول/أكتوبر 2011، والتي نظمتها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وفي الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو +20 الذي عقد في القاهرة، مصر، في 16 و 17 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

وفي سياق التحضير لهذا الاستعراض ، جرى تنظيم مسح للجهات المعنية بهدف الحصول على معلومات بشأن الهيكليات المؤسسية للتنمية المستدامة في البلدان العربية وعلى آراء هذه الجهات في فعالية الهيكليات المذكورة. ومن بين المشاركين الذين قدموا مساهمات قيّمة، نخص بالذكر: سليم عبد الجبار؛ وعلي أديمي؛ ومريم محمد البوسعيدي؛ ويوسف إبراهيم الحمر؛ ومحمود الخباز؛ وفاضل عباس العبيدي؛ وقاسم الصديق؛ ومصطفى م. فضة؛ وعبدالله م. عيسى؛ ومهدي عامد جعفر؛ وليلى خلف كيروز؛ وسيد خطاري؛ ومحمد محاسنة؛ وملحم منصور؛ ورمضان محمد؛ وزغلول سمحان؛ وعلي يعقوب؛ وم عزم زيد الكيلاني؛ وعماد عدلي وجوي غالب.





## تمهيد

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) المقرر عقده في ريو دي جانيرو في عام 2012 هو حدث بالغ الأهمية للأسرة الدولية. فالواقع أنّ الغاية من تنظيم هذا المؤتمر هي تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهدافها، ورصد العقبات التي لا تزال تعترض تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

فالعالم يتغير ويشهد تحديات كبيرة في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتداعيات الأزمة المالية التي بدأت في عام 2008، والحركات الثورية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً، وضغوط تغيير المناخ التي لا تنفك تثقل على النظام البيئي، جميعها عوامل تستلزم عملاً جدياً من أجل ترسيخ الاستدامة في مقاربتنا للمؤسسات والمجتمعات العربية.

وفي هذا السياق، يتيح مؤتمر ريو+20، وموضوعه الاقتصاد الأخضر ومؤسسات التنمية المستدامة، فرصة لاستعراض التقدم المحرز في مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ولاستعراض الإطار المؤسسي الذي يجرى من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والخيارات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

ولطالما كان الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة موضوع بحث في مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، وذلك في سياق تحديد الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لمعالجة التحديات الناشئة للتنمية المستدامة. وفي المنطقة العربية، استجابت البلدان للدعوات العالمية الداعية إلى ترسيخ علاقة التآزر بين الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، فباشرت بإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والإقليمية. وقد سجلت هذه البلدان خطوات عدّة على هذا المسار. لكن يبقى من الضروري وضع نهج متكامل شامل لصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وصنع القرارات في المنطقة العربية مما يشكل عائقاً يحول دون تحقيق التنمية على المدى الطويل.

ويقدّم هذا الاستعراض معلومات جديدة، جُمعت بالاستناد إلى دراسة سابقة أُجريت في عام 2003 في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ في عام 2002. كما تتضمن الدراسة تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات هذا المؤتمر، ومجموعة جديدة من التوصيات الوثيقة الصلة بالظروف الإقليمية والعالمية الراهنة.

أشهر قليلة فقط تفصلنا عن عقد مؤتمر ريو +20، ومن المرجح أن تتلقى الأسرة الدولية مساهمات هامة لإعادة تصميم حركته وقد تحصل أيضاً على تفويض واضح لتغيير الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى الدولي.

وعندئذ، يتوجب على العالم العربي التحرك بسرعة للتأقلم مع هذه التغيرات الدولية من خلال إعادة هيكلة وإعادة تنظيم وإنشاء هيئات ومؤسسات للتنمية المستدامة في ظل تغيرات اجتماعية واقتصادية سريعة.

ويسرنا أن نشير إلى أن هذه الدراسة أعدت بإشراف وإدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التي تشاورت مع خبراء ومسؤولين من جنسيات عربية ودولية، بهدف الاسترشاد بأرائهم وجمع المعلومات بشأن تطوير الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة.

وانطلقت عملية الاستعراض من استبيان نُشر على موقع الإسكوا الإلكتروني للاطلاع على آراء مختلف الجهات المهمة. وبعد مراجعة المسودة الأولى، انطلقت عملية استشارية واسعة ومكثفة تضمنت ورشة عمل عربية عن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة نظمها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية. وخلال ورشة العمل جرت مناقشة الاستعراض مع مؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال التركيز على الإصلاحات المطلوبة على صعيد الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وذلك على ضوء التحديات الجديدة والناشئة. وعُرضت المسودة الأخيرة للمناقشة خلال الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو +20 الذي عُقد يومي 16 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2011 والذي اشتركت في تنظيمه الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغربي آسيا.

وتولّت شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا إعداد الاستعراض بالتعاون مع خبراء وطنيين وإقليميين ساهموا في دراسات الحالة وشاركوا في المناقشات الهادفة إلى تطوير أو تحسين المسودات المختلفة لهذا الاستعراض. ويؤمل أن تُشكل هذه الدراسة مورداً أساسياً للجهات المعنية المحلية والإقليمية المنخرطة بشكل فعال في الأبعاد الثلاثة، أي البيئية والاجتماعية والاقتصادية، للتنمية المستدامة.

## المحتويات

### الصفحة

ج	..... كلمة شكر
هـ	..... تمهيد
1	..... مقدمة

### الفصل

4	أولاً- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة .....
	ألف- التطورات والتغيرات على مستوى الإطار المفاهيمي منذ قمة الأرض في عام 1992 حتى مؤتمر ريو+20.....
4	
8	باء- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية .....
18	جيم- التحديات والعقبات .....
24	ثانياً- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة .....
24	ألف- استعراض التغيرات والتحوّلات الراهنة .....
46	باء- التحديات والعوائق .....
50	ثالثاً- إنفاذ عمليات التنمية المستدامة .....
50	ألف- المؤسسات والجهات المعنية .....
50	باء- آليات التخطيط .....
56	جيم- أدوات التنفيذ .....
57	دال- الصناديق ومؤسسات التمويل الإنمائية الإقليمية والعالمية .....
59	هـ- الرصد والإبلاغ والتقييم .....
61	واو- المشاركة العامة .....
63	رابعاً- تحسين الحكم من أجل تحقيق التنمية المستدامة .....
63	ألف- تجارب ناجحة في بلدان عربية مختارة .....
72	باء- نحو نهج جديد لتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة .....
94	جيم- التوصيات .....
97	خامساً- الخلاصة والاستنتاجات .....

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

### قائمة الجداول

1- المؤتمرات والاتفاقيات الدولية حول قضايا التنمية المستدامة من ريو إلى جوهانسبرغ (1992-2002) .....	5
2- المؤتمرات والاجتماعات الدولية المعنية بتطبيق التنمية المستدامة منذ 2002 .....	7
3- الإعلانات/المبادرات الإقليمية بشأن قضايا التنمية المستدامة .....	9
4- الالتزامات الإقليمية بالبيئة والتنمية المستدامة .....	13
5- تصنيف السلطات البيئية الوطنية .....	26
6- تاريخ المصادقة على المعاهدات الدولية الرئيسية بشأن التنمية المستدامة .....	45
7- التخطيط الوطني للتنمية المستدامة في بعض البلدان العربية .....	52
8- ترتيب البلدان العربية حسب مؤشر التكامل الإقليمي لعام 2008 .....	81

### قائمة الأشكال

1- تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية حسب القطاع الاقتصادي .....	76
2- معدل بطالة الشباب في البلدان العربية .....	83
3- الطلب على المياه العذبة ونصيب الفرد منها .....	87

### قائمة الأطر

1- تعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي .....	3
2- مقتطفات من الإعلانات والمبادرات الإقليمية حول التنمية المستدامة .....	10
3- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في تونس .....	30
4- بروز المنظمات الإقليمية الداعمة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية .....	36
5- الجمعية العربية لمرافق المياه .....	44
6- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي .....	58
7- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .....	58
8- لجنة التجارة والبيئة في الأردن .....	78

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

### قائمة المرفقات

98	المرفق الأول- نتائج ورشة العمل حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية (جدة، 3-5 تشرين الأول/أكتوبر 2011) .....
99	المرفق الثاني- التوصيات الصادرة عن الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+20 (القاهرة، 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2011) .....
100	المراجع .....

## مقدمة

شهدت المنطقة العربية، كما العالم بأسره، تغيّرات كثيرة منذ مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 1992 (قمة الأرض) ومؤتمر المتابعة لعام 2002 في جوهانسبرغ. فقد سُجل تقدم كبير نحو تحقيق الكثير من الأهداف المحددة في ريو، وبقيت أهداف أخرى بعيدة المنال. ففي حين شمل هذا التقدم بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لم تشهد مجالات أخرى أي تقدّم، حتى إن بعض المجالات شهد تدهوراً. وما كان من الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 إلا أن عززت المخاوف والشكوك، وكذلك ما تبعها في عام 2011 من اضطرابات سياسية في المنطقة العربية. ويشكل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو في عام 2012 (ريو+20) فرصة لاستعراض التقدم المحرز على مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ولاستعراض الإطار المؤسسي لجهود التقدم على هذا المسار والخيارات المتاحة لضمان الفعالية في تنفيذ الإجراءات اللازمة.

وفي عام 2003، أجرت الإسكوا استعراضاً في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ في عام 2002، وكان الهدف من هذا الاستعراض دراسة تطور الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية حتى ذلك التاريخ. وانتهى الاستعراض إلى سلسلة من التوصيات، تضمنت دعوة إلى العمل على تطوير<sup>(1)</sup>. ويشكل الاستعراض الحالي تحديثاً للدراسة السابقة، كما أنه يقيّم التقدم المحرز على مستوى تنفيذ توصيات الدراسة الأولى. إضافة إلى ذلك، يُقدم مجموعة محدثة من التوصيات المتصلة بشكل مباشر بالإطار الإقليمي والعالمي الراهن.

وجرى إعداد الدراسة على مراحل تدريجية بإشراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وبدأت هذه العملية بالتشاور مع عدد من الخبراء والمسؤولين والمهتمين العرب لرصد آرائهم وجمع المعلومات حول تطور الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة. وأعدت الإسكوا استبياناً نشرته على موقعها على الإنترنت لتشارك فيه جميع الجهات المعنية. وبعد مراجعة المسودة الأولى قُدمت مسودة نهائية للدراسة لتكون موضوع مراجعة ومناقشة خلال ورشة العمل حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، المعقودة في جدة في تشرين الأول/أكتوبر 2011، وفي الاجتماع التحضيري الإقليمي

---

(1) الإسكوا إدارة التنمية المستدامة في المنطقة العربية: مؤسسات وأدوات للذهاب أبعد من ثقافة الإدارة البيئية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (الأمم المتحدة، نيويورك، 2003).

العربي لمؤتمر ريو +20، المعقود في القاهرة الذي اشتركت في تنظيمه الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغربي آسيا في تشرين الأول/أكتوبر 2011.

وقد ورد في الاستعراض الصادر عن الإسكوا في عام 2003، أن التزام معظم الدول العربية بالقضايا البيئية ازداد على أثر قمة الأرض في عام 1992، إذ عمدت إلى إنشاء مؤسسات بيئية أو إعادة هيكلة المؤسسات القائمة، وصياغة الإستراتيجيات وخ طط العمل البيئية الوطنية، والمصادقة على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والإقليمية، وسنّ الكثير من القوانين والأنظمة إنفاذاً للسياسات البيئية. غير أن فجوة كبيرة لا تزال قائمة على مستوى وضع نهج متكامل لصنع القرارات وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع أن المنطقة العربية ليست وحيدة في هذا الوضع، لا شك في أن هذا النقص يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية الدائمة في المنطقة. فالقرارات التي تتخذ من منطلق اقتصادي بحت قد تؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير، لكنها لن تفلح في ذلك على المدى البعيد، إلا إذا أخذت في الحسبان آثارها واعتمادها على التنمية الاجتماعية والسلامة البيئية في المنطقة. فالازدهار المستدام للمنطقة العربية يعتمد كثيراً على العمل بنهج استراتيجي متكامل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتستعرض هذه الدراسة الأنظمة المعنية بالتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي وفي بلدان عربية مختارة. وتبين التقدم المحرز والتوجهات الراهنة ونحدد التطورات الإيجابية والأمثلة التوضيحية التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وتقتترح مجموعة من الإجراءات والتوصيات على صعيد السياسة العامة والتي يؤخذ بها في التحضيرات لمؤتمر ريو +20. وتوقيت هذه الدراسة فائق الأهمية في ظل التغيرات السريعة الحاصلة على الصعيد العالمي، والشكوك الراهنة بشأن التنمية العضوية للمنطقة بحد ذاتها. وتستفيد من العديد من القضايا المحددة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والتي طُرحت في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (الإطار 1).

## الإطار 1- تعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي

١٥٨- العمل بفعالية على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عن طريق اللجان الإقليمية والمؤسسات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

١٥٩- ينبغي تحسين التنسيق والتعاون ضمن المناطق في موضوع التنمية المستدامة، فيما بين اللجان الإقليمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، ومصارف التنمية الإقليمية، وغيرها من المؤسسات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن يشمل هذا، عند الاقتضاء، تقديم الدعم لوضع وتعزيز وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل متفق عليها للتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، وتراعي الأولويات الوطنية والإقليمية.

١٦٠- ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم بما يلي، بالتعاون مع سائر الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، مراعية في ذلك البنود ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١:

(أ) العمل، على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في برامجها، بما في ذلك من خلال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تعزز اللجان الإقليمية قدراتها من خلال اتخاذ تدابير داخلية وأن تتلقى، عند الاقتضاء، الدعم الخارجي؛

(ب) تيسير وتعزيز دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بصورة متوازنة في أعمال الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والهيئات الأخرى، على سبيل المثال، تيسير وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات ودراسات الحالة والخبرات؛ والشراكات ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) العمل على تعبئة المساعدات التقنية والمالية وتسهيل توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة المتفق عليها إقليمياً وعلى الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك العمل على تحقيق هدف القضاء على الفقر؛

(د) مواصلة تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددة وقيام شراكات لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٦١- ينبغي تقديم الدعم لبرامج ومبادرات التنمية المستدامة التي يُتفق عليها إقليمياً وعلى الصعيد دون الإقليمي، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجوانب الأقاليمية من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية - المنفق عليه عالمياً.

---

المصدر: خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.



## أولاً- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

### ألف- التطورات والتغيرات على مستوى الإطار المفاهيمي منذ قمة الأرض في عام 1992 حتى مؤتمر ريو+20

حدد مؤتمر القمة العالمي للبيئة والتنمية في عام 1992 هدف التنمية المستدامة كمعيار دولي. وتعود نشأة هذا المفهوم إلى السبعينات إثر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم في عام 1972 وصدور تقرير نادي روما المثير للجدل بعنوان "دور النمو" في العام نفسه. وفيما ركز تقرير نادي روما على نضوب الموارد الطبيعية، عُقد مؤتمر ستوكهولم رداً على الهواجس المتنامية في البلدان الصناعية حيال الأضرار التي يلحقها التلوث الصناعي بالبيئة وبصحة الإنسان ورفاهه. وقد أكد التقرير الرئيسي الصادر عن المؤتمر أن "الإنسان التكنولوجي" يسلك مساراً يعرض للتغير الجذري، وربما لتغير لا عودة عنه، النظم الطبيعية التي يعتمد عليها الإنسان لضمان بقائه البيولوجي على هذا الكوكب. أما نصيب معظم سكان العالم من موارد الكوكب في هذا العصر، "فتكاد لا تتجاوز نصيب الإنسان في العصر الحجري". وقد شاركت في هذا المؤتمر بلدان نامية كثيرة، منها 15 بلداً من المنطقة العربية، وتناولت جميع هذه البلدان واقع التلوث البيئي، فرأت فيه الثمن الذي قد يتوجب دفعه للحاق بركب البلدان الصناعية. واختصرت رئيسة وزراء الهند آنذاك إنديرا غاندي النقاش بالقول "إن الفقر هو من أخطر الملوثات، وما نحتاج إليه هو مزيد من التنمية".

وملاحظة غاندي شرعت الأبواب على البحث عن شكل جديد للتنمية يستوفي شروط الاستدامة البيئية. وكانت حصيصة هذا الاتجاه الإستراتيجية العالمية لحفظ البيئة في عام 1980، وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الصادر في عام 1987، وهذه اللجنة كانت برئاسة رئيس وزراء النرويج غرو هارلم برونولاند. كان لتقرير برونولاند الصادر عنها دور بارز في الترويج لمفهوم التنمية المستدامة وقدم تعريفاً لها حظي بقبول واسع بأنها "القدرة على تلبية حاجات أجيال الحاضر من دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها". وسلط هذا التعريف الضوء على المفهوم الأخلاقي للإنصاف بين الأجيال وارتقى بهذا المفهوم ليشمل متطلبات العدالة الاجتماعية. وفي مرحلة لاحقة، اتسع الحوار العالمي حول التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام 1992.

ونتيجة لقمة الأرض، عقدت مؤتمرات كثيرة وأبرمت اتفاقيات عديدة ، أفضت إلى اتفاق دولي حول أوجه محددة للتنمية المستدامة. ويعد أبرز هذه المؤتمرات والاتفاقيات في الجدول 1.

**الجدول 1- المؤتمرات والاتفاقيات الدولية حول قضايا التنمية المستدامة  
من ريو إلى جوهانسبرغ (1992-2002)**

التاريخ	مؤتمرات واتفاقيات
1992	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو)
1992	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (ريو دي جانيرو)
1992	اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (ريو دي جانيرو)
1994	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة)
1994	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (باريس)
1994	مسودة إعلان المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة (جنيف)
1995	اتفاق مراكش المؤسس لمنظمة التجارة العالمية (مراكش)
1995	مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن)
1995	المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين)
1996	مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المونل الثاني (إسطنبول)
1997	بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كيوتو)
2000	مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة (نيويورك)
2000	بروتوكول السلامة البيولوجية المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (كرتاخينا)
2001	اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة (استكهولم)
2002	المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري)
2002	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ)

وكان الهدف من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ في عام 2002 تقييم الإنجازات المحققة ومناقشة سبل الإسراع في تحقيق الأهداف المتبقية. ولهذه الغاية، خلص هذا المؤتمر إلى الإعلان عن مزيد من الالتزامات في الخطة الصادرة والمعروفة بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

واستجابة لمقترحات تقدّم بها الاتحاد الأوروبي، أدخل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تعديلاً على اللغة المستخدمة في وصف التنمية المستدامة، كان له تأثير على تفسير هذا المفهوم لاحقاً. فقد اعتبر مؤتمر القمة العالمي لعام 1992 أن التنمية المستدامة هي عملية إنمائية واحدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية. أما خطة جوهانسبرغ للتنفيذ فعرّفت التنمية المستدامة في ثلاثة مسارات منفصلة تشكل ثلاثة أبعاد متداخلة ومتآزرة هي: (أ) التنمية الاقتصادية؛ (ب) والتنمية الاجتماعية؛ (ج) وحماية البيئة. وبالفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، واعتبار حماية البيئة مساراً مستقلاً عن الاثنين، يكون هذا التعديل في وصف التنمية المستدامة قد أسهم في التقليل من الأهمية التي أولتها قمة الأرض لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرارات الاقتصادية.

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تركزت الجهود الدولية على تطبيق الاتفاقيات المبرمة بدلاً من إبرام اتفاقيات جديدة، وذلك من خلال مننديات منها مؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغير المناخي. وفي الجدول 2 ذكر لمجموعة من أهم المؤتمرات والاجتماعات المعنية بالتنمية المستدامة التي عُقدت منذ عام 2002.

وكان لسلسلة من الأحداث العالمية الكبرى تأثير قوي على جوهر مفهوم التنمية المستدامة وتطبيقه. فصدور تقرير التقييم الثالث عن اللجنة الحكومية الدولية حول تغير المناخ في عام 2001 جدّد الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة من منظور تغير المناخ، واستعراض شتى لآثار الاقتصادية لتغير المناخ في عام 2006 الذي استخدم التحليل الاقتصادي السائد جذب انتباه واضعي السياسات. ومع الوقت، ازداد الاقتناع بأن تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ لن تكون ناجعة، فتحوّل الاهتمام إلى تدابير التكيف مع تغير المناخ. لكن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في عام 2008 أدّت مرة أخرى إلى تغيّر في الأولويات الدولية. وإزاء فقدان الثقة بالنموذج الاقتصادي القائم، بُذلت جهود مضيئة لاستعادة النمو الاقتصادي، ولكن هذه المرة مع تضمين رزمة السياسات فكرة "الحوافز الخضراء". وهذا الاتجاه الجديد عزز الاهتمام بتطوير "الاقتصاد الأخضر" مع التركيز على الاستثمار في الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل المنخفض الكربون. وفي إطار مواجهة تغير المناخ، جاء هذا التركيز على قضايا الطاقة ردّاً على الهواجس المتزايدة بشأن توفر موارد الطاقة التقليدية إزاء سرعة تزايد الطلب في بلدان مثل الصين والهند.

## الجدول 2- المؤتمرات والاجتماعات الدولية المعنية بتطبيق التنمية المستدامة منذ 2002

التاريخ	المؤتمرات أو الاجتماعات
2011-2002	اجتماعات لجنة التنمية المستدامة (11-19)، نيويورك
2002	الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
2002	المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
2003	المؤتمر الدولي المعني بالإسهام بالمعايير والمؤشرات في إدارة الغابات المستدامة
2003	القمة العالمية لمجتمع المعلومات
2003	المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
2005	المؤتمر الدولي حول الطاقات المتجددة
2005	منتدى التنمية حول "دمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية"
2006	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (نيروبي)
2007	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (بالي)
2008	المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن فاعلية المعونة
2008	المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغيير المناخ والطاقة الأحيائية
2009	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (كوبنهاغن)
2009	مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
2009	مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي (روما)
2009	مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (بون)
2010-2008	قمم مجموعة العشرين في واشنطن في 2008، وفي لندن وبطرسبرغ في 2009، وفي تورنتو وسيول في 2010

أما البلدان العربية، والصين والهند وبلدان نامية عدة أخرى كبيرة وسريعة النمو، فلم تُصَبِّها الأزمة الاقتصادية بالحدة التي أصابت البلدان الغربية. ونتيجة لهذا الواقع، تعزز التحول الجاري على مستوى دوائر النفوذ في الاقتصاد العالمي وازدادت فرص بناء العلاقات بين الاقتصادات العربية وغيرها من الاقتصادات الناشئة. وفي إطار الحراك الدولي لإعادة إرساء الاستقرار الاقتصادي، تحولت مسؤولية الإدارة المالية العالمية من مجموعة الدول الثماني إلى مجموعة الدول العشرين، التي تضم دولة عربية واحدة هي المملكة العربية السعودية، إلى جانب تسع دول نامية هي الأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والصين وجمهورية كوريا والمكسيك والهند.

وأطلقت الأزمة المالية شرارة الاضطرابات المالية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، ولم تتج من تداعياتها سياسات الاقتصاد الكلي. ودفع الوضع الراهن مجموعة واسعة من الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص ومن منظمات المجتمع المدني إلى الدعوة إلى مراجعة النموذج الإنمائي القائم. وقد

تردد صدى هذه الدعوة في التحركات الاجتماعية والسياسية التي عمّت المنطقة، وهي تلقي بظلالها على الخيارات التي يجب على الحكومات اتخاذها للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، في حال أقدمت على اتخاذ خيار من هذا القبيل.

وهذا المزيج من الأزمات المالية والسياسية التي تحدثت هذه التغيرات الهائلة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، تدفع جميع البلدان إلى اعتماد تدابير حاسمة لإعادة تصميم نماذجها الإنمائية بحيث تتماشى مع مفهوم الاقتصاد الأخضر. وتشمل هذه المرحلة استحداث نظام مالي يساهم في حماية البيئة ومؤسسات اقتصادية تراعي البيئة تتولى تسهيل الاستثمارات البيئية والترويج لممارسات غير ضارة بالبيئة في القطاعات النامية والتكنولوجية الرئيسية.

وأزمة عام 2008 هي من العوامل العديدة التي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية في العالم وهذا الارتفاع أطلق في الكثير من البلدان النامية، الشرارة لاضطرابات اجتماعية، أعادت توجيه الاهتمام إلى النواحي الزراعية للتنمية المستدامة، ومنها توفر المياه والأراضي، وأهمية خدمات النظافة والإيكولوجي، واحتمال التضارب بين مستلزمات التنوع البيولوجي ومتطلبات الإنتاج الغذائي، وإمكانية معالجة آثار تغير المناخ باللجوء إلى الوقود الأحيائي.

وكان ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن عدة عوامل منها تزايد الطلب على المواد الغذائية من الصين وغيرها من البلدان النامية، سبباً رئيسياً لاندلاع الاضطرابات الاجتماعية في المنطقة العربية في عام 2011. وأعادت هذه الأحداث تركيز الاهتمام على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لا سيما في البلدان العربية كما أجمت الشكوك بشأن قدرة المسار الحالي للتنمية الاقتصادية على تحقيق الاستدامة البيئية في المنطقة العربية.

### باء- الإطار المفهومي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية

تتشارك البلدان العربية شواغل كثيرة في إطار التنمية المستدامة، أبرزها انعدام السلام والأمن، وندرة الموارد المائية وتدهور نوعيتها، والتصحر وتدهور الأراضي، والتوسع العمراني والبطالة. غير أن تفاوت الإيرادات من الموارد الطبيعية بين بلدان المنطقة أدى إلى تباين في حجم الشواغل في مجالات مثل سياسات الطاقة، والهجرة والفقر. لكن هذا التباين لم يمنع بلدان المنطقة من القيام بعمل مشترك لدراسة قضايا التنمية المستدامة ومعالجتها من منظور إقليمي. وكانت حصيلة هذا العمل سلسلة من الاتفاقيات والمبادرات الرفيعة المستوى، أدت إلى تعزيز الأنشطة المنفذة على مستوى المنطقة وإنشاء منظمات ومؤسسات إقليمية (انظر الجدول 3).

### الجدول 3 - الإعلانات/المبادرات الإقليمية بشأن قضايا التنمية المستدامة

التاريخ	الإعلان أو المبادرة
1986	الإعلان العربي عن البيئة والتنمية
1991	الإعلان العربي عن البيئة والتنمية والتوقعات المستقبلية
1992	برنامج العمل الإقليمي للتنمية المستدامة
2000	إعلان المنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي
2001	إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي
2001	إعلان عُمان عن البيئة والتنمية المستدامة
2002	الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة
2002	الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة
2002	الإعلان الوزاري المشترك حول التنمية المستدامة الصادر عن المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة
2002	المبادرة العربية للتنمية المستدامة
2003	إعلان أبو ظبي حول البيئة والطاقة
2003	مبادرة أبو ظبي حول تنفيذ النشاطات ذات الأولوية في برنامج العمل الإقليمي خلال الفترة 2003-2008 (مكافحة التصحر)
2005	إعلان الحكم الرشيد من أجل التنمية في مبادرة البلدان العربية (إعلان البحر الميت)
2006	التزامات جدة حول التنمية المستدامة (المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة)
2007	الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامين
2008	الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي (المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة)
2009	القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (الكويت)
2009	الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين
2010	إعلان الدوحة بشأن الإحصاء في المنطقة العربية
2010	الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث
2011	القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الثانية (شرم الشيخ)
2011-1993	البيانات العربية في جلسات السياسات للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

وكانت جامعة الدول العربية الراحية لم عظم هذه الالتزامات الإقليمية. ففي عام 2002، أطلقت الجامعة المبادرة العربية للتنمية المستدامة وكانت بمثابة انطلاقة للاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة في البلدان العربية. وتهدف المبادرة العربية إلى وضع برنامج إقليمي للتنمية المستدامة على أساس الأولويات المحددة في المبادرة. ومن الالتزامات الإقليمية أيضاً ما هو مشترك مع البلدان الأفريقية، وأبرزها ما يرد في الإعلان الوزاري المشترك الصادر في عام 2002 عن المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. ويتضمن الإطار 2 مقتطفات من أبرز الإعلانات والمبادرات الإقليمية

## الإطار 2- مقتطفات من الإعلانات والمبادرات الإقليمية حول التنمية المستدامة

### (أ) المبادرة العربية للتنمية المستدامة (جامعة الدول العربية) - 2002

"تهدف هذه المبادرة إلى معالجة التحديات التي تواجهها البلدان العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد على التزام البلدان العربية بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 والأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مع الأخذ بالاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتمايزة. وتسعى المبادرة إلى تعزيز مشاركة البلدان العربية بهدف تدعيم جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحديدًا على ضوء العولمة وآثارها، وإلى إيجاد آلية لتمويل برامج حماية البيئة والتنمية المستدامة".

### (ب) الإعلان العربي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جامعة الدول العربية) - 2002

"يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وضع إستراتيجية عربية متكاملة تأخذ بالاعتبار الظروف التاريخية والراهنة في المنطقة وترتقب التغيرات المستقبلية والتطورات العالمية وذلك تحقيقاً للأهداف التالية: إحلال السلام والأمن؛ مكافحة الفقر والبطالة؛ تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية؛ محو الأمية؛ دعم التنمية والمؤسسات البيئية وتقويتها؛ وضع حد لتدهور الموارد الطبيعية والبيئة؛ تطوير قطاعات الإنتاج العربية وتحقيق التكامل في ما بينها واعتماد تقنيات إنتاج أكثر نظافة؛ [و] دعم القطاع الخاص والمجتمع المدني، عبر إيلاء أهمية خاصة لدور المرأة وضمان مشاركتها في عملية التنمية المستدامة".

### (ج) الإعلان الوزاري المشترك (المصادر عن المجلس الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة - 2002)

"... تفاقم الفقر وارتفاع معدلات النمو السكاني هما من القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها، وتمثل مكافحة الفقر تحدياً أساسياً لجهود تحقيق التنمية المستدامة في المنطقتين. وتتطلب معالجة هذه القضية ترشيد استخدام الموارد المتوفرة وتشجيع الاستثمار على المستويين المحلي والإقليمي. كما تستوجب تحديد الحلول العملية لمشكلة عبء الدين وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني بما في ذلك الشباب والمرأة في تحقيق التنمية المستدامة".

### (د) إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة/جامعة الدول العربية - 2001)

"... أثرت التنمية المتسارعة على البيئة. وقد أدى ذلك في وقت متأخر، إلى إثارة قضية بلوغ مستوى الربط الأمثل بين مستلزمات التنمية والقضاء على الفقر وحماية البيئة. وكشف ذلك عن أوجه سلبية عدة... وتحديدًا، أدت جهود تحقيق التنمية وتحسين مستويات العيش من دون الاهتمام بالبيئة إلى استغلال مكثف للموارد الطبيعية وإلى مستويات تلوث تستنفد قدرة الطبيعة على تهيئة بيئة صحية وسليمة تساعد على تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق آمال الشعوب العربية. وهذا الواقع يدعو إلى اعتماد نهج إنمائية أكثر كفاءة تقوم على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة إضافة إلى حمايتها من التلوث".

## الإطار 2 (تابع)

### (هـ) إعلان أبو ظبي حول البيئة والطاقة (مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة - 2003)

يدعو الإعلان إلى "إعادة التأكيد على حق البلدان العربية في الشروع في التنمية المستدامة لمواردها الطبيعية، ويدعو البلدان الصناعية إلى التعويض عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والخسائر اللاحقة بالبلدان العربية التي تعتمد اقتصاداتها على إنتاج النفط والغاز وإيرادات تصديرهما، وتحديد الأضرار والخسائر الناتجة من الإجراءات التي اعتمدها البلدان الصناعية في إطار الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإعادة التأكيد على أهمية مشاركة المجتمع المدني العربي في تحقيق أهداف الاستدامة في قطاع الطاقة والموارد الطبيعية، وتعزيز إمدادات الطاقة إلى المناطق الريفية والنائية في العالم العربي وتنويع مصادر الطاقة المماثلة".

### (و) التزامات جدة حول التنمية المستدامة (المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة - 2006)

أكد الوزراء على التزامهم بالعمل على "صياغة إستراتيجية إسلامية مشتركة ومتكاملة للتنمية المستدامة؛ ورعاية جهود السلام والأمن ونشر الوعي حول دورهم في تعزيز التنمية المستدامة؛ ومكافحة الأمية والفقر والبطالة وتحسين نوعية حياة الشعوب الإسلامية؛ وتعزيز وتعميم مستوى الخدمات الصحية؛ وتطوير الخدمات التعليمية والقدرات الداعمة في مجال التعليم ونقل التكنولوجيا؛ ودعم مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في مسار التنمية المستدامة؛ وتوسيع نطاق الديمقراطية من منظور إسلامي إضافة إلى المشاركة في صنع القرار؛ والحفاظ على الموارد المائية وترشيدها والحفاظ على التربة والأراضي والتنوع البيولوجي؛ والاهتمام بجودة الهواء والطاقة وتأثير تغير المناخ؛ وتشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛ وتحديث وإنفاذ التشريعات الخاصة".

### (ز) الإعلان الوزاري العربي عن تغير المناخ (مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة - 2007)

أعلن الوزراء عن عزمهم على السعي إلى دمج السياسات التي تعنى بقضايا تغير المناخ في جميع القطاعات ضمن سياسات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية بطريقة تخدم جهود النمو الاقتصادي المستدام والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر؛ وستركز برامج التخفيف على: إنتاج واستخدام طاقات أكثر نظافة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات وتنويع مصادر الطاقة تماشياً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتوسيع نطاق استخدام تقنيات الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات الصديقة للبيئة إضافة إلى توسيع استخدام المحفزات الاقتصادية من أجل تشجيع منتجات أكثر كفاءة؛ ويجب أن تكون إجراءات التكيف مع تغير المناخ متماشية مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر.



## الإطار 2 (تابع)

### (ح) الإستراتيجية الإقليمية العربية للإنتاج والاستهلاك المستدام - 2009

"تسلط الإستراتيجية الضوء على مجالات العمل ذات الأولوية من أجل تحقيق أهداف التخفيف من الفقر مع استخدام السلع والخدمات التي تعتمد على كمية أقل من الموارد الطبيعية وتحديدًا الطاقة والمياه؛ وعلى تسخير الطاقة للتنمية المستدامة، وإدارة الموارد المائية وإدارة النفايات والتنمية الريفية والقضاء على الفقر، والتعليم، وأنماط العيش المستدامة، والسياحة المستدامة". وتحدد الإستراتيجية الأهداف والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في كل من هذه المجالات.

### (ط) الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث - 2010

لهذه الإستراتيجية هدف ثنائي: وضع رؤية وتحديد المجالات والأولويات الإستراتيجية في الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، ووضع برنامج عمل محدد لتعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق ورصد الترتيبات من أجل دعم تطبيق الإستراتيجية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. وتتضمن الإستراتيجية اعترافاً بتزايد مخاطر الكوارث وتأثيراتها التي تعيق مسار التنمية وتهدف إلى الحد من الكلفة المترتبة عليها والخسائر في الأرواح وفي الأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية والبلدان في المنطقة العربية. وتحدد الإستراتيجية خمس أولويات في جهود الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة هي: (1) تعزيز الالتزام بالحد من خطر الكوارث في مختلف القطاعات؛ (2) تطوير القدرات على تحديد المخاطر وتقييمها ورصدها؛ (3) تحسين المنة عن طريق المعرفة والدعوة والبحث والتدريب؛ (4) تحسين المساءلة عن إدارة مخاطر الكوارث على المستوى ما دون الوطني والمستوى المحلي؛ (5) دمج قضية الحد من مخاطر الكوارث في الاستجابة الطارئة والجهوزية وجهود الإغاثة.

وترد في الجدول 4 مقارنة لمضمون ستة إعلانات إقليمية تتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة . فمعظم هذه الإعلانات يتضمن إشارة إلى بناء المؤسسات وبناء القدرات وإدارة الموارد الطبيعية ونقل التكنولوجيا ونهج المشاركة في التنمية المستدامة ، ولا سيما إشراك النساء والشباب . والجدير بالذكر أن الإعلان العربي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002 والمبادرة العربية للتنمية المستدامة هما وثيقتان واسعتا النطاق تشملان معظم المواضيع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . لكن التدابير المتخذة لوضعها حيز التنفيذ تبقى محدودة نسبيًا، كما أن نطاق الإعلانات اللاحقة كان أضيق.

وركزت مجموعة كبيرة من هذه المنتديات الإقليمية على ضرورة دعم دمج الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. غير أن الحضور في المنتديات الإقليمية التي تعالج موضوع التنمية المستدامة يكاد يقتصر على وزارات البيئة أو الهيئات المعنية بقضايا البيئة . وهكذا تنتهي هذه المنتديات والمبادرات إلى برامج يطغى عليها الشأن البيئي.

الجدول 4- الالتزامات الإقليمية بالبيئة والتنمية المستدامة

مجالات الأولوية	الإعلان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل (1991)	برنامج العمل الإقليمي للتنمية المستدامة (1992)	إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001)	الإعلان العربي في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (2002)	المبادرة العربية للتنمية المستدامة (2002)	التزامات جدة للتنمية المستدامة (2006)	الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة (2007)
التخفيف من الفقر			X	X	X	X	X
الفقر المرتبط بالجهل والأمراض	X					X	
محو الأمية				X	X	X	
البطالة والضمان الاجتماعي				X		X	
مؤسسات الحكم	X	X	X	X	X	X	
التخطيط	X	X	X	X	X	X	X
التشريع	X	X		X	X	X	
المؤسسات الوطنية				X	X		
القضايا والأدوات القانونية							
المقاربة الاحترافية	X		X				
الرصد والتقييم	X	X		X			X
القضايا والأدوات الاقتصادية							
مبدأ "الملوث يدفع"	X						

الجدول 4 (تابع)

الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة (2007)	التزامات جدة للتنمية المستدامة (2006)	المبادرة العربية للتنمية المستدامة (2002)	الإعلان العربي في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (2002)	إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001)	برنامج العمل الإقليمي للتنمية المستدامة (1992)	الإعلان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل (1991)	مجالات الأولوية
				X			القيمة الاقتصادية
			X				السياسات الاقتصادية والبيئية
		X	X	X			العولمة
		X	X	X			التجارة الدولية وتحرير التجارة
			X				التكامل الاقتصادي والتجارة العربية البيئية
					X	X	التنمية الصناعية
			X				الحظر
		X	X	X	X	X	التعاون الدولي
		X	X			X	العلاقات على الصعيد العربي والدولي والأمم المتحدة
X		X	X				الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

الجدول 4 (تابع)

الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة (2007)	التزامات جدة للتنمية المستدامة (2006)	المبادرة العربية للتنهية المستدامة (2002)	الإعلان العربي في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (2002)	إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001)	برنامج العمل الإقليمي للتنمية المستدامة (1992)	الإعلان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل (1991)	مجالات الأولوية
X	X	X	X	X			بناء القدرات
	X	X	X	X	X	X	التعليم وتنمية الموارد البشرية
X		X	X	X	X	X	الإعلام ونشر الوعي
X	X	X	X	X	X	X	العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير
X	X	X	X	X		X	الإنتاج النظيف
	X	X	X	X	X	X	المشاركة العامة
	X		X	X		X	المرأة
	X		X				الشباب
X	X	X	X				القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية
		X	X	X		X	الإنتاج والاستهلاك
X		X		X			الموارد الطبيعية والبشرية

الجدول 4 (تابع)

الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة (2007)	التزامات جدة للتنمية المستدامة (2006)	المبادرة العربية للتنمية المستدامة (2002)	الإعلان العربي في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (2002)	إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001)	برنامج العمل الإقليمي للتنمية المستدامة (1992)	الإعلان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل (1991)	مجالات الأولوية
	X	X	X	X	X	X	المياه
X	X					X	الطاقة
	X	X		X	X		الموارد الأرضية
	X	X	X		X	X	التصحر
	X	X	X	X	X	X	التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية
	X	X		X	X	X	الموارد البحرية
		X	X	X	X		التوسع المدني والمستوطنات البشرية
		X	X			X	السياسات السكانية وتنظيم الأسرى
					X		تنمية مناطق البدو
			X		X	X	التراث والموارد الطبيعية النادرة

الجدول 4 (تابع)

مجالات الأولوية	الإعلان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل (1991)	برنامج العمل الإقليمي للتنمية المستدامة (1992)	إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001)	الإعلان العربي في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (2002)	المبادرة العربية للتنمية المستدامة (2002)	التزامات جدة للتنمية المستدامة (2006)	الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة (2007)
المياه الآمنة والمواد الغذائية والكيمائيات				X	X	X	
التمويل	X		X	X	X		X
عبء الدين				X			
الاستثمار				X	X		
الصناديق العربية والإسلامية والمعونة الدولية				X	X		X
نقل التكنولوجيا	X	X	X	X	X	X	X
السلام والأمن				X	X	X	
أسلحة الدمار الشامل والسلامة النووية				X			
الحروب والنزاعات المسلحة والتوترات	X					X	
قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين	X			X	X	X	

## جيم - التحديات والعقبات

### 1- تكامل السياسات

دمج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرارات الإنمائية هو أبرز التحديات وأشد العقبات التي تعترض إرساء الهياكل المؤسسية الفعالة للتنمية المستدامة . ورغم تحديد الهدف وإعادة تأكيده في الكثير من الإعلانات الإقليمية ، إلا أن تحديد الأولويات والغايات بقي محدوداً . وكثيراً ما تُدرج هذه القضايا في الإعلانات من غير تحديد تدابير عملية لتنفيذها . فالأهداف والأولويات الوطنية تركز في الكثير من الأحيان على الأمن القومي والنمو الاقتصادي والحفاظ على التراث الثقافي، بدلاً من تحقيق الاستدامة في التنمية الوطنية والإقليمية . لذلك من الضروري أن تُعنى الصكوك الفاعلة حول التنمية المستدامة بالترابط بين الأهداف الإقليمية والوطنية على المدى القصير والبعيد، وبتحديد أولويات واقعية على مستوى التطبيق.

ومن أسباب الصعوبات المذكورة في تحقيق التكامل، ما يُعزى إلى طبيعة الحكم في جميع البلدان ، حيث تتولّى السلطة إدارات حكومية مستقلة تناط بكل منها المسؤولية الكاملة عن اتخاذ القرارات التي تخصّها . وفي إطار ممارسة هذه السلطة ، تحرص كلّ إدارة على معارضة ما قد تعتبره تدخلاً من إدارات أخرى . ولا تزال الحكومات والشعوب عامة تربط التنمية المستدامة "بالقضايا البيئية"، مما يؤدي إلى نقص في فهم طبيعة التنمية المستدامة والتباس في حقيقة مفهومها . وهذا الواقع ليس واقع السلطات والهيئات المعنية بالبيئة فحسب، بل أيضاً غيرها، حيث أن المسؤولين ينظرون إلى التنمية المستدامة باعتبارها مسؤولية من المسؤوليات الموكلة إليهم ، فيترددون في قبول توسيع نطاق هذه المسؤولية لتشمل مؤسسات أخرى خشية أن يؤدي ذلك إلى تهميش نفوذهم . وفي البلدان التي حققت تقدماً في تجاوز العقبات التي تعترض التكامل، أحرز هذا التقدّم من خلال تنفيذ شروط محددة متعددة فرضت على مستوى رئاسة الوزراء أو رئاسة البلاد . أما البلدان العربية فلم يستجيب معظمها لضرورة اعتماد تدابير من هذا القبيل بالسرعة المطلوبة.

### 2- المفاهيم والقضايا المستجدة التي تؤثر على تطوير مؤسسات التنمية المستدامة

#### في المنطقة العربية

كما أشير أعلاه، برز مؤخراً العديد من المفاهيم والقضايا المستجدة المتصلة بالتنمية المستدامة، ومنها بروز تغيّر المناخ على قائمة الأولويات، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والأزمة الاقتصادية العالمية، والتأثير المتزايد للاقتصادات الناشئة، وإمكانية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر.

## (أ) تغيّر المناخ

يفرض تغيّر المناخ تحديات كبيرة على البلدان العربية نظراً إلى موقعها في منطقة هي مصدر رئيسي لإمدادات الوقود الأحفوري في العالم . وإذا كانت بعض البلدان قد عمدت إلى اتخاذ تدابير أولية لتنويع اقتصادياتها بدافع الحرص على ما تملكه من موارد قصيرة الأمد ، قد لا يتوفر هذا الدافع في بلدان أخرى، إذ تعوّل على موارد أطول أمداً تبقى لعقود طويلة. وأبدت البلدان العربية الرئيسية الموردة لإمدادات الوقود الأحفوري حساً عالياً بالمسؤولية العالمية، إذ عمدت إلى تخفيض إمداداتها عند الاقتضاء من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار، لكن البلدان المستهلكة لم ترحب بإجراءات من هذا القبيل حرصاً على معالجة تغيّر المناخ. والتدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو لخفض الطلب لم ترتق إلى المستوى المطلوب لاحتواء تغيّر المناخ وفقاً للأهداف المتفق عليها عالمياً. وفي التنويع الاقتصادي إمكانية لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية كبيرة بغض النظر عن أمد الموارد المتوفرة. ولعلّ التحدي الأكبر أمام تطبيق برنامج فعال للتنويع الاقتصادي لا يكمن في تحقيق المستويات المنشودة في النمو والثروة الاقتصاديين، بل في إعادة هيكلة المصادر الرئيسية لتلك الثروة.

وإزاء الاعتراف بأن الجهود المبذولة لاحتواء تغيّر المناخ لن تجدي في درء آثاره، ترى المنطقة العربية نفسها أمام تحدٍ خطير للتكيف مع هذه الآثار. فمن المتوقع أن تتخفض كمية الأمطار وخصوصاً في بلدان حوض المتوسط، وتتفاقم مشكلة النقص في الموارد المائية الشحيحة أصلاً. والمتوقع أن تكون بلدان حوض المتوسط الأكثر تأثراً بارتفاع مستوى سطح البحر، حيث التجمعات السكانية الكبرى في المدن الساحلية الأكثر تعرضاً للمخاطر. وهذا الوضع معرض للتفاقم بفعل تزايد وتيرة وحدة الفيضانات وموجات الجفاف، بحيث يؤدي النقص في الموارد المائية ، وارتفاع درجات الحرارة، وانتشار الظواهر الطبيعية الخطيرة، إلى انخفاض في الإنتاجية الزراعية، وتراجع في الأمن الغذائي. وفي ظل هذه المخاطر فإن الإصلاحات المؤسسية في تخطيط مشاريع التنمية المستدامة وتنفيذها حاجة ملحة.

## (ب) الأمن الغذائي

سيزيد تفاقم مشاكل الأمن الغذائي نتيجة للارتفاع المتواصل والمرتقب في الأسعار العالمية ل لمواد الغذائية بفعل عوامل عديدة (٢) أبرزها ازدياد الطلب على المواد الغذائية في شرق وجنوب آسيا. وبما أن

---

(٢) من عوامل ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتفاع أسعار الطاقة، وتصنيع الوقود الأحيائي، ومضاربة المستثمرين، وتركز الإنتاج في يد قلة من الموردين، وركود الإنتاج.



الكثير من البلدان العربية تعتمد على استيراد المواد الغذائية ، عليها بذل جهود مضمينة للتكيف مع هذا الطلب. وعلى الرغم من محدودية الموارد المائية في المنطقة ، ومن أن زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية عمومًا مكلفة وغير ذات جدوى في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية ، تبقى زيادة الإنتاجية الزراعية والإنتاج الغذائي في هذه المنطقة خياراً ممكناً وليس مستحيلًا . لكن إمكانية المضي في هذا الخيار تتوقف على اعتماد تخطيط استراتيجي متكامل على أعلى المستويات.

#### (ج) الأزمة المالية

أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية آثاراً متفاوتة على بلدان المنطقة. فالعدوى لم تنتشر بقوة في معظم البلدان العربية لأن أسواقها المالية منعزلة نسبياً عن أسواق البلدان التي اندلعت فيها الأزمة. ومع ذلك، تكبد المستثمرون العرب خسائر كبيرة، وشهد قطاع البناء تراجعاً حاداً، وسجلت أسعار النفط هبوطاً تلتها موجات من الارتفاع. وفي موازاة ذلك، تراجعت حركة السياح الوافدين إلى المنطقة نتيجة للاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، وانخفضت القيمة الإجمالية لصناديق الثروات السيادية في البلدان العربية المصدرة للنفط نتيجة تأثيرها بالأسواق المالية في بلدان الأزمة . وإزاء هذا الواقع ، ولدت حاجة البلدان المتقدمة إلى تمويل ديونها المتزايدة فرصاً جديدة للحيازة والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي. لكن صناديق الثروات السيادية للبلدان العربية عمومًا، لم تحقق من فرص الاستثمار الخارجي في الاقتصادات الصناعية الفوائد ذاتها التي حققتها بلدان أخرى في العالم، ولا سيما الصين والهند.

وبسبب النمو الاقتصادي السريع في الصين والهند وغيرهما من الاقتصادات الناشئة الكبرى، ازداد الاهتمام بموارد الطاقة في البلدان العربية. وأطلقت الصين مع جامعة الدول العربية منتدى للتعاون المشترك وخطة عمل لتوثيق التعاون في مجال مصادر الطاقة المتجددة والبديلة إضافة إلى مجال النفط والغاز الطبيعي. وتشمل خطة العمل مجالات تعاون أخرى مثل تعزيز الاستثمار والعلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة. وفي خضم هذه التطورات، من المرجح أن تجد المنطقة العربية نفسها أمام فرص لإعادة توجيه مسار التنمية وتحسين استدامتها على المدى الطويل في عالم يسير أكثر فأكثر نحو تعدد الأقطاب.

#### (د) الاقتصاد الأخضر

يتيح الاهتمام العالمي بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مزيداً من الفرص للبلدان العربية. فالمناخ في المنطقة العربية يساعد في توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وفي إنتاج طاقة الرياح، وفي تسخير موارد الطاقة المتجددة لتلبية حاجات الطاقة المحلية، وفي تزويد المنطقة بمصدر جديد وهام للإيرادات الخارجية لقاء تصدير الكهرباء إلى أوروبا . والأهم هو أن هذه العوامل تقدم للمنطقة ميزة هامة في مجال تطوير

التكنولوجيات اللازمة لهذا القطاع. كما تتيح قلة الموارد المائية للمنطقة فرصة لتطوير التكنولوجيات الجديدة لتحلية المياه وتحسين الكفاءة في استخدام المياه في الزراعة. وإذا تمكنت البلدان العربية من مواجهة التحدي الذي يمثلته تنويع اقتصاداتها بالسرعة الكافية، فستكون أمام المنطقة فرصة لأن تحتل الصدارة في العالم في السوق العالمية الآخذة بالاتساع في منتجات وخدمات الاقتصاد الأخضر.

ورتيبة لهذه القضايا الناشئة ، لا بدّ من القول إن دور مؤسسات مثل وزارات المال ووزارات التخطيط في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة يبدأ بالفعل عندما تُعنى هذه المؤسسات بتمويل تقييم الأثر البيئي أو بالتخطيط للاستثمار العام في قطاعات حيوية.

### 3- الصلة بين العلم والتعليم والسياسات

تتوقف حاجة البلدان العربية إلى التنويع الاقتصادي وتحقيق تحسّن في الإنتاجية الزراعية على بناء القدرات اللازمة في العلم والتكنولوجيا . فعلى مرّ العقود ، كانت المنطقة العربية متأخرة جداً عن المناطق الأخرى في هذا المجال، وتحديداً عن شرق آسيا، ولكن بصورة متزايدة عن منطقتي جنوب آسيا وأمريكا الجنوبية. لذلك يستلزم هذا الواقع إعادة توجيه السياسات في العلم والتكنولوجيا والتعليم والاسترشاد بالتجارب الناجحة من مناطق أخرى.

ولعل تجربة جمهورية كوريا، بما حقّقتها من نجاح، هي من أهم التجارب التي يمكن أن تسترشد بها البلدان العربية. فقصّة هذا النجاح بدأت بتعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص أثمر بحثاً معمقاً حول القطاعات التي تستطيع أن تحرك الانتعاش الصناعي في البلد في مواجهة المنافسة الدولية الشرسة (٣). وكشف هذا البحث أن الخيارات الواقعية المتاحة ليس ت بالكثيرة. عندئذ بدأ استهداف قطاعات محددة في سلسلة دائمة التطور من الخطط الإنمائية الإستراتيجية، حددت وجهة برامج استثمار رأس المال، والبحث والتطوير، والتعليم والتدريب نحو تلبية الحاجات المحددة لهذه القطاعات. وفي الوقت ذاته ، بُنيت صلات وثيقة بين تنمية المدن والتنمية الريفية عن طريق اعتماد مزيج من الإصلاحات الزراعية والحوافز لإنشاء صناعات غذائية قابلة للاستمرار في المناطق الريفية. وهكذا تمكنت كوريا من تحقيق عملية تحديث سريعة

---

(٣) Hyung-Sup Choi, "Technology for Development: The South Korean Experience", in *Mobilizing Technology for World Development*, J. Ramesh and C. Weiss, eds. (New York, New York, Praeger Publishers, 1979).

للصناعة والزراعة على حد سواء، بينما بقيت بمنأى عن معدلات البطالة المرتفعة التي أثقلت كاهل البلدان العربية.

ويمكن للبلدان العربية أيضاً أن تسترشد بتجربة البرازيل في تنمية القطاع الزراعي ، فارتقت بذلك إلى مصاف أقوى البلدان من حيث القدرة التنافسية في العالم . وصحيح أن المنطقتين مختلفتان جداً من حيث ظروف المناخ والتربة، لكنهما متشابهتان من حيث خصوصية هذه الظروف التي تستمدّها كلّ منطقة من موقعها الجغرافي. ويُعزى النجاح الذي حقّقه البرازيل إلى عدد من العوامل المجتمعة، ومعظمها يتوقف إلى حد كبير على استثمار القطاع العام في البحوث الزراعية وبرامج الإرشاد الزراعي<sup>(٤)</sup>. ومن المجالات التي شملها هذا الاستثمار البحث العلمي في مجال الزراعة الاستوائية، وتوفير القروض الزراعية، وتطوير التكنولوجيات التي أتاحت الانتعاش الزراعي لمناطق عُرفت في الماضي بعدم خصوبة التربة.

والجدير بالذكر أن هذا النوع من الإستراتيجيات لم يلقَ استحسان الوكالات الدولية التي تروج لنموذج التنمية الذي كرسه توافق واشنطن . وهذا النموذج يعزز اتجاه البلدان الطبيعي إلى الاعتماد على المزايا المقارنة الجاهزة ، واستخراج الموارد الطبيعية، ويساهم في حماية الميزة التنافسية التي تستمدّها البلدان المتقدمة النمو من منتجات التكنولوجيا المتطورة وخدماتها. أما مهمة تصميم وتطبيق الإستراتيجيات الإنمائية التي تحقق أهداف كل بلد وتلبي حاجاته على المدى الطويل فنفرض تحدياً من نوع آخر على البلدان العربية.

#### 4- التطورات السياسية الراهنة في المنطقة العربية

تولّد الثورات السياسية في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا والجمهورية العربية السورية وبلدان عربية أخرى تداعيات على مسار مستقبل التنمية في المنطقة. ومؤتمر ريو+20 هو فرصة تأتي في الوقت المناسب وتتيح للمنطقة إعادة تحديد توجهاتها لنفسها، وإزاء مناطق العالم الأخرى.

أما الأثر المباشر لهذه الانتفاضات على تحقيق التنمية المستدامة فكان التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة . وباتت جميع حكومات المنطقة الآن تتمتع بوعي أفضل لضرورة معالجة القضايا الاجتماعية باعتبارها بعداً يندرج في قلب مفهوم التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، على البلدان العربية أن

---

(٤) F.R. Chaddad and M.S. Jank, "The Evolution of Agricultural Policies and Agribusiness Development in Brazil", *Choices*, 21(2), American Agricultural Economics Association (2006), pp. 85-90.

تكتف جهودها من أجل معالجة مشكلة بطالة الشباب . ويتوقف نجاح البلدان العربية في معالجة هذه المشكلة على التركيز جدياً على موضوع التنويع الاقتصادي.

وإزاء التطورات السياسية في المنطقة، تواجه جميع الحكومات، سواء الحكومات التي تشكلت حديثاً ، أم تلك التي تبدلت تركيبتها، أم تلك التي بقيت على حالها عمومأ، مهمة وضع رؤية طموحة لمستقبل بلدانها، تحظى بدعم الشعوب وتلهمها لتكون جزءاً من المشروع المشترك . ويقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في صلب هذه الرؤية ، وينبغي أن يكون للبعد البيئي دور هام أيضاً . وهذه الرؤية لن تكون ملهمة م لم تستوف مقومات الاستدامة.

والإعلانات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة المقدمة إلى المؤتمرات السابقة، سواء أكان على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي، تضمنت الكثير من الأهداف الطموحة ، بينما بقيت الإجراءات العملية المتخذة لدعم هذه الأهداف محدودة. وفي الوضع السياسي الراهن فرصة وحاجة للمضي في اتجاه التنمية المستدامة.

## ثانياً - الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

### ألف - استعراض التغيرات والتحوّلات الراهنة

يشهد الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة تغييراً مستمراً منذ صدور الاستعراض السابق في عام 2003، سواء أكان على مستوى المنطقة العربية ككل أم على مستوى فرادى البلدان. وأنشئت مؤسسات عديدة على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي تعنى بكل بعد على حدة من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويركز هذا الاستعراض على الإطار المؤسسي لدمج الإدارة البيئية في عملية التخطيط الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أعدّ هذا الاستعراض بالتشاور مع مسؤولين وخبراء معنيين بهذا القطاع من البلدان العربية بهدف الحصول منهم على معلومات وآراء عن واقع الهياكل المؤسسية القائمة وفعاليتها. وهذا العمل هو حصيلة استمزاغ مساهمات الجهات المعنية واستعراض للمعلومات المنشورة بهدف التوصل إلى تحليل آخر للتغيرات على المستويات الوطنية والمحلية والإقليمية. وتتناول الأقسام التالية هذه التغيرات في سياق التطورات التي سبقتها.

### 1- المستوى الوطني والمستوى المحلي

#### (أ) المستوى الوطني

خضعت الترتيبات المؤسسية الخاصة بالإدارة البيئية في معظم البلدان العربية لتغيرات هيكلية دورية منذ السبعينات، يوم كان معظم التركيز على حماية البيئة. ومع أن هذا الواقع لا يزال واقع بعض البلدان العربية، في معظم الحالات ما يدلّ على أن مسؤوليات السلطات البيئية باتت أوسع نطاقاً.

فقد آثرت غالبية حكومات بلدان المنطقة في البداية إنشاء لجان ومجالس بيئية بدلاً من تخصيص وزارات للبيئة. وفي الكثير من الأحيان شملت هذه اللجان والمجالس قطاعات عديدة وركزت على قضايا متنوعة من نوعية المياه إلى الحفاظ على الحياة البرية. وحتى فترة التسعينات، كانت وزارة الصحة تتبوأ موقعاً بارزاً في الكثير من المجالس واللجان المشتركة بين الوزارات.

وعززت قمة الأرض في عام 1992 ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002 التوجه نحو تعزيز مكانة السلطات البيئية، غالباً من خلال استحداث وزارات دولة ووزارة متخصصة للبيئة. وفي الكثير من الحالات، أنيطت المسؤولية عن القضايا البيئية بوزارات، مثل وزارة التخطيط المدني والتنمية المُنمية والمياه والموارد الطبيعية. ومع اتساع الاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة مؤخراً، برز في بعض البلدان العربية توجه نحو المزج بين البيئة والتنمية المستدامة أو قضايا أساسية أخرى مثل تغيّر المناخ. لكنّ المسؤوليات الإضافية التي ترتبت على هذا الاتجاه بقيت محدودة.

### (1) المجالس الوطنية للتنمية المستدامة

بينما عمدت بعض البلدان العربية إلى إنشاء إدارات حكومية عهدت إليها المسؤولية عن القضايا البيئية، عمدت بلدان عربية أخرى إلى استحداث شكل من أشكال المجلس الوطني للتنمية المستدامة، إما في إطار تلبية مستلزمات الإبلاغ التي حدّدها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام 1992، أو في إطار التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002. وفي هذا السياق، أنشأ لبنان مجلساً وزارياً مشتركاً للتنمية المستدامة وأنشأت الجمهورية العربية السورية مجلساً لحماية البيئة. كما أنشئت مجالس مماثلة في كل من الأردن والبحرين وتونس ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. وضمت هذه المجالس ممثلين عن مختلف الوزارات المسؤولة عن الاقتصاد والبيئة والشؤون الخارجية، كما ضم بعضها خبراء غير حكوميين. إلا أن هذه المؤسسات كانت بحكم نشأتها مؤسسات مخصصة، يكاد نشاطها يقتصر على التحضير للمؤتمرات الدولية أو تلبية شروط الإبلاغ الصادرة عن هذه المؤتمرات. وقد أظهر المسح الذي أجري على الجهات المعنية في إطار هذا الاستعراض أن المجالس في معظم البلدان إما لم تعد قائمة، الوجود أو هي قائمة بالقليل من النفوذ. وتضمن المسح حالة واحدة أفيد فيها بأن المجلس يتمتع بنفوذ متوسط، ولم تُسجل أي حالة نفوذ قوي.

وفي هذه الظروف، يمكن القول إن المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية لم تحظَ بالقدرة ولا بالصلاحيات الكافية التي تؤهلها لتنسيق مجموعة متكاملة من سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها. وبحسب صلاحيات هذه المجالس، يفتقر معظمها إلى التجهيز الكافي لتعمل كهيئات دائمة مشتركة بين الوزارات تملك القدرة على دعم عملية تنسيق السياسات بين مختلف القطاعات.

### (2) البنية المؤسسية للسلطات البيئية

من المنظور العام، من الممكن تصنيف السلطات البيئية في المنطقة العربية في ست فئات عامّة، كما يظهر في الجدول 5.

الجدول 5- تصنيف السلطات البيئية الوطنية

نوع السلطة البيئية	البلد	السلطة البيئية الحالية
المجلس الوزاري المشترك للبيئة	الكويت	الهيئة العامة للبيئة
إدارة البيئة داخل الوزارة	المملكة العربية السعودية	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
وزارة مدمجة	الجزائر جزر القمر جيبوتي المغرب الصومال السودان الإمارات العربية المتحدة اليمن	وزارة التخطيط الإقليمي والبيئة وزارة الزراعة والثروة السمكية والبيئة والطاقة والصناعة والحرف وزارة الإسكان والتخطيط الحضري والبيئة وتخطيط الأراضي وزارة الطاقة والمناجم والمياه والبيئة وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية والبيئة وزارة البيئة والموارد الطبيعية وزارة البيئة والمياه وزارة السياحة والبيئة
وكالة بيئية شبه مستقلة	البحرين مصر فلسطين	الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية وكالة الشؤون البيئية المصرية سلطة جودة البيئة
وزارة بيئية مستقلة	العراق الأردن لبنان قطر ليبيا الجمهورية العربية السورية	وزارة البيئة وزارة البيئة وزارة البيئة وزارة البيئة اللجنة الشعبية للصحة والبيئة وزارة الدولة للبيئة
وزارة بيئية مستقلة وتتحمل مسؤوليات إضافية في مجال التنمية المستدامة	تونس موريتانيا عمان	وزارة البيئة والتنمية المستدامة وزارة البيئة والتنمية المستدامة وزارة البيئة والشؤون المناخية

أ- المجالس البيئية المشتركة بين الوزارات مزودة بأمانات فنية بيئية كما في الكويت : هذه المجالس هي هيئات وزارية مشتركة تتولى اتخاذ إجراءات عملاً بقرارات محددة يؤيدها المجلس؛

الكويت	الهيئة العامة للبيئة
--------	----------------------

ب- الإدارات البيئية ضمن الوزارات المختصة كما في المملكة العربية السعودية : تكون هذه الإدارات عادة عبارة عن هيئات أو دوائر ضمن الوزارات؛

المملكة العربية السعودية	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
--------------------------	--------------------------------------

ج- الوزارات المدمجة كما في الإمارات العربية المتحدة والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال والمغرب واليمن : في هذه الحالات، تكون المسؤولية عن القضايا البيئية ضمن صلاحيات وزارة تكون مسؤولة أيضاً عن مجالات أخرى متصلة بالسياسات الحكومية مثل السياحة أو الموارد المائية أو التخطيط. ففي المغرب، تتولى وزارة واحدة مسؤولية التخطيط لاستخدام الأراضي والموارد المائية والبيئة، ما يدل على درجة عالية من التآزر بين هذه المجالات الثلاثة. وفي السودان، كانت المسؤولية البيئية مدمجة في صلاحيات وزارة السياحة، لكنها نقلت فيما بعد إلى وزارة الموارد الطبيعية. وفي هذا التحول دليل على تغير في الأولويات من حيث أهمية القضايا البيئية بالنسبة إلى هذين القطاعين؛

الجزائر	وزارة التخطيط الإقليمي والبيئة
جزر القمر	وزارة الزراعة والثروة السمكية والبيئة والطاقة والصناعة والحرف
جيبوتي	وزارة الإسكان والتخطيط الحضري والبيئة وتخطيط الأراضي
المغرب	وزارة الطاقة والمناجم والمياه والبيئة
الصومال	وزارة الطاقة والمناجم والمياه والبيئة
السودان	وزارة البيئة والموارد الطبيعية
الإمارات العربية المتحدة	وزارة البيئة والمياه
اليمن	وزارة السياحة والبيئة

د- الهيئات البيئية شبه المستقلة كما في البحرين وفلسطين ومصر : وقد تتأط مسؤولية الهيئة البيئية بوزير دولة، وتمثل في مجلس الوزراء بوزير مسؤول عن وزارة مختصة تعنى بالبيئة.



البحرين	الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية
مصر	وكالة الشؤون البيئية المصرية
فلسطين	سلطة جودة البيئة

هـ- وزارات البيئة المستقلة أو الوزارات النظيرة كما في الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وقطر ولبنان وليبيا وموريتانيا : وزارات البيئة هي مؤسسات مستقلة لها جهاز فني خاص وميزانية خاصة، وصلاحيات لتنفيذ الإجراءات. ومع أن وزارات البيئة هي وزارات مستقلة من الناحية القانونية أسوة بوزارات أخرى، فهي في الواقع لا تملك النفوذ الذي تملكه الوزارات الاقتصادية والقطاعية.

العراق	وزارة البيئة
الأردن	وزارة البيئة
لبنان	وزارة البيئة
قطر	وزارة البيئة
ليبيا	اللجنة الشعبية للصحة والبيئة
الجمهورية العربية السورية	وزارة الدولة للبيئة

و- وزارة بيئة مستقلة تتحمل مسؤوليات إضافية في مجال التنمية المستدامة كما في تونس وموريتانيا وعمان.

تونس	وزارة البيئة والتنمية المستدامة
موريتانيا	وزارة البيئة والتنمية المستدامة
عمان	وزارة البيئة والشؤون المناخية

### (3) رفع مستوى السلطات البيئية

بعد الاستعراض السابق، عمدت بلدان عربية عديدة إلى رفع السلطات البيئية إلى مستوى وزارات كاملة. واستُحدثت وزارة للبيئة في كل من العراق (2003) وقطر (2008) والجمهورية العربية السورية (2009). وأُنيطت بوزارة البيئة مسؤوليات إضافية، بحيث أصبحت وزارة البيئة والتنمية المستدامة في تونس (2005) وموريتانيا (2006).

وفي عُمان، استُحدثت وزارة للبيئة والشؤون المناخية في عام 2007 إقراراً بأهمية موضوع تغيّر المناخ. وتشمل مسؤوليات الوزارة المختصة بالمناخ رفع مستوى الوعي، ورصد وتقييم تغيّر المناخ بالتنسيق مع السلطات المختصة الأخرى، والمساهمة في جمع البيانات وتطوير برامج البحث، والمشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة والمناخ.

#### (4) التخطيط المتكامل للتنمية المستدامة

تشير نتائج المسح الذي أجري على الجهات المعنية إلى أن المسؤولية عن قضايا التنمية المستدامة في معظم البلدان العربية لا تقتصر على وزارة واحدة، بل تشمل مجموعة من الوزارات، منها وزارة البيئة والتخطيط والصحة وموارد المياه والطاقة والزراعة والثروة السمكية والغابات والسياحة. وفي أغلب الحالات، يناط الدور الرئيسي في التنمية المستدامة بوزارة البيئة أو التخطيط. وأظهر المسح أيضاً أن الترتيبات المؤسسية للتكامل بين السلطات الحكومية ضعيفة في معظم البلدان وغير موجودة في بعضها. وفي عدد من البلدان العربية يضطلع المجتمع المدني بدور ناشط جداً في معالجة قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. وفي معظم الحالات، اعتُبرت الهياكل المؤسسية الخاصة بمشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار ضعيفة.

وأشارت دراسة أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا<sup>(٥)</sup> إلى نهج تونس باعتباره مثلاً على الممارسات الجيدة للتخطيط المتكامل للتنمية المستدامة. ومع أن مستقبل هذا النهج تشوبه حالة من عدم اليقين في ظلّ تركيبة الحكومة الانتقالية الحالية في تونس، تبقى تجربة تونس مع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وعمليات التخطيط في إطارها نموذجاً هاماً يمكن تكراره على مستوى المنطقة العربية بأسرها (راجع الإطار 3).

وأنشئت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في تونس بإشراف رئيس مجلس الوزراء، وشملت عضويتها وزراء معنيين بالتنمية المستدامة، وأعضاء من البرلمان ورؤساء منظمات مهنية وطنية، وممثلين عن المرأة والطفل والمنظمات غير الحكومية. وقد اضطلعت هذه اللجنة بدور مركزي في وضع خطة العمل الوطنية

---

(٥) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2001) الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا: تقييم لست عشرة

دولة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا.

للبيئة والتنمية المستدامة في تونس (جدول أعمال القرن 21 الوطني)، واعتمدت مساراً تشاركياً، إذ عقدت أكثر من 60 اجتماعاً وورشة عمل للجهات المعنية على المستويين الوطني والمحلي . وجاء اعتماد جدول أعمال القرن 21 الوطني قبيل التحضير للخطة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد (1997-2001)، والتي تضمنت مبادئ التنمية المستدامة وحددت الإجراءات والتدابير ذات الأولوية في مجال التنمية المستدامة. وقد كرسّت الخطة الخمسية التالية (2002-2006) العاشرة فصلاً كاملاً لاتخاذ الإجراءات الإنمائية على أساس مبادئ الاستدامة. وفي عام 2005، توصلت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة إلى رؤية مشتركة للتنمية المستدامة في تونس، لتكون أساساً للبرامج المدرجة في الخطة الخمسية الحادية عشرة للبلاد (2007-2016). وفي عام 2006، أنشئت المديرية العامة للتنمية المستدامة ضمن وزارة البيئة والتنمية المستدامة، وتولّت مسؤولية تنسيق التخطيط لما بعد جدول أعمال القرن 21 الوطني من أجل إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة . والغاية من إنشاء هذه المديرية هي العمل على دمج القضايا البيئية والاجتماعية في مسار التنمية بدءاً باستهداف قطاعات اقتصادية أساسية.

### الإطار 3- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في تونس

أنشئت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة غداة قمة الأرض في عام 1992، وكان الهدف الرئيسي لهذا الإجراء هو التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية الوطنية من أجل التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور الحفاظ على الموارد الطبيعية. وقد أنشئت اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر 1993، أي بعد عامين من استحداث وزارة البيئة وتخطيط استخدام الأراضي التي استعوض عنها فيما بعد بوزارة البيئة والتنمية المستدامة.

تضم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة:

- (أ) رئيس الوزراء (رئيس اللجنة)؛
- (ب) وزير البيئة والتنمية المستدامة (نائب الرئيس)؛
- (ج) وزراء معنيون آخرون؛
- (د) ممثلون عن البرلمان؛
- (هـ) ممثلون من المنظمات المهنية والاتحادات العمالية؛
- (و) ممثلون من الاتحاد النسائي الوطني؛
- (ز) ممثلون من منظمات غير حكومية ناشطة في مجال البيئة والتنمية؛
- (ح) الوكالة الوطنية لحماية البيئة (مقرر).

### الإطار 3 (تابع)

تهدف اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة إلى:

- (أ) اعتماد إستراتيجية وطنية وخطة عمل للتنمية المستدامة وتطبيقهما؛
  - (ب) دمج القضايا البيئية في الإستراتيجيات القطاعية والخطط الإنمائية؛
  - (ج) حماية حقوق الأجيال المقبلة في بيئة سليمة؛
  - (د) وضع حد لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة من المنظور البيئي؛
  - (هـ) تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؛
  - (و) ضمان ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولا سيما موارد المياه؛
  - (ز) اقتراح القوانين للحد من التلوث؛
  - (ح) إنشاء الهياكل واتخاذ الإجراءات المؤسسية من أجل ضمان دمج القضايا البيئية والإنمائية على جميع مستويات عملية صنع القرار؛
  - (ط) تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية ومجموعات الأقاليم والمنظمات المحلية والإقليمية والوطنية في عملية صنع القرار؛
  - (ي) تطوير نظام محاسبة بيئية على أساس مؤشرات إنمائية جديدة؛
  - (ك) المشاركة في القضايا الأساسية ومنها مكافحة التصحر وتطوير مصادر جديدة للطاقات المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.
- تستند اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة أيضاً إلى دعم اللجنة التقنية للتنمية المستدامة التي يرأسها وزير البيئة والتنمية المستدامة وتضم أشخاصاً مسؤولين عن الشؤون البيئية ضمن وزارات ومنظمات معنية أخرى. ويعمل ممثلو المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية كأعضاء غير دائمين في هذه اللجنة. ومن الناحية العملية، تعمل اللجنة التقنية بنظام العضوية نفسه الذي تعمل به اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة لكن على مستوى الخبراء لا على المستوى الوزاري.

وتتضمن اللجنة مجموعة من الهيئات الفرعية تتولى دراسة قضايا إنمائية محددة وفقاً لاختصاصها. وعلى المستوى القطاعي، تشمل هذه الهيئات لجاناً تتولى دراسة مجالات معينة مثل الزراعة والصناعة. وتشمل هيئات أخرى شكلت للجان وطني، اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر واللجنة الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي والأمن البيولوجي. ويخضع عمل هذه اللجان لرقابة اللجنة التقنية التي تحيل توصياتها إلى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة للنظر فيها وإقرارها.

ويمكن تلخيص تجربة مصر في تطوير الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بتشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وإنشاء الأمانة التقنية للتنمية المستدامة. وهذه الأمانة ضمت ممثلين عن الوزارات والهيئات الممثلة في اللجنة الوطنية. ومن ملامح تجربة مصر أيضاً الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الذي كان ثمرة جهود متضافرة بين جميع الوزارات والهيئات الممثلة في اللجنة الوطنية والأمانة التقنية للتنمية المستدامة.

أما المملكة العربية السعودية، فحرصت على أن تتضمن خطتها الإنمائية الثامنة التي تغطي الفترة الممتدة بين 2005 و2009 فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة. وقد شملت هذه الخطة سياسة وطنية لتحقيق التنمية المستدامة على أساس تصميم الأنشطة على نحو يستوفي مس تلتزمات حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها وحفظها، والحفاظ على الموارد غير المتجددة، والبحث عن موارد بديلة أو إضافية. وتحقق المملكة تقدماً أيضاً في عناصر أخرى من عناصر الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة فاستحدثت مؤسسات تشريعية، ووضعت سياسات، وشكلت مجلساً للبيئة ولجنة وطنية للتنمية المستدامة. وفي الآونة الأخيرة، عمد واضعو السياسات إلى مناقشة فكرة إنشاء هيئة للتنمية المستدامة، وتدارسوا البنية التتظ يمية لهذه الهيئة، وباشروا الاتصال بمختلف الإدارات الحكومية والقطاعات العامة التي من المتوقع أن يكون لها في هذه الهيئة دور من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في البلد.

وأنشأ اليمن في عام 2003 وزارة المياه والبيئة والسلطة الوطنية لحماية البيئة التي يقوم نظام العضوية فيها على إشراك ممثلين من جميع الوزارات والقطاعات المعنية. وأنشأ اليمن كذلك اللجنة الوطنية للبيئة والتجارة داخل وزارة المياه والبيئة، وهي تضم جميع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص إلى جانب ممثلين عن منظمات المجتمع الأهلي.

أما الإنجاز الأهم الذي سجله المغرب في مجال التنمية المستدامة فكان بصياغة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في نيسان/أبريل 2010، إضافة إلى خطة عمل منبثقة من إستراتيجية قطاع البيئة. كما أنشأ المغرب المراكز الإقليمية للبيئة والتنمية المستدامة ونفذ برامج وطنية عدة لتعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وسجلت عُمان تقدماً في مجال التنمية المستدامة، إذ استحدثت الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في عام 1996، وأنشأت مجموعة من الهيئات المعنية بالتنمية المستدامة على غرار اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة ولجنة مؤشرات التنمية المستدامة.

والجدير بالذكر أن خطوات هامة قد سُجّلت في تطوير المؤسسات العلمية مثل مركز الأبحاث البيئية في جامعة السلطان قابوس ومجلس البحوث العلمية ومركز متخصص في الأبحاث البيئية يهدف إلى تعزيز الدراسات والأبحاث البيئية وتنسيقها داخل السلطنة.

#### (5) وظائف مشتركة بين المؤسسات البيئية

يتسع نطاق القضايا التي يشملها نموذج التنمية المستدامة . غير أن نطاق صلاحيات المؤسسات البيئية في المنطقة العربية بقي على حاله نسبياً في بعض الحالات. فالمؤسسات البيئية في البلدان العربية هي مسؤولة بوجه عام عن التخطيط للسياسات البيئية وتنسيقها، وصياغة الأنظمة والمعايير البيئية، وتقييم الجودة البيئية ورصدها والتحقق منها، والتعامل مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والتوعية والتثقيف بالقضايا البيئية.

ونظراً إلى دور المؤسسات البيئية في التنمية المستدامة، يُطلب منها عادة في المنطقة العربية الإبلاغ عن أنشطتها، ودعم التفاوض في المنتديات الدولية، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارات الشؤون الخارجية . وتتأط بوزارات التخطيط في بعض البلدان العربية مسؤولية تمويل بعض الأنشطة في مجال التنمية المستدامة.

#### (6) إنجازات وعوائق مشتركة بين المؤسسات البيئية

لا تتفك المؤسسات البيئية في الكثير من البلدان العربية تكتسب المزيد من القوة والقدرة . وهذا أدّى إلى تحسن كبير في الإدارة البيئية. ومن إنجازات هذه المؤسسات إنفاذ المراسيم والأنظمة والمعايير البيئية، وتعزيز القدرة على صياغة الإستراتيجيات وخطط العمل البيئية، وتحسين القدرة الفنية على جمع البيانات ورصدها، ورفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية والبرامج التعليمية البيئية، وتوضيح طبيعة القضايا البيئية المطروحة على المستوى العالمي.

وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، بقيت التحسينات عموم أ محصورة بالإدارة البيئية في ظل قدرة محدودة على المعالجة الشاملة للأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ومن العوائق الرئيسية التي حددها الأطراف المعنيون غياب التخطيط المتكامل على الصعيد الوطني، ومحدودية مشاركة الأطراف المعنيين، وضعف القدرات الفنية، وضعف التنسيق، وغياب المتابعة، وانعدام الشفافية. وإذا كانت بعض البلدان قد سجلت تقدماً ثابتاً، لا يزال المطلوب أكثر بكثير.

(ب) المستوى المحلي

تُعنى المؤسسات الحكومية دون الوطنية في البلدان العربية بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ما دامت تقع ضمن نطاق المؤسسات التقليدية للإدارة المحلية، مثل تأمين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والتخلص من النفايات، والتخطيط المُدني. وفي بعض البلدان، مثل الأردن ومصر والمغرب، تعمل هيئة البيئة الوطنية على مستوى محلي من خلال هيكلية لا مركزية تعمل في مكاتب محلية. أما معظم الهيئات الأخرى فتعمل بنهج ذي درجة عالية من المركزية وتتناول التنمية المستدامة من منظور أوسع من خلال نهج تدرجي من الأعلى إلى الأسفل.

وفي أعقاب قمة الأرض في عام 1992، أطلق عدد كبير من المبادرات المحلية في إطار جدول أعمال القرن 21، وذلك بتمويل من منظمات دولية. وقد شملت إضفاء الطابع المحلي على جدول أعمال القرن 21 التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج المدن المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية التابع للاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج إدارة المناطق الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. ومن هذه البرامج، يبرز برنامج إضفاء الطابع المحلي على جدول أعمال القرن 21، إذ قدّم الدعم للكثير من المشاريع المحلية في المغرب، بدأت بمشروع نموذجي في الصويرة، ثمّ توسّعت لتشمل ست مدن أو مناطق أخرى<sup>(٦)</sup>. وأظهر المسح الذي أجري على الجهات المعنية المغرب باعتباره مثلاً على استمرار فعالية المبادرات والصكوك الوطنية والمحلية لجدول أعمال القرن 21.

أما في تونس، فاتخذ برنامج إضفاء الطابع المحلي على جدول أعمال القرن 21 منحى مستقلاً عن دعم المنظمات الدولية. فقد انطلق هذا البرنامج من مبادرة وطنية تحت مسمى جدول الأعمال الوطني للقرن 21، شمل أكثر من 100 مدينة ومجتمع ريفي<sup>(٧)</sup>. ومن عناصر هذه المبادرة تطوير البرامج البيئية الإقليمية للتنمية المستدامة بناءً على مؤشرات إقليمية لتحسين الظروف المعيشية.

---

(٦) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، برنامج إضفاء الطابع المحلي على جدول أعمال القرن 21.

<http://ww2.unhabitat.org/programmes/agenda21/projects.asp>

(٧) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2001) الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا: تقييم لست عشرة دولة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا.

وكان للكثير من المبادرات المحلية المستقلة في إطار جدول أعمال القرن 21 في بلدان عربية أخرى آثار إيجابية في مجالات عديدة، ولا سيما في المساواة بين الجنسين، والقدرة على الاعتماد على الذات في المجتمعات المحلية وتمكين المنظمات غير الحكومية المحلية<sup>(٨)</sup>. لكن المبادرات الوطنية التي اعتمدت على التمويل الدولي، سرعان ما تراجع مفعولها بعد انتهاء مدة المشروع. وقليلة هي المبادرات التي تمكنت من تحقيق الاستدامة المؤسسية أو التأثير على الهيكلية المؤسسية المعنية بالتخطيط والإدارة البيئية على المستوى المحلي.

## 2- المستوى الإقليمي

### (أ) تعدد الاختصاصات

أشار المجيبون على المسح الذي أجري على الجهات المعنية إلى أن الكثير من المؤسسات البيئية الإقليمية قد اضطلعت بدور هام في مجال دعم مبادرات التنمية المستدامة في البلدان العربية. وقد أنشئ عدد كبير من هذه المؤسسات بين السبعينيات والثمانينيات، ومنها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الذي أنشأته جامعة الدول العربية في عام 1987، ليكون المنتدى السياسي الأول المعني بمعالجة القضايا البيئية في المنطقة (انظر الإطار 4). وفي التسعينيات، أنشئت هيئتان للبيئة والتنمية، وهما مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، وهو مركز تفكير غير حكومي؛ واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطق العربية التي أنشئت برعاية جامعة الدول العربية، لتكون بمثابة هيئة استشارية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وهذه اللجنة المشتركة بين الوزارات هي هيئة تحضيرية تقنية، وجزء من الأمانة المشتركة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، تضم رؤساء وكالات الشؤون البيئية الوطنية، والوكالات العربية المختصة، وممثلين عن منظمات غير حكومية وهيئات من القطاع الخاص، وعن منظمات إقليمية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا.

---

(٨) O.S. Salem, "Arab States Local Agenda 21: Attempts and Challenges", in *Sustainable Urbanisation: Bridging the Green and Brown Agendas*, A. Allen and N. You, eds. (Development Planning Unit, University College London, 2002).



#### الإطار 4- بروز المنظمات الإقليمية الداعمة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية

##### 1- مؤسسات تُعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (السبعينيات)

- 1970 مجلس وزراء الصحة العرب التابع لجامعة الدول العربية  
1972 المعهد العربي للتخطيط  
1973 البنك الإسلامي للتنمية (تأسس في عام 1973 وافتتح في عام 1975)  
1974 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (تأسس في عام 1968 وافتتح في عام 1974)  
1973 اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (التي أصبحت فيما بعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا في عام 1985)

##### 2- مؤسسات تُعنى بالبيئة (السبعينيات حتى التسعينيات)

- 1971 المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة  
1975 خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة  
1977 المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة  
1978 المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية  
1984 مركز البحرين للدراسات والبحوث  
1985 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا  
1987 مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة  
1996 مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحليلية المياه  
1996 مركز شؤون الإنسان والبيئة  
1996 المنظمة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

##### 3- مؤسسات تُعنى بالتنمية المستدامة (1990-2009)

- 1990 الشبكة العربية للبيئة والتنمية: أنشئت لإشراك منظمات المجتمع المدني العربية في مسار قمة ريو. وفتحت الشبكة عضويتها للمنظمات غير الحكومية لتنتمكن من حضور اجتماعات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة بعد أن حصلت على صفة مراقب في جامعة الدول العربية في عام 1995

#### الإطار 4 (تابع)

- 1992 مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا: تأسس بناءً على اقتراح مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام 1992، وافتتح في عام 1993
- 1993 اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية
- 1993 مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن الكهرباء
- 1997 شبكة المنظمات غير الحكومية العربية
- 2001 الأمانة التقنية المشتركة: تضم جامعة الدول العربية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، ومهمتها التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومتابعة مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية
- 2006 المنتدى العربي للبيئة والتنمية: منظمة غير حكومية إقليمية
- 2006 مبادرة أفق 2020 لإزالة تلوث البحر المتوسط: مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية والبلدان العربية المتوسطية
- 2007 مشروع مرفق البيئة العربي: أقره مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة
- 2008 فرق العمل المتخصصة بتغيير المناخ، والأمن الغذائي، والأهداف الإنمائية للألفية: تابعة لآلية التنسيق الإقليمية للأمم المتحدة
- 2008 المجلس الوزاري العربي للمياه
- 2009 الجمعية العربية لمرافق المياه: هي جمعية إقليمية لمشغلي قطاع المياه تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص، لكنها تعتبر منظمة غير حكومية

أنشئت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 1985، عقب توسيع صلاحيات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وتعتمد الإسكوا على الأمم المتحدة ومصادر أخرى للحصول على التمويل، لتكون مركزاً للخبرات والمعارف في المنطقة، ومرصداً للمعلومات، ومصدر دعم لصياغة السياسات القطاعية وتنسيقها بين البلدان الأعضاء. وتنسق الإسكوا فيما تنفذه من أنشطة مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، منها جامعة الدول العربية والهيئات الفرعية التابعة لها. وقد أمنت الإسكوا الخبرات الفنية في إطار الكثير من الأنشطة المنفذة برعاية من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية.

أما آلية التنسيق الإقليمية التي تشرف عليها الإسكوا ، فأنشئت لدعم التنسيق الإقليمي في المنطقة، وهي تضم فرق عمل متخصصة بتغيير المناخ، والأمن الغذائي، والأهداف الإنمائية للألفية. وقد انطلقت آلية التنسيق الإقليمية عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998، بهدف عقد اجتماعات دورية بين الوكالات في كل من المناطق الخمس (أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وغربي آسيا)، الغاية منها تحسين التنسيق بين مختلف برامج عمل المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في كل منطقة. وعقدت الآلية اجتماعها الأول برعاية نائب الأمين العام وبرئاسته في عام 1999، وتعقد اجتماعاتها منذ عام 2000 برئاسة الأمين التنفيذي للإسكوا.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2000، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً دعت فيه إلى إطلاق استعراض للتقدم المحرز خلال عشر سنوات منذ قمة الأرض في عام 1992، وركزت على ضرورة وجود تنسيق إقليمي بين الدول العربية الأعضاء. وفي عام 2001، أنشئت أمانة مشتركة تضم الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا. وكانت مهمة هذه الأمانة تنسيق التحضيرات الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وبهذه الصفة، تولّت الأمانة تنظيم عدد من الأنشطة على المستوى الإقليمي، فعقدت حلقة حوار رفيعة المستوى ومنتديات إقليمية ضمت ممثلين عن المنظمات الإقليمية وعن الجهات العاملة في هذا المجال، وأعضاء من المجالس النيابية، وجهات معنية إقليمية، واجتماعاً مشتركاً مع المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، واللجنة التحضيرية لغربي آسيا. وعلى أثر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تعاونت الأمانة المشتركة مع جامعة الدول العربية من أجل وضع برنامج إقليمي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

والجدير بالذكر أن الكثير من منظمات الأمم المتحدة العاملة في البلدان العربية تدعم وضع إستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. وفي عام 2004، عقدت ورشة عمل في القاهرة حول تطوير القدرات، نظمتها شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمدة ثلاثة أيام وشارك فيها ممثلون عن البحرين وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن، وجامعة الدول العربية. وقد تلقى عدد من البلدان العربية مساعدة متواصلة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة-خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تطوير إستراتيجيتها الوطنية، ومن هذه البلدان تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب

وأنشئ مركز إقليمي للحد من خطر الكوارث في عام 2010 في إطار الاستجابة لإطار عمل هيوغو (2005-2015)، الذي اعتمدته اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية /مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام 2005، وحظي بدعم من إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، وذلك في إطار عملية استشارية شملت هيئات متخصصة أعضاء في اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية.

وحصل تطور هام بالإعلان رسمياً عن إنشاء المنتدى العربي للبيئة والتنمية في بيروت في 17 حزيران/يونيو 2006، خلال اختتام مؤتمر إقليمي حول الرأي العام والبيئة نظمته مجلة البيئة والتنمية. وقد انطلقت هذه المبادرة في عام 2001 على شكل تجمع غير رسمي لقراء المجلة في المنطقة، ثم تحولت إلى منظمة إقليمية في مناسبة العيد العاشر للمجلة. وهذا المنتدى هو عبارة عن منظمة إقليمية غير حكومية تتلقى التمويل من عدد من المصادر، منها صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط. ويشمل برنامج عمل المنتدى إعداد تقارير دورية مستقلة حول وضع البيئة في المنطقة العربية. وأصدر حتى اليوم ثلاثة تقارير تتناول التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية وأثر تغير المناخ والإدارة المستدامة للمياه. ويركز التقرير الذي أصدره المنتدى في عام 2011 على الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، ويتطرق إلى الاستثمار الأخضر في قطاعات المياه والزراعة والطاقة والنقل والصناعة والمدن والمباني المراعية للبيئة والسياحة وإدارة النفايات.

وفي عام 2006 أطلقت المفوضية الأوروبية مبادرة أفق 2020، ومهمتها إزالة تلوث البحر المتوسط. وهذه المبادرة تؤمن التمويل لبرامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية المتوسطية.

وفي عام 2007، حصل تطور آخر هام، إذ أطلق مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة مشروع مرفق البيئة العربية. وهذا المرفق هو مبادرة إطارية من أهم أهدافها جذب موارد التمويل لصالح البرامج والمشاريع البيئية التي ترتقي بالتنمية الإيكولوجية المستدامة في مختلف أنحاء المنطقة العربية وتسهم في تحسين استثمارات القطاع الخاص في مجال البيئة. وهذا المشروع هو حاليًا قيد التفاوض.

#### (ب) قطاعات مختارة: الطاقة والمياه

تتفرد المنطقة العربية، بحكم ظروفها ومواردها الطبيعية، بحالة خاصة من حيث التنمية المستدامة. فندرة الموارد ونضوبها وتدهور الأراضي، وقلة عناصر الإنتاج، كلها عوائق تعترض مسار التنمية

المستدامة في هذه المنطقة. لذلك يتناول هذا القسم قطاعي الطاقة والمياه اللذين هما من الدعائم الأساسية لأي إستراتيجية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية. فما هي الأطر المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاعي الطاقة والمياه في المنطقة؟ ما هو دورها؟ وما هو تأثيرها؟

## (1) الطاقة

أ- أنشئت عملاً بقرار الإسكوا 204 (د-18) المؤرخ 25 أيار/مايو 1995 الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 25/1995 المؤرخ 24 تموز/يوليو 1995. وتضمّ لجنة الطاقة ممثلين عن البلدان الأعضاء في الإسكوا مختصين في مجال الطاقة، ويهدف إلى تحقيق ما يلي:

- المشاركة في تحديد وصياغة الأولويات في برامج العمل والخطط المتوسطة الأجل في مجال الطاقة؛

- رصد التطورات في مجال الطاقة في البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

- رصد التقدم المحرز في أنشطة أمانة الإسكوا في مجال الطاقة؛

- متابعة المؤتمرات الدولية والإقليمية ومشاركة البلدان الأعضاء فيها إضافة إلى تنسيق جهود البلدان الأعضاء في تطبيق القرارات والتوصيات؛

ب- مجلس وزراء الكهرباء العرب التابع لجامعة الدول العربية : يضم لجنتين فئتين هما لجنة الخبراء في مجال الكهرباء ولجنة الخبراء في مجال الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة.

وبمساعدة فنية من الإسكوا، عملت هاتان اللجنتان في العامين الماضيين على ما يلي:

- صياغة الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقات المتجددة؛

- وضع الإطار التوجيهي العربي لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء على مستوى المستهلك النهائي؛

- وضع دليل الإمكانيات العربية في مجال الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة؛

- وضع الإطار المرجعي لدراسة الجدوى حول الربط الكهربائي وتبادل الطاقة بين البلدان العربية؛

ج- حلقة الحوار العربية دائمة حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية: أقر تشكيل هذه الحلقة في مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الحادية والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وتضم الحلقة ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، والإسكوا ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا وجهات أخرى. وتلتئم هذه الحلقة في اجتماعات دورية بهدف تبادل الخبرات والمعارف وتنفيذ أنشطة بناء القدرات في هذا المجال. وقد عقدت ثلاثة اجتماعات لخبراء الاستهلاك والإنتاج المستدامين في العين في آذار/مارس 2008 وفي القاهرة في أيلول/سبتمبر 2009 وفي كانون الثاني/يناير 2011. ويشار هنا إلى وجود إستراتيجية عربية حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

د- المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة : مركز إقليمي مستقل مقره القاهرة، ومهمته تشجيع استخدام الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. ويعمل هذا المركز الإقليمي على صياغة ونشر السياسات الداعمة للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، وهو بمثابة منتدى إقليمي لتبادل الآراء حول القضايا السياسية والمسائل التكنولوجية المتصلة بالطاقة. وقد أنشئ المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بموجب إعلان القاهرة الذي وقّعت عليه الدول الأعضاء في 25 حزيران/يونيو 2008. ويضمّ المركز عشرة أعضاء مؤسسين هم الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن؛

هـ- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: أنشئت بموجب اتفاق بين البلدان العربية التي تعتمد على تصدير النفط، وهي منظمة إقليمية مشتركة بين الحكومات تُعنى بتطوير قطاع النفط من خلال رعاية التعاون بين الدول الأعضاء. وتساهم هذه المنظمة في كفاءة استخدام موارد الدول الأعضاء من خلال رعايتها للمشاريع المشتركة. وتؤمن المنظمة بأهمية بناء قطاع متكامل للنفط يكون ركيزة التكامل الاقتصادي المستقبلي بين البلدان العربية. وفي 9 كانون الثاني/يناير 1968، وقّعت الكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية في بيروت على اتفاق تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، حيث اتفق الأعضاء المؤسسون الثلاثة على أن تتخذ المنظمة من دولة الكويت مقرّاً لها. وبحلول عام 1982، توسّعت عضوية المنظمة لتشمل إحدى عشرة دولة عربية مصدرة للنفط وهي : الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر والكويت وليبيا

ومصر والمملكة العربية السعودية. وفي عام 1986، تقدمت تونس بطلب الانسحاب من العضوية؛

و- الاتحاد العربي للكهرباء : هو تجمّع لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية في البلدان العربية كان يسمى سابقاً الاتحاد العربي لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء. تأسس الاتحاد العربي للكهرباء في عام 1987 بمبادرة من مجموعة من شركات إنتاج الكهرباء العربية بهدف توثيق العلاقات بين الأعضاء من أجل تحسين توليد الطاقة وتطوير قطاع الكهرباء في المنطقة العربية وتنسيق العمل بين الأعضاء وتعزيز العلاقات في ما بينهم. ويتخذ الاتحاد مقراً له في عمان، ويضم 19 دولة عضو هي : الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وسلطنة عُمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن؛

ز- مرصد المتوسط للطاقة: هو جمعي لا تتوخى الربح، إنشئت في عام 1988، وتضم 32 شركة من شركات الطاقة الكبرى في 14 بلداً، منها لبنان ومصر. مقر المرصد في نانثير، فرنسا، وهدفه تعزيز التعاون بين شركات الطاقة العاملة في منطقة المتوسط، وجعل الطاقة عنصراً من عناصر التكامل الإقليمي؛

ح- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة: تأسست رسمياً في مدينة بون ، ألمانيا في 26 كانون الثاني/يناير 2009. وشكّل تأسيس هذه الوكالة نقطة انطلاق عالمية لتطوير الطاقات المتجددة على مستوى العالم كما كان تأسيسها بمثابة مؤشر إلى تغيير نموذج الطاقة العالمي نتيجة للالتزامات قطعتها الحكومات. وفي المؤتمر التأسيسي، وقعت 75 دولة من مختلف أنحاء العالم على النظام التأسيسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وتقضي مهمة هذه الوكالة التي تستمد صلاحياتها من مختلف حكومات العالم بتعزيز انتشار جميع أشكال الطاقة المتجددة وضمان استخدامها على نحو مستدام. وتعهدت الدول الأعضاء في الوكالة بإيلاء المزيد من الاهتمام للطاقة المتجددة في السياسات والبرامج الوطنية وبالعامل على الصعيد المحلي والدولي على تعزيز الانتقال إلى نموذج مستدام وآمن لتأمين إمدادات الطاقة. وتهدف الوكالة إلى أن تصبح مركز الامتياز الدولي الرائد في مجال الطاقة المتجددة ومندى لتبادل المعارف المتعلقة بالطاقة المتجددة وتطويرها. وقد اتخذت الوكالة من أبو طبي في الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.

## (2) المياه

أ- مجلس وزراء المياه العرب : أنشأته جامعة الدول العربية، وعقد جلسته الأولى في حزيران/يونيو 2009. ويضمّ المجلس وزراء مسؤولين عن إدارة الموارد المائية في 22 بلداً على مساحة المنطقة العربية . ويتلقى المجلس الدعم من اللجنة الفنية العلمية والاستشارية المؤلفة من ممثلين رفيعي المستوى من دول عربية مختلفة ، ومن منظمات ووكالات إقليمية ودولية تابعة لجامعة الدول العربية ولمنظمات الأمم المتحدة، إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني. وللمجلس مكتب يضمّ ممثلين عن البلدان الأعضاء بالتناوب ويعمل بدعم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واثنين من المنظمات التابعة لها المتخصصة في قضايا المياه.

ولا تزال الأطر المؤسسية والقانونية لإدارة المياه المشتركة تتطلب مزيداً من التحسين، مع ما شهدته من تطوّر. فقد اعتمدت بعض البلدان العربية، نتيجة للتفاوض، اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف تسهيل إدارة الأحواض المائية المشتركة بين البلدان المتشاطئة . غير أن المزيد من العمل لا يزال لازماً بهدف توضيح وجهة النظر الإقليمية من مبادئ القانون الدولي للمياه التي استُرشد بها في صياغة هذه الاتفاقات. فالتوافق الإقليمي على هذه المبادئ يساعد في عملية رصد ومتابعة الاتفاقات النافذة، وفي المصادقة على مشاريع اتفاقات جديدة، وإعداد الاتفاقات الجديدة على المستويين الإقليمي والدولي . وفي هذا السياق ، أطلق مجلس وزراء المياه العرب مبادرة إقليمية لوضع إطار قانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية، وأطلق المجلس الدعوة إلى إعداد هذا الإطار في دورته الثانية المنعقدة في تموز/يوليو 2010 (القرار رقم 4، البند رقم 3). ورأى الوزراء في مناقشاتهم خلال الدورة الثالثة للمجلس المنعقدة في حزيران/يونيو 2011، في هذا الإطار أساساً قانونيًاً لرؤية تهدف إلى تناول موضوع موارد المياه الجوفية المشتركة في المنطقة . وطالب المجلس في هذه الدورة بموجب القرار رقم 20 إعادة توجيه الإطار القانوني بحيث يركز على موارد المياه الجوفية المشتركة على أساس مزيد من التعاون والمشاركة؛ وتحقيق الاستخدام المنصف والمستدام للمياه؛ ودرء النزاعات وحلها<sup>(٩)</sup>.

---

(٩) الإسكوا-المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية، التقرير الصادر عن اجتماع مجموعة الخبراء بشأن تطبيق مبادئ إدارة الموارد المائية الدولية على إدارة الموارد المائية المشتركة: نحو رؤية إقليمية (1-3 كانون الأول/ديسمبر 2009).



أما على المستوى الوطني، فكثيراً ما تكون الوزارات والسلطات المسؤولة عن الموارد والخدمات المائية مرتبطة بالوزارات المسؤولة عن الطاقة أو الزراعة والري . وسواء أكانت الجهات المشغلة لمرافق المياه تابعة لملكية القطاع العام أم لملكية القطاع الخاص، فهي تعمل عمومًا تحت إشراف وحدة مستقلة في الوزارة المعنية . وتتولى وزارة المياه مهمة الإدارة الفنية والموارد المائية المشتركة، لكن هذه المهمة يشارك فيها عادة ممثلون من وزارة الشؤون الخارجية والوزارات الرئيسية المعنية بالقضايا الأكثر حساسية في تخصيص موارد المياه . كما أنشئت مجموعة من اللجان المشتركة المعنية بموارد المياه المشتركة على مستوى الأحواض في بعض البلدان العربية . كما اعتمدت مجموعة من بلدان المنطقة قوانين بشأن المياه بهدف توضيح الصلاحيات والاختصاصات الموكلة إلى مختلف الوزارات المعنية بمسؤوليات المياه. فعلى سبيل المثال، يحدّد القانون رقم 10-95 في المغرب إطاراً مؤسسياً لإدارة الموارد المائية مع النظر في مسائل مثل حماية البيئة ومراقبة الظواهر المتطرفة والتصدي لها مثل موجات الجفاف التي شكلت مراراً وتكراراً عقبة أمام قطاع المياه في المغرب على مرّ العقود الماضية.

ب- الجمعية العربية لمرافق المياه: هي منظمة إقليمية حديثة العهد تأسست بهدف تبادل الممارسات المثلى والدروس المستفادة من أجل تحسين عملية توصيل إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال منشآت المياه التي تعمل بإدارة القطاع العام والقطاع الخاص.

#### الإطار 5 - الجمعية العربية لمرافق المياه

الجمعية العربية لمرافق المياه هي مركز إقليمي للامتياز يعمل على بناء الشراكات مع مرافق المياه والصرف الصحي في البلدان العربية. ومنذ إنشاء الجمعية في عام 2009 في عمان، الأردن، وهي تعمل على توسيع شبكة أعضائها لتشمل أكثر من 100 مرفق للمياه وشركة من القطاع الخاص ومؤسسة أكاديمية عاملة في مجال المياه. وقد توصلت الجمعية إلى التوقيع على عدة اتفاقات ومذكرات تفاهم مع منظمات دولية مختلفة. وكان في ذلك فوائد كثيرة على عمل الجمعية ومصدر لدعم كبير لتحقيق أهدافها وغاياتها. وهذه الجمعية هي نقطة التقاء للخبراء الإقليميين والدوليين من أجل تبادل المعارف والخبرات والاطلاع على أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المياه والسعي إلى خدمة المصلحة العليا للجميع.

### 3- الأطر المؤسسية لدعم الترابط بين العمل الإقليمي والعمل العالمي في التنمية المستدامة

تشارك البلدان العربية، منذ عام 1992، أكثر فأكثر في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية بشأن التنمية المستدامة وفي المفاوضات التي تجري في إطار تنفيذ هذه الاتفاقيات.

وكانت معظم البلدان العربية ممثلة في قمة الأرض في عام 1992 وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002. كما إن معظم البلدان العربية هي أطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وفي إطار مناقشات ومفاوضات لاحقة حول إيجاد بروتوكول يحلّ محلّ بروتوكول كيوتو، انضمت البلدان العربية إلى بلدان نامية أخرى في معارضة توسيع نطاق الالتزام بخفض انبعاثات غازات الاحتباس بحيث لا يقتصر على البلدان المتقدمة النمو، وذلك لأن هذه الأخيرة هي المصدر الأول لتراكم الانبعاثات. وباستثناء هذا التحفظ، أعادت البلدان العربية التأكيد مراراً على التزامها بمسار التنمية المستدامة في الكثير من المنتديات الدولية.

وترد في الجدول 6 أسماء أبرز المعاهدات الدولية التي انضمت إليها البلدان العربية ، إضافة إلى تاريخ المصادقة عليها.

#### الجدول 6- تاريخ المصادقة على المعاهدات الدولية الرئيسة بشأن التنمية المستدامة (١٠)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	الاتفاقية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة	بروتوكول السلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي	بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ	
1996/05/22	1989/09/12	2006/09/22	2004/08/05	2005/02/16	الجزائر
2002/06/18	2007/09/27	2006/01/31	-	2006/01/31	البحرين
1994/10/31	-	2007/02/23	2009/03/25	2008/04/10	جزر القمر
1998/12/02	2002/11/05	2004/03/11	2002/04/08	2002/03/12	جيبوتي
1981/09/18	1982/01/14	2003/05/02	2003/12/23	2005/01/12	مصر

(١٠) المصادر: <http://bch.cbd.int/protocol/parties>, [http://unfccc.int/kyoto\\_protocol/status\\_of\\_ratification/](http://unfccc.int/kyoto_protocol/status_of_ratification/), <http://www.pops.int/reportsStatusOfRatifications.aspx>, <http://treaties.un.org> (حتى 21 نيسان/أبريل 2010).

الجدول 6 (تابع)

بروتوكول كيو توكو الملحق بالاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ	بروتوكول السلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي	الاتفاقية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة	الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	
2009/07/28	-	-	1971/01/25	1986/08/13	العراق
2003/01/17	2003/11/11	2004/11/08	1975/05/28	1992/07/01	الأردن
2005/03/11	-	2006/06/12	1996/05/21	1994/09/02	الكويت
2006/11/13	-	2003/01/03	1972/11/03	1997/04/16	لبنان
2006/08/24	2005/06/14	2005/06/14	1970/05/15	1989/05/16	ليبيا
2005/07/22	2005/07/22	2005/07/22	2004/11/17	2001/05/10	موريتانيا
2002/01/25	-	2004/06/15	1979/05/03	1993/06/21	المغرب
2005/01/19	2003/04/11	2005/01/19	-	2006/02/07	عمان
2005/01/11	2007/03/14	2004/12/10	-	2009/04/29	قطر
2005/01/31	2007/08/09	-	-	2000/09/07	المملكة العربية السعودية
2010/07/26	2010/07/26	2010/07/26	1990/01/24	-	الصومال
2004/11/02	2005/06/13	2006/08/29	1986/03/18	-	السودان
2006/01/27	2004/01/29	2005/09/01	1969/04/21	2003/03/28	الجمهورية العربية السورية
2003/01/22	2003/01/22	2004/06/17	1969/03/18	1985/09/20	تونس
2005/01/26	-	2002/07/11	-	2004/10/06	الإمارات العربية المتحدة
2004/09/15	2005/12/01	2004/01/09	1987/02/09	1984/05/30	اليمن

باء- التحديات والعوائق

تتفرد أنظمة الحكم في معظم البلدان العربية بسمات مشتركة تؤثر على إنشاء أنظمة فعالة للتنمية المستدامة. وفيما يلي عرض موجز لهذه السمات.

## 1- قيادة وطنية قوية

تخضع الحكومات في المنطقة العربية عمومًا لقيادات نافذة تضطلع بدور حاسم في تحديد توجهات السياسات الوطنية وأولوياتها . وباستثناء لبنان، يبقى القادة في مناصبهم لفترات طويلة من الزمن، إما بانتخاب لولائيات متكررة، بأنظمة حكم ملكية، أو السلطنة أو الإمارة . وهذا النمط في الحكم يسمح باستمرار سلطة اتخاذ القرارات التنفيذية، وباستمرار القيادة . كما يسمح بمتابعة السياسات الطويلة الأمد وبتنفيذها ، شريطة توفر درجة كافية من الدعم العام . وقد أظهرت الأحداث السياسية الأخيرة أن بعض القادة في المنطقة أخفقوا على هذا الصعيد.

## 2- حكم مركزي

تكاد المركزية في عملية صنع القرار تكون الهسة الغالبة في المنطقة العربية. ونظام الحكم الفدرالي الوحيد في المنطقة هو في الإمارات العربية المتحدة حيث تتمتع كل إمارة باستقلالية في معظم المجالات ما عدا الدفاع والسياسة الخارجية. أما في بلدان عربية أخرى، فتخضع البلديات لإدارة هيكلية الحكم المركزية، ولا سيما لوزارة الداخلية أو وزارة أخرى مسؤولة عن البلديات . وقلما تملك قدرات البلديات القدرة على استقطاب التمويل لأن ميزانياتها تُخصص عادة من ضمن الميزانية العامة للدولة. أما الرسوم والضرائب التي تجبها البلديات فتنتقل إلى الميزانية العامة ومن ثم يُعاد تخصيصها للإدارات المحلية. ويحدّ نظام الإدارة المركزية من قدرة الإدارات المحلية على صياغة أو تطبيق الإستراتيجيات وخطط العمل المحلية في إطار مبادرة إضفاء الطابع المحلي على جدول أعمال القرن 21، كما يحدّ من قدرة هذه الإدارات على تطبيق الأدوات الاقتصادية التي تؤثر على السلوك المحلي خارج أطر السياسة الوطنية. وفيما تبذل بلدان عديدة، منها مصر، جهوداً لتعزيز لا مركزية الإدارة فيها، تبقى المركزية عائقاً كبيراً أمام تطبيق المبادرات المحلية للتنمية المستدامة.

## 3- ثقافة السياسة التنازلية

يصل معظم مديرو المؤسسات والهيئات الحكومية بما فيها الهيئات البيئية إلى مناصبهم بالتعيين لا بالانتخاب. لذلك، تبقى المشاركة العامة والعملية الاستشارية التصاعدية المحدودة النطاق في عملية صنع القرار.

وهذا النهج المركزي في الإدارة البيئية وعملية صنع القرار يحدّ من قدرة السلطات البيئية على الاستجابة للهواجس العامة، وتحديدًا تلك التي قد تتعارض مع الأولويات الحكومية . ومع أن هذه الخاصية ليست حكرًا على المنطقة العربية، فهي تتعزز بفعل ثقافة السياسة التنافسية السائدة في بلدان المنطقة.

وأياً يكن الإطار المؤسسي القائم للتنمية المستدامة، فإن المؤسسات البيئية في البلدان العربية تواجه التحديات المشتركة التالية:

- لم تؤدّ الموافقة على الأهداف العامة للتنمية المستدامة إلى إقرار بطبيعة انعكاسها على استدامة التنمية الاقتصادية . فحماية البيئة لا تزال تعتبر عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ، لا شرطاً أساسياً لاستدامة التنمية الاقتصادية على المدى البعيد . لذلك، لا تتمتع الهيئات البيئية بالسلطة المتاحة للوزارات الاقتصادية والقطاعية ومنها الوزارات المسؤولة عن موارد طبيعية مثل النفط والمعادن والمياه والثروة السمكية؛
- غالباً ما تكون صلاحيات المؤسسات البيئية محدودة في مجالات وضع الأنظمة وإنفاذها وإصدار التراخيص ولا سيما في المشاريع ذات الأهمية السياسية والاقتصادية؛
- لا تملك السلطات البيئية الميزانيات الكافية لتنفيذ البرامج، ورصد الامتثال للمعايير البيئية، وتطوير القدرات التقنية؛
- لا تستطيع الهيئات المعنية بالبيئة أن تؤثر على عملية اتخاذ القرارات، لا سيما في وزارات الاقتصاد والتجارة، نظراً إلى قدرتها المحدودة على توليد الدخل؛
- لا يمكن تحقيق الكفاءة المرجوة وتجنب تكرار البرامج في ظل تضارب الصلاحيات بين وزارات مثل وزارة الزراعة ووزارة المياه.

#### 4- اللجان الوطنية للتنمية المستدامة

تنشأ اللجان الوطنية للتنمية المستدامة في معظم البلدان العربية ويُعاد إنشاؤها لمهام مخصصة، منها مهمة تقديم التقارير إلى الأمانات المسؤولة عن الاتفاقيات الدولية. وقلّما تتضمن هذه التقارير مساهمات قيّمة

من مؤسسات أو جهات أخرى معنية . لذلك، كثيراً ما تأتي هذه التقارير عبارة عن عرض وصفي للحالة الراهنة، وتخلو من أي إشارة إلى الاستراتيجيات والأهداف السياسية التي تستلزم تأييد الحكومة.

#### 5- الإطار الإقليمي للتنمية المستدامة

حققت اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية نجاحاً، ولو محدوداً، في بعض المهام في تعميم برنامج التنمية المستدامة في المنطقة العربية . وهذه اللجنة هي بطبيعتها وبحكم تأسيسها هيئة مشتركة بين الوزارات ، لكن حضور اجتماعاتها في الواقع يكاد يقتصر على مسؤولي من الوزارات والسلطات البيئية . وبما أن هذه اللجنة هي لجنة استشارية تابعة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ، تبقى قدرتها محدودة على الوصول إلى وزراء آخرين غير وزراء البيئة أو على إشراكهم في أعمالها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

## ثالثاً- إنفاذ عمليات التنمية المستدامة

### ألف- المؤسسات والجهات المعنية

يفتقر الإطار المؤسسي في البلدان العربية عادة إلى الآليات الفعالة لدمج القضايا البيئية والاجتماعية في صنع القرار الاقتصادي. ومع ذلك، تتمتع جميع المؤسسات المعنية داخل الحكومات وخارجها، بخبرات وقدرات كبيرة لو أُجيد تنسيقها، لشكلت محركاً قوياً للتنمية المستدامة في المنطقة.

أما خارج الحكومة، فتضطلع هيئات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية الاجتماعية والبيئية بدور هام. وغالباً ما تكون المنظمات غير الحكومية في المنطقة خاضعة لقيود تنظيمية لكنها تهیی بيئة مؤازرة للأفراد المهتمين من ذوي الخبرات للتعاون في إطلاق ودعم المبادرات الجديدة للتنمية المستدامة. كما تخضع وسائل الإعلام لقيود مماثلة في الكثير من الأحيان، إلا أن وجود هذه السلطة القوية يدعم الحوار العام حول قضايا التنمية المستدامة. ويمكن لجميع البلدان العربية أن تفتخر بجودة مؤسساتها التعليمية التي تتمتع بخبرات عالية في مختلف أوجه التنمية المستدامة التي تهتم المنطقة. وبرهن القطاع الخاص عن دوره الفاعل في الأسواق التي ينشط فيها وفي حالات عدة، يملك هذا القطاع القدرة على دخول الأسواق التي تفتتح بفعل مبادرات مبتكرة من أجل تعزيز تطوير الاقتصاد الأخضر وتنويع الاقتصادات الوطنية والتكامل بينها.

أما داخل الحكومة فالصورة مشابهة أيضاً. والوزارات تختزن خبرات متنوعة في مجالات اختصاصها، ومنها الكثير من المجالات الهامة والأساسية للتنمية المستدامة، مثل موارد المياه والطاقة. لكن غياب الإطار المؤسسي الذي يتولى تنسيق هذه الخبرات يبقى العائق الأساسي.

### باء- آليات التخطيط

تسهيلاً لإدماج السياسات وتوجيه تنفيذها بشكل فعال، يتضمن جدول أعمال القرن 21 دعوة إلى البلدان المختلفة لإعداد إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة من أجل ترسيخ حس المسؤولية الاجتماعية وحماية قاعدة الموارد والبيئة في العمل على التنمية الاقتصادية، وذلك خدمة لمصالح الأجيال المستقبلية. معظم البلدان العربية بدأ مهمة وضع شكل من أشكال الاستراتيجية الوطنية للبيئة ومنها من أنجز هذه المهمة،

كما عمد بعض هذه البلدان إلى وضع استراتيجية لخفض معدلات الفقر أو ما يوازيها . وعملت بلدان عدة مؤخراً على وضع إستراتيجيات أو خطط عمل للتكيف مع تغيّر المناخ إلا أن التقدم في وضع إطار شامل لهذه الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بقي محدوداً.

وفي عام 2009، أبلغت سبعة بلدان من أصل 14 بلداً في منطقة غربي آسيا لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأنها تطبق إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، بينما مجموع البلدان التي أبلغت باعتماد استراتيجية مماثلة يشكل 55 في المائة من مجموع بلدان العالم. ولا تزال الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية تركز على إدارة البيئة بدلاً من التنمية المستدامة كمفهوم متكامل . وقد اقتصر تناول التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من منظور شبه متكامل على قلة من البلدان العربية التي أعدت إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تقترب من تحقيق الدمج الكامل للأبعاد الثلاثة . ويتضمن الجدول 7 عرضاً موجزاً للوضع في البلدان العربية من حيث مختلف أنواع الإستراتيجيات المذكورة.

وباستثناء بعض الحالات (مثل تونس كما ورد في الإطار 3)، لم تحقق هذه الإستراتيجيات وخطط العمل نجاحاً كبيراً في دعم تكامل السياسات في عملية التخطيط للتنمية المستدامة. ولم تملك القدرة على تحريك الحوار والتنسيق على صعيد السياسة العامة بين مختلف المؤسسات، بل جاءت متعارضة في بعض الحالات مع الإستراتيجيات القطاعية. ومن العوائق الرئيسية على هذا الصعيد (أ) عدم إدراج أو تحليل الفوائد نسبة إلى التكاليف اعتباراً من مرحلة صياغة الإستراتيجيات؛ (ب) عدم وضوح الأولويات في الأهداف أو عدم وضع معايير لتحديد هذه الأولويات؛ (ج) عدم الوضوح في توزيع المهام بين المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ؛ (د) انعدام التنسيق بين المؤسسات المختلفة في اتخاذ تدابير التنفيذ. ونتيجة لذلك، يبقى مضمون بعض الإستراتيجيات مجرد أمنيات تفتقر إلى آليات التمويل والتنسيق والتطبيق والرقابة.



الجدول 7 - التخطيط الوطني للتنمية المستدامة في بعض البلدان العربية

البلد	ما يوازيها	التاريخ	الإستراتيجية الوطنية أو الإستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية أو الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنمية المستدامة	التاريخ	المرتکز الوطني لجدول أعمال القرن 21	التاريخ
الجزائر	الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة	2001				
البحرين	الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن 21	بعد 1996	التقرير الملخص حول إدارة البيئة	1994		
جزر القمر	خطة العمل البيئية الوطنية	1994				
جيبوتي	خطة البيئة الوطنية	2000				
مصر			خطة العمل المصرية للبيئة	1992		
			الإستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية	1998		
			خطة العمل البيئية الوطنية	2001		
العراق			الخطة الخمسية لوزارة البيئة	..		
الأردن	جدول أعمال القرن 21 في الأردن: نحو التنمية المستدامة	2000	الإستراتيجية البيئية الوطنية	1991		
			خطة العمل البيئية الوطنية	1996		
الكويت			الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية حول التنوع البيولوجي	1998		

الجدول 7 (تابع)

البلد	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أو ما يوازيها	التاريخ	الإستراتيجية البيئية الوطنية أو الإستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية أو الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنمية المستدامة	التاريخ	المرتکز الوطني لجدول أعمال القرن 21	التاريخ
			الإستراتيجية البيئية الوطنية	2000	تقرير حول مستلزمات إنجاز جدول أعمال القرن 21	2001
			خطة العمل البيئية الوطنية	قيد الإنجاز		
			إستراتيجية التنوع البيولوجي	قيد الإعداد	اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة	2002
لبنان			الإستراتيجية البيئية الوطنية	1996		
			تقييم/خطة عمل المناطق الساحلية			
عُمان			الإستراتيجية البيئية الوطنية	1995		
			الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية حول التنوع البيولوجي			
موريتانيا	خطة العمل الوطنية حول البيئة والتنمية المستدامة	2002				
المغرب	قيد التحضير	2011	الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة	1995		
			خطة العمل البيئية الوطنية	2002		
فلسطين			المذكرة البيئية	1995		

الجدول 7 (تابع)

البلد	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أو ما يوازيها	التاريخ	الإستراتيجية البيئية الوطنية أو الإستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية أو الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنمية المستدامة	التاريخ	المرتکز الوطني لجدول أعمال القرن 21	التاريخ
			إستراتيجية حماية التنوع البيولوجي	2000		
			خطة عمل وإستراتيجية القطاع البيئي 2011-2013	2010		
قطر			خطة العمل البيئية الوطنية (تغطي التخلص من الهالونات وامتثال المكبات الصناعية للمقاييس المحددة)	..	تطبيق جدول أعمال القرن 21	1997
			الإستراتيجية البيئية الوطنية (تغطي الموارد الطبيعية والمناطق الساحلية)	قيد التحضير		
المملكة العربية السعودية	قيد التحضير	2011	حالة البيئة	2000		
الجمهورية العربية السورية	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	2010	الإستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل البيئية الوطنية	2003		
			خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر	2002		
			الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي	2002		
			خطة العمل الوطنية لحماية المناطق الساحلية	2008		
تونس	جدول الأعمال الوطني للقرن 21	1995	خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر	1998		
			خطة العمل الوطنية للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي	1998		

الجدول 7 (تابع)

البلد	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أو ما يوازيها	التاريخ	الإستراتيجية البيئية الوطنية أو الإستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية أو الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنمية المستدامة	التاريخ	المرتکز الوطني لجدول أعمال القرن 21	التاريخ
الإمارات العربية المتحدة			الإستراتيجية البيئية الوطنية	1999	جدول الأعمال الوطني للقرن 21	1998
			خطة العمل البيئية الوطنية	2000		
اليمن			تقييم التنوع البيولوجي	1992		
			برنامج خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية	1993		
			خطة العمل البيئية الوطنية (التعاون السياسي الأوروبي ووزارة التخطيط والتنمية)	1996		
			الإدارة البيئية المستدامة: برنامج داعم لخطة العمل البيئية الوطنية 1997-2000	1996		
			تحديث لخطة العمل البيئية الوطنية (بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	بانتظار موافقة مجلس الوزراء		

وفي الكثير من الحالات، يعتمد وضع الإستراتيجيات وخطط العمل على الدعم المالي من الوكالات الإنمائية الدولية، فلا يحظى بـالاهتمام اللازم من الحكومات الوطنية. وفي حالات مماثلة، قد تبقى أهداف التنمية المستدامة وخطط العمل مهمشة، وتفتقر إلى التمويل، وقد تتعارض مع لأولويات الحكومات.

### جيم - أدوات التنفيذ

حققت البلدان العربية في العقود القليلة الماضية تقدماً كبيراً في سن التشريعات البيئية. ومع أن إنفاذ هذه التشريعات قد يصطدم بمحدودية القدرات الفنيّة والموارد المالية، سجلت معظم السلطات البيئية تحسناً في أدائها لحماية البيئة والحفاظ عليها. وفي بعض الحالات، أدت المساعدة الفنية المقدمة من الوكالات الدولية إلى تطوير أدوات تشريعية على أساس نماذج البلدان المتقدمة النمو في المرحلة الأولى، لكن التجربة سرعان ما أظهرت أن هذه الأدوات تحتاج إلى مراجعة بحيث تلبي الحاجات المحلية. ومع التقدّم الذي أحرز في الكثير من المجالات، يبقى المزيد من التقدم لازماً على المسار الطويل نحو تحصين البيئة وحمايتها.

وقد توسع استخدام الأدوات الاقتصادية في الإدارة البيئية<sup>(١١)</sup> في البلدان العربية، لكنه لا يزال محدوداً. وتفضّل عموماً أدوات التوجيه والتحكم على النهج الأكثر تشدداً للتأثير على سلوك الملوثين وتأمين التمويل لحماية البيئة والحفاظ عليها. ولا تزال الإعانات الضارة بالبيئة ممارسة شائعة في المنطقة، وكثيراً ما يساء توجيهها نحو الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى مساعدة.

التحديات التي تعوق العمل الفعال بأدوات السياسة العامة:

- (أ) عدم كفاءة استخدام تحليل السياسات من أجل تحديد أكثر الأدوات فعالية واعتمادها؛
- (ب) عدم وجود معايير لتحديد السياسة المثلى، ومنها الفعالية من حيث الكلفة، والجدوى الفنية، ومدى قبولها من الناحيتين السياسية والثقافية؛
- (ج) عدم التزام بين إجراءات السياسة العامة؛
- (د) ضعف القدرات الفنية والبشرية والمالية؛

---

(١١) من الأمثلة الإعفاء من الضرائب أو خفضها مؤخراً على استيراد السيارات الهجينة إلى لبنان أو السعر المخصوم الذي تقدمه وزارة الطاقة في لبنان للأشخاص الذين يشترون لوحات الطاقة الشمسية للاستخدام المنزلي.

- (هـ) الإعفاء القانوني لبعض الأنشطة من الرقابة البيئية؛
- (و) عدم كفاءة أنظمة الرصد؛
- (ز) عدم القدرة على إنفاذ التزامات إعداد التقارير والامتثال؛
- (ح) عدم تقييم فعالية إجراءات السياسة العامة.

#### دال - الصناديق ومؤسسات التمويل الإنمائية الإقليمية والعالمية

لا تعلق معظم وزارات التخطيط والمال الكثير من الأهمية على مبادرات التنمية المستدامة نسبة إلى قطاعات أخرى، ولا تعتمد وسائل ثابتة لتخصيص التمويل وتأمينه ورصده لأغراض التنمية المستدامة. لذلك تبقى جهود دمج هذه المبادرات في خطط التنمية المستدامة الوطنية والخطط القطاعية محدودة، وبالتالي يقلل فرص تأمين التمويل لها من الميزانيات الوطنية.

وعندما تكون المبالغ المرصودة من الميزانيات الوطنية غير كافية لدعم التنمية المستدامة، تضطلع المؤسسات المانحة الإقليمية والعالمية بدور هام. وقدمت بلدان عديدة من مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية دعماً سخياً للكثير من مبادرات التنمية في المنطقة. كما أدت جهات مانحة دولية دوراً هاماً في تقديم المساعدة الإنمائية، أبرزها الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمي وعدد من هيئات الأمم المتحدة.

وقد ورد في الاستعراض السابق أن بعض المبادرات الممولة من مصادر دولية لم يكن لها تأثير يذكر بعد انتهاء مدة المشروع، بينما كانت مبادرات أخرى قيمة للغاية على مستوى المساهمة في بناء القدرات وتوفير مسار داعم للتنمية المستدامة. وتتوقف قيمة التمويل الخارجي، عموماً، على تحقيق درجة عالية من التوافق بين الأهداف والأولويات الوطنية والأهداف والأولويات الخاصة بالجهة الممولة. ويتبين أن أكثر المبادرات نجاحاً هي تلك التي توفر تمويلاً إضافياً و/أو دعماً فنياً للمساعدة في تسريع برنامج تلتزم به الحكومة ويكون التمويل الأساسي لها من الأهداف ذات الأولوية.

#### الإطار 6- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

أنشئت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976، وهي مؤسسة مستقلة من الناحية المالية. وقد وقعت 12 دولة عربية وثائق الانضمام القانونية، سعياً إلى الأهداف التالية:

- (أ) المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي؛
- (ب) تنمية الموارد الزراعية في البلدان الأعضاء بغرض إنتاج أكبر كمية ممكنة من الغذاء؛
- (ج) زيادة تبادل المنتجات الزراعية بين البلدان العربية.

على أثر الاعتداءات التي شهدتها لبنان في صيف العام 2006، تعاونت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي مع الإسكوا في تأسيس صندوق متجدد للقروض الصغرى يهدف إلى زيادة فرص التمويل للشركات الصغيرة والصغرى المنشأة حديثاً في جنوب لبنان في مجال الزراعة والمشاريع التجارية الزراعية. وحقق الصندوق نتائج ملموسة، إذ أسهم في استحداث فرص العمل واحتواء الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة من خلال مساعدته للشركات الصغيرة والصغرى على أن توسع أعمالها وتنوعها وتزيد عدد زبائنها. ونتيجة لذلك تمكنت من تأمين مزيد من الدخل وتحسين الإنتاجية، مما ساعد المزارعين على التخلص من عبء الاستدانة من تجار الجملة الذين يفرضون ترتيبات وشروط للتسديد لا تصب في مصلحة المزارعين.

وتبرز كذلك عدة مبادرات للتنمية المستدامة يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص، لا سيما تلك المبادرات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر وبالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وفي حال وجود درجة عالية من الترابط بين مسؤولية الحكومة في تأمين سلعة عامة ومسؤولية الشركة في جني الأرباح، يمكن للتمويل أن يأتي بشكل كامل من القطاع الخاص، ويقتصر دور الحكومة على تأمين الإطار المؤسسي الضروري. لكن الحذر يبقى واجباً في خصخصة سلع عامة مثل إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، لدى الافتراض بأن القطاع الخاص يحقق درجة أعلى من الكفاءة. فالواقع لم يثبت صحة هذا الافتراض دائماً.

#### الإطار 7- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

يقع مقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الصندوق العربي) في الكويت، وهو مؤسسة مالية إقليمية عربية تُعنى بتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رعاية مشاريع الاستثمار العامة والخاصة، وتأمين المنح والخبرات. وتتميز أنشطة الصندوق بمجموعة من الصفات التي تجعل منه نموذجاً للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، وصورة للعمل العربي المشترك في التنمية المستدامة.

#### الإطار 7 (تابع)

في عام 2002، تلقت الإسكوا منحة من الصندوق العربي، إذ تعهد بتأمين جزء من التمويل اللازم لتنفيذ المبادرة الرامية إلى استحداث فرص العمل لصالح الفئات المحرومة في مجالات منها التكنولوجيات الحديثة، وتحديدًا من خلال تنفيذ المشاريع الرائدة. وفي إطار هذه المبادرة، نفذ عدد من الأنشطة الناجحة ومنها:

- (أ) إنشاء مركز حديث لتصميم الملابس يهدف إلى تعزيز القدرات الصناعية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج الملابس والعاملات في المناطق الفقيرة من جبل محسن في شمال لبنان؛
- (ب) تدريب مجموعة من صغار المزارعين في زراعة الصعتر في جنوب لبنان على استخدام الري بالتنقيط وتقنيات معالجة الصعتر الحديثة من أجل زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، وتحسين إدارة أفضل للموارد الطبيعية؛
- (ج) إنشاء مرفق اختباري لخيم السماق والتدريب في جنوب لبنان يهدف إلى إجراء الأبحاث حول التكوين الجيني والتنوع البيولوجي لمختلف أنواع عشبة السماق اللبنانية والحفاظ عليها مع تقديم مرفق لتدريب صغار المزارعين على زراعة السماق محلياً كفرصة لتوليد الدخل؛
- (د) جرى العمل على تطوير مرفق دائم من أجل توفير التدريب العملي والتطبيقي في مجال تصنيع سخانات المياه الحرارية وتركيبها وصيانتها، إلى الشركات ومزودي الخدمات مع التركيز على الجودة.

#### هاء- الرصد والإبلاغ والتقييم

أحرزت السلطات البيئية في البلدان العربية تقدماً في بناء قدراتها في المجال البيئي، فتمكنت من سن التشريعات البيئية وتطبيقها ورصدها وإنفاذها. وعلى الرغم من قلة القدرات والموارد المالية التي لا ترتقي إلى المستوى المرجو للتوصل إلى أعلى المعايير في حماية البيئة والحفاظ عليها، فإن هذا الجانب من التنمية المستدامة ليس ضمن مواضع القصور الهامة في مختلف بلدان المنطقة. ويكمن موطن الضعف الأهم في الجوانب الأوسع للتنمية المستدامة، التي تشمل دمج القضايا البيئية في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يتوقف المفهوم العملي للتنمية المستدامة على إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها.

وفي المقابل، تعتمد فعالية الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بحد ذاتها على الرصد والإبلاغ والتقييم. وقد جرى تطوير مجموعة متنوعة من الأطر وتطبيقها لهذا الغرض، تماشيًا مع المبادئ التي حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد عملت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على مراجعة الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في ثلاثة



بلدان عربية هي تونس والجزائر والمغرب. وقد شملت المراجعة تقييماً لأساليب الرصد والتقييم<sup>(١٢)</sup>. إلا أن استراتيجية المغرب لا تزال قيد الإعداد ولم تكن تشمل هذا النوع من الترتيبات بعد. أما إستراتيجيتا تونس والجزائر فكان قد تم تطبيقهما.

وتخضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر لرصد دوري على أساس مؤشرات الأداء البيئي بهدف ضمان ترجمة الأهداف الإستراتيجية إلى برامج ملموسة. وأقصى آخر تقييم إلى إعداد تقرير وطني حول الوضع الراهن والمستقبلي للبيئة، تضمن مجموعة من التوصيات لاعتماد نهج أفضل في تحديد البرامج والمشاريع والتدابير الضرورية لتنفيذ الإستراتيجية. وسمح التقييم بإطلاق أنشطة غير تلك المدرجة أصلاً في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز القدرات في مجالات محددة مثل التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة. ومع أن هذه النتيجة أسهمت بشكل هام في تحسين الإدارة البيئية في البلاد، يُشار إلى أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر لا تركز كثيرًا على دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتحقيق التكامل بينها.

وكانت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في تونس أكثر فعالية من حيث الرصد والتقييم. فهي تخضع لرصد سنوي يستند إلى قاعدة بيانات من المؤشرات شملت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والمؤسسية. وتُستخدم في إطار رصد هذه الاستراتيجية مجموعة فرعية من 40 مؤشراً لتقييم الأداء القطاعي والوطني في مجال التنمية المستدامة، ويجري تطوير مؤشرات إضافية لرصد التكامل بين الأبعاد الثلاثة. ومن العناصر التي شملها آخر تقييم لهذه الاستراتيجية: (أ) تحديد الصعوبات التي تعترض تنفيذ الإستراتيجية والتدابير اللازمة لتذليلها؛ (ب) إعادة توجيه أهداف الاستدامة حسب تطور الوضع الاقتصادي في كل قطاع؛ (ج) تطوير أدوات لتحفيز أصحاب المصلحة المشاركين في العمليات القطاعية؛ (د) توجيه أنشطة التوعية نحو القطاعات ذات الأولوية؛ (هـ) إعادة دراسة السياسات.

وتشهد هاتان الحالتان من بلدين عربيين على أهمية الإستراتيجيات الوطنية في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، على أن تتضمن هذه الاستراتيجيات عملية منتظمة للرصد الدوري والتقييم. وتدلل حالة تونس على الوسائل العملية التي تساعد في دمج القضايا البيئية والاجتماعية في صلب سياسات التنمية

---

(١٢) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2001) الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا: تقييم لست عشرة

دولة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا.

الاقتصادية. والمقصود في حالة تونس ليس تقييم الخطة بحدّ ذاتها ولا أثرها، بل تقييم الوسائل والأدوات العملية لتنفيذها.

### واو - المشاركة العامة

أكدت قمة الأرض في عام 1992 على أهمية المشاركة العامة في التخطيط للتنمية المستدامة ، وكرستها في ثلاثة من مبادئ إعلان ريو . فالمبدأ العاشر ينصّ على أن الطريقة المثلى لمعالجة القضايا البيئية هي بمشاركة جميع المواطن نين المعنيين، وأن كل مواطن يجب أن يحظى بإمكانية الحصول على المعلومات البيئية التي في حوزة السلطات العامة، وأن الدولة يجب أن تسهل المشاركة العامة وتعزز الوعي العام بإتاحة المعلومات ونشرها على نطاق واسع. والمبدأ 20 ينصّ على أن المرأة يجب أن تملك الحق في المشاركة الكاملة في تحقيق التنمية المستدامة، والمبدأ 22 يفرض على الدولة إفساح المجال أمام المشاركة الفعالة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة . وتوسّع جدول أعمال القرن 21 بتفاصيل هذه المبادئ الأساسية.

ويتضمن المبدأ العاشر تنبيهاً إلى أن المشاركة يجب أن تكون على المستوى الصحيح. وهذه مسألة هامة في حالة البلدان العربية، إذ إن ترتيبات المشاركة لا يمكن أن تتخذ بمعزل عن الثقافة السياسية السائدة. فالثقافة السائدة والتقاليد والمعايير السياسية النافذة في المنطقة العربية لا تسمح بتكوين حركات ضغط شعبي أو باعتماد نهج تصاعدي في عملية صياغة السياسات. وهذا ما اتضح من الإجابات على المسح الذي أجري على الجهات المعنية، إذ دلّت على أن مشاركة الجهات المعنية في وضع السياسات ضعيفة في الكثير من البلدان. ومن أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعتها البلدان العربية في قمة الأرض في عام 1992، يجب تفعيل المشاركة العامة على أي مستوى يعتبر صحيحاً في أي شأن بيئي.

وتكرّس مبادئ إعلان ريو مشاركة المجتمع المدني والمشاركة العامة في صنع القرار، باعتبارهما أساساً لتكريس التنمية المستدامة في نظام الحكم في جميع البلدان بما في ذلك البلدان العربية. لكن توسيع الطابع الجامع لآليات الحكم هو عملية طويلة الأمد تعتمد على تطور المسار الديمقراطي . وفي الكثير من البلدان العربية، حيث المسار الديمقراطي لا يزال في بدايته، من الضروري المضي قدماً في مبادرات التنمية المستدامة لأنها قادرة بحد ذاتها على تمكين الرأي العام دون أن تشكل تهديداً مباشراً لهيكلية السلطة القائمة وممارساتها.

ومع أن الترتيبات القانونية والمؤسسية تراعي الظروف المحلية وترتيبات الحكم الوطنية هي عنصر هام في تنفيذ مبادئ ريو، فإن التثقيف البيئي والتوعية والتدريب والإفصاح عن المعلومات ونشرها هي أيضاً ضرورية من أجل دعم هذه الجهود.

وعلى الرغم من الصعوبات، يتزايد الوعي بالقضايا البيئية في مختلف أنحاء المنطقة . ومنذ عام 1978، تعترف المنظمات غير الحكومية البيئية والاجتماعية في عدة بلدان عربية باليوم العالمي للبيئة وتحتفل به في 5 حزيران/يونيو من كل عام. وهو مهد الطريق لانطلاق اليوم العربي للبيئة في عام 1987، الذي يُحتفل به في 14 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، ويشكل مناسبة لتعزيز الوعي بالقضايا البيئية عمومًا مع التركيز على مواضيع محددة مرتبطة بالتنمية المستدامة. ويشارك وزراء الحكومات وممثلوها في جامعة الدول العربية في أنشطة رفع مستوى الوعي، ويعلمون عن دعمهم لحماية البيئة والحفاظ عليها. ومن مواضيع اليوم العربي للبيئة قضايا تحظى بالأولوية في المنطقة ومنها الأمن والسلام، و تغير المناخ، والاستخدام الآمن للمواد الكيميائية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والاستهلاك المستدام . وفي عام 2010، انطلق اليوم العربي للمياه، وكان موضوعه الأمن المائي العربي.

أما منظمات المجتمع المدني في المنطقة فقد اتخذت بعض المبادرات الجيدة ذات الصلة بالاعتماد على وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية من أجل الترويج للتنمية المستدامة في أوساط المجتمعات المحلية . ومن الأمثلة على هذه المبادرات ، نشرة شهرية بعنوان "منتدى البيئة" التي تصدر عن الشبكة العربية للبيئة والتنمية منذ عام 1990.

وقد اتخذت وسائل الإعلام العربية خطوة هامة، إذ أنشأت منتدى الإعلام العربي للبيئة والتنمية الذي يهدف إلى تثقيف الصحفيين العرب وتدريبهم حول قضايا التنمية المستدامة وتمكينهم ليكونوا فاعلين في نقل رسالتهم إلى الرأي العام . ويمكن لوسائل الإعلام العربية أن تذهب أبعد من ذلك لتوظيف كامل قدراتها الكبيرة وإحداث التأثير المرجو على صنع السياسات المتصلة بالتنمية المستدامة ، وذلك بطرق عديدة منها التأسيس لعلاقات متينة مع قطاعات أخرى في المجتمع المدني ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية. ويمكن لهذه الوسائل أيضاً أن تكون فاعلة أكثر في عملها من خلال كشف النقاب عن التحديات البيئية ومتابعة إنفاذ قوانين البيئة وجعل مسألة الربط بين قضايا التنمية والصحة والبيئة موضوعاً يوميّاً في تغطية الأحداث.

## رابعاً - تحسين الحكم من أجل تحقيق التنمية المستدامة

### ألف - تجارب ناجحة في بلدان عربية مختارة

#### 1- التخطيط الإستراتيجي للتنمية المستدامة في تونس

أكدت قمة الأرض في عام 1992 أن دمج القضايا البيئية والاجتماعية في صنع القرارات الاقتصادية هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة . ولهذا الدمج أهمية بالغة على المستوى الإستراتيجي حيث تحدّد توجهات صنع القرار بشأن التنمية على مختلف المستويات الأخرى . وقد اعتبرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن النهج الذي اعتمدته تونس من أجل دمج مبادئ التنمية المستدامة في خططها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية هو مثال على الممارسات الجيدة.

ومن العناصر الأساسية في النهج الذي اعتمدته تونس:

(أ) وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة بالمشاركة وهي عبارة عن جدول أعمال القرن 21 على المستوى الوطني؛

(ب) إنشاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة في عام 1993 برئاسة رئيس الوزراء وعدد من المؤسسات المتخصصة مثل المرصد ال تونسي للبيئة والتنمية المستدامة ، بهدف إشراك الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية في وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتطبيقها؛

(ج) تأسيس المجلس الأعلى للبيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في عام 2010 ليحلّ محل المجلس الوطني للتنمية المستدامة، في إطار الجهود التي تبذلها السلطات التونسية من أجل مواكبة التقدم المحرز على المستويات كافة؛

(د) تضمين العناصر الأساسية للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية لخمس سنوات، وفي الإستراتيجيات القطاعية والخطط الإنمائية؛

(هـ) تحديد الإجراءات التي تحظى بالأولوية والتدابير الملموسة من أجل تنفيذ أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(و) في المجال القانوني، استحداث صندوق للحد من التلوث؛

(ز) تشكيل لجنة فنية لدعم عمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة تضم خبراء ممثلين للوزارات المعنية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية؛

(ح) تطوير برنامج إضفاء الطابع المحلي على جدول أعمال القرن 21 وتطبيقه في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ط) الرصد السنوي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة باستخدام مؤشرات تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ي) الاستجابة لنتائج الرصد باتخاذ تدابير لمراجعة إجراءات التنفيذ.

## 2- التخطيط الإستراتيجي للتنمية المستدامة في الأردن

أعدّ الأردن جدول أعمال القرن 21 الخاص بالبلد ليكون البرنامج الأول الشامل في مجال البيئة، وذلك عملاً بتوصيات قمة الأرض في عام 1992. غير أن هذا البرنامج لم يتحوّل إلى خطة عمل متكاملة تشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وفي عام 2006، أي بعد أربعة أعوام على عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، اعتمدت حكومة الأردن للمرة الأولى إطاراً إنمائياً إستراتيجياً، عُرف بجدول الأعمال الوطني، وتضمن اعترافاً بمختلف التحديات التي يواجهها الأردن في معالجة مختلف أبعاد التنمية المستدامة. والهدف الأول لجدول الأعمال الوطني هو تحقيق التنمية المستدامة في إطار برنامج تحول يضع الأردن على مسار النمو الاقتصادي السريع والاحتواء الاجتماعي، ويؤدي إلى وضع إستراتيجيات ومبادرات شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واعتماد مؤشرات مفصلة ودقيقة لتقييم الأداء ورصد التقدم

في التنفيذ. وهذه الجهود هي التي تجعل من "جدول الأعمال الوطني" برنامجاً مختلفاً عن البرامج الإنمائية السابقة.

ويمكن اعتبار جدول الأعمال الوطني خطة إستراتيجية طويلة الأمد يمتد تطبيقها على فترة عشر سنوات (2006-2016) وتتطلب تحديثاً ومراجعة بشكل دوري على ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخارجية.

ومن مميزات جدول الأعمال الوطني:

(أ) **الفلسفة:** اعتمد جدول الأعمال الوطني نهجاً شاملاً لمعالجة التحديات التي يواجهها الأردن باتخاذ مبادرات تدعم التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية خلافاً لخطط الإصلاح السابقة التي ركزت حصراً على البعد الاقتصادي؛

(ب) **الاحتواء:** اتخذت مبادرات جدول الأعمال الوطني نتيجة لعملية احتواء شامل ضمت ممثلين عن جميع القطاعات والمدارس الفكرية. وتشمل عضوية اللجنة الملكية برلمانيين ومسؤولين حكوميين وممثلين عن الأحزاب السياسية وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الإعلامية؛

(ج) **التنفيذ:** يتضمن جدول الأعمال الوطني للمرة الأولى في الأردن آلية واضحة لقياس تنفيذ المبادرات وتقييم أثر الإصلاحات. ويحدد الجدول كذلك أهدافاً واضحة لكل مبادرة مقرر تنفيذها خلال فترة العشرة أعوام (2006-2016)، كما يُحدّد أولويات يؤخذ بها على مستوى الميزانية، ومؤشرات للأداء لقياس وتقييم النجاح في التنفيذ؛

(د) **الالتزام:** تمثل مبادرة جدول الأعمال فحوى البرامج التي اعتمدها وستعتمدها الحكومات المتعاقبة؛

(هـ) **المساءلة:** خلافاً لخطط الإصلاح السابقة، تساعد الشفافية في آليات التنفيذ على مساءلة الحكومة، وكذلك نشر التقارير الدورية يساعد في رصد الأداء وتقييم التقدم في التنفيذ.

وصدر مرسوم ملكي في 9 شباط/فبراير 2005<sup>(١٣)</sup> بإنشاء لجنة توجيه خاصة بجدول الأعمال الوطني. وتضم هذه اللجنة ممثلين من الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية.

واعتمدت اللجنة نهج الاحتواء الشامل على الصعيد الوطني، إذ أفسحت المجال أمام مشاركة الجهات المعنية من مختلف قطاعات المجتمع في وضع جدول الأعمال الوطني. والهدف من هذا النهج هو ضمان التوزيع العادل للمنافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتقبة. وللمرة الأولى كانت مبادرة جدول الأعمال الوطني في الأردن ثمرة توافق وطني حول آمال الشعب وتطلعاته.

ولتحقيق أهداف جدول الأعمال الوطني وغاياته، أدرجت لجنة التوجيه المبادرات المزمع اتخاذها في إطار هذا الجدول ضمن ثمانية مواضيع. وأنشئت فرق عمل ضمّت 300 مواطن أردني يملكون المعرفة والخبرة، وتعمل بإدارة 22 عضواً من اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

وأجرت هذه الفرق دراسات معمقة للتحديات وصمّمت مبادرات تتناول المواضيع التالية:

- (أ) التنمية السياسية والاحتواء؛
- (ب) العدالة والتشريع؛
- (ج) تنمية الاستثمارات؛
- (د) الخدمات المالية والإصلاح المالي؛
- (هـ) التدريب المهني ودعم الاستخدام؛
- (و) الرفاه الاجتماعي؛
- (ز) التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- (ح) تحديث البنى التحتية.

ويمكن تصنيف هذه المواضيع في ثلاث فئات رئيسية تختصر مبادرات السياسة العامة لجدول الأعمال الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الأردن:

---

(١٣) هذا مثال على الممارسة الجيدة في مجال التخطيط للتنمية المستدامة، لكن لسوء الحظ، لم تبدأ مرحلة التطبيق بعد.

(أ) الإصلاحات الخاصة بالحكومة والسياسات، ومن المواضيع المدرجة في هذه الفئة: المساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاه والأمن الاجتماعيين، وتهيئة بيئة مشجعة للاستثمار، وفرض ضوابط مالية، وتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، والعمل على التطوير الإداري، وضمان العدالة والمساءلة والشفافية، ووضع سياسات العمل والتدريب المهني ودعم الاستخدام والحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وحرية نقل الرساميل، والحد من الحواجز أمام التجارة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وجودة التعليم؛

(ب) الحقوق والحريات الأساسية، ومن المواضيع المدرجة في هذه الفئة الاحتواء الاجتماعي، واحترام الحريات الدينية، وتحقيق التنمية السياسية والثقافية والمساواة أمام القانون، وضمان الحصول على الرعاية الصحية، وحماية حرية التجمع وحرية التعبير وحقوق المواطنة، ووجود قطاع إعلام حر ومسؤول؛

(ج) الخدمات والبنى التحتية والقطاعات الاقتصادية، ومن المواضيع المدرجة في هذه الفئة: تأمين شبكة النقل الآمن والنقل العام بأسعار معقولة، وحماية مصادر المياه، وتحقيق الكفاءة في استخدام المياه، والاستفادة من موارد المياه غير التقليدية، وتحقيق الكفاءة في تأمين إمدادات الطاقة، وضمان الاستدامة البيئية، والوصول الشامل إلى المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الصناعات التحويلية، وتطوير الخدمات المالية السليمة، والحصول على خدمات الرعاية الصحية.

### 3- قدرات المؤسسات غير الحكومية الإقليمية

إشراك الجهات المعنية من المجتمع المدني هو عامل أساسي في تحديد أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. وحتى تتمكن هذه الجهات من المشاركة الفعالة، يجب أن تمتلك مخزوناً كبيراً من القدرات والخبرات في العمل المؤسسي. وقد ساهم المنتدى العربي للتنمية والبيئة الذي تأسس في عام 2006، في العمل على تحقيق هذا الهدف للمنطقة العربية برمتها.

والجدير بالذكر أن المنتدى العربي للبيئة والتنمية والشبكة العربية للبيئة والتنمية هما منظمتان إقليميتان، من المنظمات غير الحكومية التي لا تتوخى الربح، وتتمتع بصفة المراقب في جامعة الدول العربية. وتعمل هاتان المنظمتان على تعميم السياسات والبرامج التي تتسم بالحرص على البيئة في المنطقة العربية. وتهدف المنظمتان إلى الجمع بين جهات التخطيط وصانعي القرار ومجتمع الأعمال والمجتمع



المدني والإعلام وجهات أخرى معنية بالقضايا البيئية والإنمائية من أجل نشر الوعي البيئي ودفع المجتمعات العربية نحو حماية البيئة والاستخدام الرشيد لل موارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة . وتسعى هاتان المنظمتان على تحقيق أهدافهما بالوسائل التالية:

(أ) نشر التقارير المرحلية حول حالة البيئة والموارد الطبيعية في العالم العربي؛

(ب) عقد الاجتماعات الدور يّ من أجل مناقشة التقارير المرحلية حول الشؤون الب يئية وتدارس وقعها على مسار التنمية المستدامة في العالم العربي؛

(ج) التعاون مع مجتمع الأعمال في العالم العربي من أجل وضع برنامج تحديد مسؤولية الشركات عن البيئة واعتماد الممارسات المستدامة والمضي قدماً باتجاه تكنولوجيات الإنتاج النظيف؛

(د) تشجيع البحث العلمي حول الشؤون البيئية الحالية والناشئة في العالم العربي؛

(هـ) التعاون مع وسائل الإعلام وقطاعات الإعلان من أجل الارتقاء بالوعي البيئي؛

(و) العمل مع المؤسسات التعليمية والجامعات ومراكز الأبحاث على تطوير برامج التعليم البيئي على المستويات كافة؛

(ز) دعم التواصل بين المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال البيئة والتنمية وتنسيق البرامج المشتركة في ما بينها؛

(ح) الارتقاء بالحوار بين سلطات البلدان العربية ونظيراتها الدولية إضافة إلى الوزارات والهيئات المعنية بالبيئة في العالم العربي.

وحقق المنتدى العربي للبيئة والتنمية نجاحاً في حشد الدعم لأهدافه وسط مجتمع الأعمال، فتمكن من تأمين جزء كبير من التمويل لمشاريعه . ومن الإنجازات التي حققها المنتدى عقد عدة اجتماعات وورشات عمل استشارية حول قضايا التنمية المستدامة، ونشر ثلاثة تقارير أساسية حول البيئة في البلدان العربية،

تناولت التحديات المستقبلية (2008) وتغيّر المناخ (2009) والمياه (2010). أما تقرير المنتدى في عام 2011، فسيركز على الاقتصاد الأخضر، ليكون أول إسهام رئيسي يعالج هذا الموضوع في إطار مبادرة الاقتصاد الأخضر العربية.

وفي إطار الشبكة العربية للبيئة والتنمية، نفذت البلدان الأعضاء مشاريع ناجحة في المنطقة العربية، في مجالات مختلفة منها إعادة تدوير النفايات الصلبة، وحفظ الموارد المائية، والطاقة المتجددة، وحماية الأجناس المهددة بالخطر. وتركز الشبكة في الآونة الأخيرة على تغيّر المناخ والاقتصاد الأخضر من خلال الجمع بين جهات معنية من الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشركات المشغلة ووسائل الإعلام والقطاع الخاص من أجل مناقشة تداعيات تغيّر المناخ على المستويين الوطني والإقليمي وتحديد المواضيع الساخنة بهدف تصميم خطة عمل تضع الأسس اللازمة لمبادرات التكيف مع آثار تغيّر المناخ.

#### 4- الاقتصاد الأخضر

أبدت البلدان العربية بعض التخوّف من موضوع التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الاجتماع التحضيري العربي لمؤتمر ريو+20.

فبعض الحكومات العربية تشكّك في قابلية تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنطقة وتتخوف من احتمال الاستعاضة عن التنمية المستدامة بالنمو الأخضر. وترى حكومات أخرى أن تكاليف تحول مماثل، ولا سيما في ظل الأزمة العالمية الراهنة، قد يؤخر النمو الاقتصادي وتعوق المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر. وهناك من يعتبر أن بعض البلدان الغنية يمكن أن تستخدم الاقتصاد الأخضر ذريعة لفرض معايير بيئية وحواجز/رسوم تجارية على الواردات من البلدان النامية.

وهذه هواجس مشروعة ينبغي معالجتها لدى مناقشة التحول إلى الاقتصاد الأخضر. غير أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يكون فرصة لا مجرد تحدٍ فحسب للبلد ان العربية التي لا يزال الكثير منها في طور الانتقال إلى الديمقراطية.

واعترفت هيئات عدة من المجتمع المدني مثل المنتدى العربي للبيئة والتنمية والمجلس الوطني المصري للتنافسية بأهمية النقاش حول الاقتصاد الأخضر، فأطلقت مبادرات هامة في هذا الصدد. واقترحت الإسكوا مبادئ أساسية وإطاراً عاماً لمبادرة وزارية عربية حول الاقتصاد الأخضر.

#### (أ) مبادئ الإسكوا وإطار عملها بشأن الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية

أجرت الإسكوا استعراضاً لمبادرات الاقتصاد الأخضر الدولية بهدف تحديد المبادئ الأساسية التي يمكن أن تتمسك بها البلدان العربية في المنتديات الدولية وبهدف وضع إطار عام لمبادرة وزارية عربية بشأن الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية.

وفي هذا السياق، أعدت شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية التابعة للإسكوا دراسة نشرت في عام 2011 بعنوان "الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية". وتضمنت هذه الدراسة مجموعة من الإجراءات المقترحة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية في قطاعات مختلفة. ومن هذه الإجراءات: تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال بناء الشراكات، وتسريع التكامل الإقليمي، والارتقاء بالتعليم الوطني، وتطوير أنظمة البحث والتطوير، وتحسين التدريب المهني، وتعزيز نقل التكنولوجيا والابتكار، واعتماد الآليات المالية الجديدة. كما ركزت الدراسة على أهمية دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية والسياسات الإقليمية على أن يكون ذلك بدعم من نظام حكم سليم يتركز على مجموعة جديدة من التشريعات والأدوات المالية. غير أن الدراسة تشير أيضاً إلى أن "التحدي الأكبر للبلدان العربية هو تحديد نقاط الدخول إلى الاقتصاد الأخضر التي من شأنها أن تضمن المنافع القصوى لجميع فئات شرائح المجتمع. وتؤكد أيضاً ضرورة تحديد الإصلاحات السياسية الواجب المباشرة بها من أجل تطوير الأنشطة الاقتصادية وفق الظروف الوطنية والتي تمدّ البلد بقدرة تنافسية في أسواق الاقتصاد الأخضر". وتتضمن الدراسة دعوة البلدان العربية إلى "وضع المبادئ التوجيهية بهدف تعريف أنشطة الاقتصاد الأخضر" ومعايير الاعتراف بها، على أن تكون هذه الأنشطة موحدة ومتناسقة بين جميع البلدان العربية بهدف رصد التقدم والإنجازات.

وحذرت الإسكوا، ضمن المبادئ التي اقترحتها، من خطر استغلال إجراءات الاقتصاد الأخضر من جانب البلدان المتقدمة النمو لفرض شروط قاسية على تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والالتفاف على مبادئ ريو بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، أو للعمل بنهج الحماية أو حجب التمويل عن أولويات أخرى.

ويتوجب على البلدان العربية أن تصر على المرونة، بحيث تتمكن من اختيار مسارات إلى الاقتصاد الأخضر يتلاءم مع خصائص بلدان المنطقة وأولوياتها. ويسلط الإطار الذي اقترحتة الإسكوا من أجل مبادرة عربية وزارية بشأن الاقتصاد الأخضر الضوء على أهمية اعتماد نهج للمشاركة يضم الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. ويجب أن تتضمن المبادرة العربية المقترحة بنوداً بشأن تطوير نموذج اقتصادي إقليمي مفصل لتحليل تكاليف التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتقييم قدرة هذا الاقتصاد على تحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة العربية وعلى استحداث فرص العمل ومكافحة الفقر. وتقتترح الإسكوا تكثيف برامج بناء القدرات التي تمكن الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص من المساهمة في تحقيق تحول ناجح إلى الاقتصاد الأخضر يلبي أولويات الشعوب العربية وحاجاتها.

#### (ب) المجلس الوطني المصري للتنافسية

المجلس الوطني المصري للتنافسية هو منتدى يجمع بين مختلف الجهات المعنية من قطاع الأعمال، والقطاع الحكومي، والوسط الأكاديمي والمجتمع المدني من أجل نشر الوعي بشؤون التنافسية وكسب التأييد للسياسات الملائمة. وتضطلع هذه المؤسسة بدور هام في إدارة إستراتيجيات الاقتصاد الأخضر وخطط العمل المتفرعة منها في مصر وفي تقوية مؤسسات التنمية المستدامة. واعتمد المجلس في تقريره السابع، بعنوان "مصر الخضراء: رؤية للغد"، التحول إلى الاقتصاد الأخضر محوراً رئيسياً لعمله<sup>(١٤)</sup>. واعتبر المجلس في تقريره أن مصر، في مواجهة المنافسة العالمية القوية، بحاجة إلى محركات نمو جديدة من أجل دفع الاقتصاد واستحداث فرص جديدة. ومن شأن التحول إلى الاقتصاد الأخضر أن يساهم في تحقيق هذا الهدف، وأن يحقق الكثير من المنافع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الأخرى. ومن المتوقع أن تشارك البلدان والشركات التي تسارع في الانضمام إلى هذا المسار في ما سمي بالحقبة الهامة المقبلة من تاريخ الإنسانية. أما المتأخرون عن هذا المسار فقد تصيبهم أضرار جسيمة. وتتمتع مصر بخصائص كثيرة تضعها في موقع قوة للاضطلاع بدور قوي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، منها وفرة مصادر الطاقة الشمسية والرياح. لكن بلداناً أخرى، ومنها بلدان نامية مثل البرازيل والصين والهند، كانت أسرع تقدماً على هذا الصعيد.

---

(١٤) المجلس الوطني المصري للتنافسية (2010) مصر الخضراء: رؤية للغد، التقرير المصري السابع حول التنافسية.

واعتبر المجلس في تقريره أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني تحوُّلاً جذرياً في الاقتصاد الوطني برمته. وتضمن التقرير توصيات موجهة إلى القطاع الخاص والقطاع المصرفي والأوساط التعليمية والمؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني. غير أن الدور الرئيسي في وضع الإطار اللازم وتحديد المسار يبقى دور الحكومة حيث عليها اتخاذ مجموعة من التدابير منها:

- (1) إصدار بيان واضح وشامل للسياسة العامة مدعوم بالتزامات مالية؛
- (2) إعادة توجيه الإطار المؤسسي والتنظيمي القائم من أجل توفير الحوافز لاعتماد التكنولوجيات الخضراء وإنتاجها؛
- (3) اعتماد نظام الحوافز للاستثمارات الخضراء؛
- (4) إنشاء فريق عامل معني بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر و"محطة واحدة" للترويج للاستثمار الأخضر؛
- (5) تضمين أنظمة التعليم معلومات عن الفرص والتكنولوجيات الخضراء والنمو الأخضر المستدام؛
- (6) رفع مستوى الوعي العام حول الفرص التي توفرها التكنولوجيات الخضراء؛
- (7) إنشاء نظام لتعقب المنافع من أجل تقييم التقدم المحرز في التحول إلى الاقتصاد الأكثر مراعاة للبيئة.

#### باء- نحو نهج جديد لتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

اقترحت الإسكوا في الاستعراض الذي أعده في عام 2003 مجموعة من التوصيات الرامية إلى تقوية المؤسسات والترتيبات المؤسسية بحيث تستوفي شروط التنمية المستدامة في البلدان العربية. ومن هذه التوصيات إنشاء مؤسسات وطنية جديدة وترتيبات مؤسسية وآليات لتفعيل عملية التنمية المستدامة ونهج

إقليمية لتحقيق التنمية المستدامة. ومع أن الكثير من التطورات التي تضمنها هذا الاستعراض تدلّ على نجاح كبير في تنفيذ الكثير من التوصيات التي تضمنها الاستعراض السابق، يصطدم تنفيذ توصيات أخرى ببعض الصعوبات. لذلك تقترح الإسكوا في هذا الاستعراض توصيات جديدة لتوجيه نظم الحكم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، وذلك بدمج البعد الاجتماعي والبعد البيئي في إطار البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

وما تضمنه استعراض عام 2003، وهذا الاستعراض، يدلّ على حاجة ملحة إلى اعتماد نهج متكامل في عملية وضع السياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وإذا كانت هذه المشكلة شائعة في مختلف أنحاء العالم، فهي تبدو أكثر إلحاحاً في المنطقة العربية حيث يتوقف احتمال تحقيق الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل على إيجاد حل دائم لقضايا بيئية واجتماعية أساسية. ومن هذه القضايا ندرة موارد المياه، وانخفاض موارد الوقود الأحفوري، وتأثير استغلال هذه الموارد على تغيّر المناخ، وقابلية التأثر بتغيّر المناخ، وارتفاع معدلات بطالة الشباب وما ينجم عنه من اضطرابات داخلية. ويبدأ النهج المقترح بمناقشة مستقبل التنمية الاقتصادية، ثم يتناول القضايا التي يجب معالجتها لتكون التنمية الاقتصادية المستقبلية منصفة اجتماعياً ومستدامة بيئياً. وفي هذا السياق، يقدم هذا الاستعراض مجموعة من التوصيات بشأن الإصلاحات المؤسسية بهدف تحسين دمج القضايا البيئية والاجتماعية في صلب القرارات الاقتصادية.

## 1- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

### (أ) دور قطاع الهيدروكربونات في التنمية الاقتصادية

يغلب قطاعا النفط والغاز على معظم اقتصادات البلدان العربية. فنصف هذه البلدان تقريباً هي بلدان مصدرة للنفط، وقطاع النفط فيها هو من القطاعات الأساسية في الاقتصاد، والمصدر الرئيسي لإيرادات حكومات البلدان العربية غير النفطية وتتأثر اقتصاداتها بهذا القطاع أيضاً، إذ تستفيد من تحويلات العمال المهاجرين في مجموعة البلدان المصدرة للنفط، ومن الإيرادات المحققة من استقبال السياح، ومن الاستثمارات الوافدة إليها والمساعدات الإنمائية. وبما أن النفط هو مورد معرض للنفاذ، لن تستطيع المنطقة الاعتماد عليه بشكل ثابت ودائم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مع أن هذه المشكلة ليست مطروحة بقوة على الأمدين القصير والمتوسط في الكثير من البلدان المصدرة للنفط. ففي الإمارات العربية المتحدة والعراق وقطر والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية، تتخطى نسبة الاحتياطات المؤكدة للإنتاج فترة الخمسين عاماً. أما البحرين والجزائر والجمهورية العربية السورية وعمان ومصر فالعمر المتوقع

للاحتياطي أقل من عشرين سنة، وليس أطول بكثير في السودان واليمن. وقد أحرز بعض هذه البلدان تقدماً كبيراً نحو تنويع اقتصاداتها لكن الكثير من العمل لا يزال مطلوباً.

ونسبة الاحتياطي المؤكد للإنتاج أعلى في حالة الغاز منها في حالة النفط لكن بحسب معدلات إنتاج أدنى. ولو أمكن رفع إنتاج الغاز في المنطقة بشكل كافٍ للتعويض عن انخفاض الإيرادات النفطية في المستقبل، لكان عمر مجموع موارد الطاقة أطول بقليل من عمر النفط محسوباً على حدة.

ومع أن هبة المنطقة من الموارد النفطية هي عامل رئيسي في ازدهارها، يرى البعض في هذه الهبة نقمة. فالنمو الاقتصادي يعتمد بشدة على رفع أسعار النفط أو رفع معدلات إنتاجه. ونتيجة لذلك تمرّ الاقتصادات بفترات تراجع في النمو عندما تنخفض أسعار النفط. ويترافق هذا التقلب في النمو، مع ضعف حوافز الاستثمار في الصناعات التي تؤمن فرص عمل، وتحديدًا في الصناعات التي تعتمد على المعرفة وتستوعب مهارات الشباب والقوى العاملة المؤهلة، وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فالاعتماد الكبير على المداخل النفطية ربما كان أيضاً سبباً في غياب الشفافية في الميزانيات الحكومية والمساءلة أمام الرأي العام.

والتنويع الاقتصادي سيصبح قضية ملحة في حال التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن اتخاذ تدابير فعالة لإبطاء ظاهرة تغيّر المناخ أو وقفها. ف نظام تبادل الكربون الفعال بشكل كامل أو ضريبة الكربون سيحتمان رفع الأسعار العالمية إلى مستوى يحدث انخفاضاً كبيراً في الطلب. وإذا كان احتمال التوصل إلى اتفاق من هذا النوع ضعيف في الوقت الراهن، لا مفرّ من أن تصبح القيود العالمية المفروضة على استهلاك الوقود الأحفوري جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي في المنطقة.

#### (ب) دور الهيئات الإقليمية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات

أدى الاعتماد الشديد على قطاع النفط في الكثير من البلدان العربية إلى تهميش قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وإلى تطوير قطاع الخدمات على الصعيد المحلي يفتقر إلى القدرة التنافسية على المستوى الدولي ما خلا في بعض المجالات. وتسجل حصة الزراعة من الناتج المحلي تراجعاً منذ أواخر الثمانينيات في المنطقة العربية عموماً. غير أن هذا القطاع لا يزال مصدراً أساسياً لكسب العيش في الكثير من البلدان العربية، (الشكل 1)، حيث يبلغ متوسط نسبة العاملين في الزراعة حوالي 30 في المائة من مجموع السكان.

وهذه النسبة متفاوتة بين البلدان، وتتراوح على مستوى بين 5 في المائة في المملكة العربية السعودية و30 في المائة في مصر و 44 في المائة في المغرب وأكثر من 50 في المائة في اليمن<sup>(١٥)</sup>. ولا يزال القطاع الزراعي القطاع الغالب على الاقتصاد في جزر القمر والصومال حيث تصل حصته إلى 48 و60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. غير أن حصة القطاع الزراعي تكاد لا تتجاوز 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المنطقة ككل، وتسجل نسباً متفاوتة بين البلدان، إذ تبلغ 0.1 في المائة في قطر و 10 في المائة في اليمن و 14 في المائة في مصر والمغرب و 22.5 في المائة في الجمهورية العربية السورية<sup>(١٦)</sup>. وبات الكثير من البلدان، ومنها الأردن وليبيا ومصر ومعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي يعتمد بشدة على استيراد المواد الغذائية.

وركزت بعض المؤسسات الرئيسية على الدور المحوري للبعد الاقتصادي في التنمية المستدامة، ومنها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة العمل العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية. ونشطت هذه المؤسسات على مر الأعوام العشرة الماضية في بحث مجالات الزراعة المستدامة والسياحة المستدامة والخضراء والصناعات الخضراء.

تبلغ حصة الصناعة 10 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، وتتراوح هذه الحصة بين 2 في المائة في العراق و 17 في المائة تقريباً في الأردن وتونس ومصر. وتسجل حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي ركوداً منذ السبعينيات، وقد تراجعت كثيراً في بلدان مثل الجزائر. أما في الجمهورية العربية السورية، فارتفع مجموع حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي من 30.12 في المائة في عام 2000 إلى 32.20 في المائة في عام 2008 ثم انخفضت إلى 24.96 في عام 2009 بسبب تأثير الأزمات المالية. وفي بلدان أخرى مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس وعمان، سجل قطاع الصناعة نمواً، اقتصر في معظمه على صناعة الملابس وغيرها من الصناعات التي لا تعتمد كثيراً على التكنولوجيا المتقدمة.

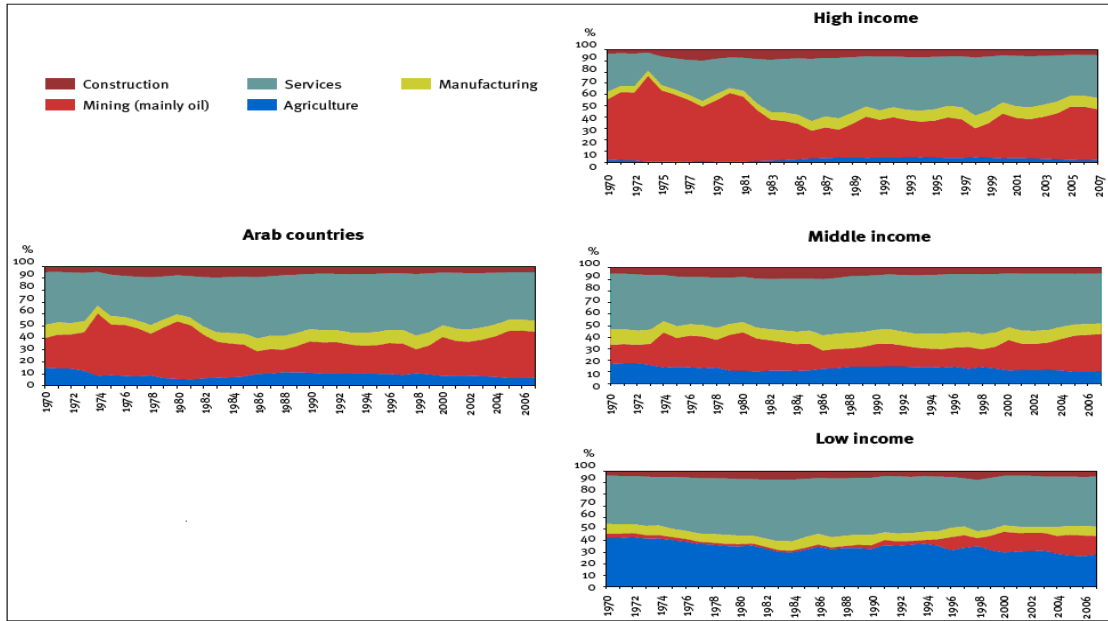
---

(١٥) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، الأمم المتحدة، نيويورك.

(١٦) شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، <http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp>.



## الشكل 1- تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية حسب القطاع الاقتصادي



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009.

وتبلغ حصة قطاع الخدمات 50 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة . وتغلب على هذا القطاع الخدمات الحكومية، إلى جانب البناء والسياحة والنقل والتوزيع . وقد تمكنت بلدان عدة من بلوغ موقع قوي على صعيد المنطقة في تقديم خدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة مثل الخدمات المالية والاتصالات، لكن يبقى عليها أن تبني لنفسها قدرة تنافسية في السوق الدولية.

### (ج) الاستثمارات الوافدة والخارجة

غلب تأثير قطاع النفط طويلاً على الاستثمارات الوافدة إلى المنطقة العربية وتلك الخارجة منها . فقد سمحت الإيرادات النفطية للبلدان المصدرة للنفط بتوريد مبالغ كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتجميع تكوين صناديق الثروات السيادية، وبناء أشكال أخرى من الاحتياطي الخارجي . وهذه المبالغ كانت بمثابة حصن للبلدان المصدرة للنفط يقي النفقات الحكومية آثار تقلبات أسعار النفط . وفي الوقت ذاته، تأتي معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى المنطقة من شركات دولية تركز معظم أعمالها في المنطقة على

تطوير قطاع النفط<sup>(١٧)</sup>. وأما الاستثمارات الوافدة الأخرى فهي في إطار برامج خصخصة في صناعة الإسمنت وقطاع الاتصالات والمصارف، وفي إطار مناطق تجهيز الصادرات (تحديداً في صناعة الملابس)<sup>(١٨)</sup>.

وتبلغ حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين بلدان المنطقة أكثر من ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية. والبلدان العربية المصدرة للنفط هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار بين بلدان المنطقة، والبلدان غير النفطية هي الوجهة الرئيسية لهذه الاستثمارات. وقد تركز قسم كبير من هذه الاستثمارات في قطاعات تحقق أرباحاً سريعة مثل قطاع العقارات والبناء وخدمات الاتصالات والبنى التحتية في قطاع النقل والسياحة. أما الاستثمار في الزراعة والصناعة، ولا سيما في قطاعات تعتمد التكنولوجيا المتقدمة، فقد بقي محدوداً<sup>(١٩)</sup>.

#### (د) التجارة والعولمة وتأثير الاقتصادات الناشئة

انضمّ إلى منظمة التجارة العالمية حتى الآن 11 بلداً من البلدان العربية. كما انضمت بلدان كثيرة إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع شركاء تجاريين أساسيين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. واعتمدت البلدان العربية أيضاً اتفاقات عدة على مستوى المنطقة العربية، منها اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاق أغادير، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي الذي بدأ مؤخراً بالتخطيط لتوسيع عضويته ليشمل الأردن. وتشكّل التجارة البينية في المنطقة العربية نسبة منخفضة من مجموع التبادلات التجارية للبلدان العربية، ومن أسباب هذا الانخفاض صادرات المنطقة النفطية. أما البلدان غير المنتجة للنفط مثل الأردن ولبنان، فتبلغ نسبة التجارة بينها 40 في المائة من مجموع التبادلات التجارية.

---

(١٧) الإسكوا (2009) تقرير الاستثمار المباشر الأجنبي، ورقة تقنية رقم 2، الأمم المتحدة، نيويورك.

(١٨) الإسكوا (2008) تقرير الاستثمار المباشر الأجنبي، ورقة تقنية رقم 1، الأمم المتحدة، نيويورك.

(١٩) لعباسة ب، وعبد ملا ب. و. (2009) محددات الاستثمار المباشر الأجنبي داخل المنطقة العربية، مجلة الأعمال والأبحاث السياسية، المجلد الرابع، رقم 2، ص 138-169.

في عام 2002، طلب مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة من الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون والتنسيق معه من أجل تطوير برنامج إقليمي لبناء القدرات العربية في قضايا التجارة والبيئة، ولا سيما الإجراءات التي تحد من تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية وقضايا المفاوضات التجارية إضافة إلى تعديل قواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية المتصلة بالبيئة (البند 2 من المادة 2 من القرار 24 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الصادر في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2002). وقد أنشئت مجموعة من لجان التجارة والبيئة الوطنية في عدة بلدان عربية بمشاركة جهات مختلفة معنية بالتنمية المستدامة.

#### الإطار 8 - لجنة التجارة والبيئة في الأردن

أنشئت بموجب قرار صادر عن رئيس الوزراء بناءً على توصية وزير البيئة في عام 2003.

تضم اللجنة ممثلين عن الوزارات والمنظمات التالية:

- وزير البيئة (الرئيس والأمين العام)؛
- وزير الصناعة والتجارة؛
- وزير الصحة؛
- وزير التخطيط والتعاون الدولي؛
- وزير الطاقة والموارد المعدنية؛
- وزير النقل؛
- وزير العدل؛
- وزير الزراعة؛
- قسم الجمارك الأردنية؛
- المعهد الأردني للمقاييس والأرصاء الجوية؛
- غرفة الصناعة في عمان؛
- غرفة التجارة في عمان؛
- الجمعية العلمية الملكية؛
- جمعية أصدقاء البيئة.

#### الرؤية

إن اللجنة هيئة معترف بها على مستوى رفيع وتشاركية بشكل كامل ومهنية وموجهة بصورة حكيمة وناشطة وخبيرة في البيئة والاقتصاد الوطنيين والحاجات والمستلزمات ذات الصلة. وتمثل الأردن ومصلحه في المنتديات الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

## الإطار 8 (تابع)

### المهمة

وضع الإستراتيجيات والخطط وإدارة محفظة التجارة والبيئة الأردنية من خلال الاضطلاع بالمسؤوليات والأدوار وتفويضها بطريقة مهنية وخاضعة للمساءلة. كما تشمل مهمة هذه اللجنة تزويد صانعي القرار بالدعم اللازم بشكل مستمر لوضع الأردن في موقع سليم بيئياً وقوي اقتصادياً. واللجنة هيئة تحظى بالمصداقية وخاضعة للمساءلة تعتمد نهجاً شفافاً في المشاركة، وتلتزم ببيان واضح ينتقّد به جميع الأعضاء.

### الأهداف

- (أ) جمع البيانات وإعداد التقارير الأساسية؛
- (ب) نشر الوعي والوصول إلى الجهات المعنية؛
- (ج) تحقيق التجانس بين أولويات الأردن الاقتصادية والحاجات البيئية المحلية؛
- (د) التأثير على صانعي القرارات على المستويين الدولي والإقليمي؛
- (هـ) تعزيز العلاقات الثنائي مع جميع الجهات المعنية وتحسين الاتصال على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛
- (و) العمل المتواصل على بناء القدرات من خلال عملية استشارات مهنية والتحليل الذاتي وتحليل الثغرات.

تشمل واردات المنطقة من المنتجات الزراعية الحبوب ومنتجات الألبان والسكر . أما صادرات المنطقة من المنتجات الزراعية فمعظمها من الفواكه والخضار . أما الصادرات الصناعية فهي عموم أ منتجات تستخدم في صناعتها أعداد كبيرة من الأيدي العاملة ونسبة متدنية إلى متوسطة من العناصر التكنولوجية مثل الملابس . أما الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا فهو منخفض في معظم بلدان المنطقة على الرغم من أن تونس والمغرب قد أحرزتا تقدماً في توريد مكونات لصناعة السيارات الأوروبية.

وتساهم تحويلات العمال المهاجرين في الإيرادات الوافدة إلى الكثير من البلدان العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط . كما تشكل المساعدات الخارجية مصدراً أساسياً آخر في الكثير من هذه البلدان ، ومصدراً فائق الأهمية (بالنسبة إلى فلسطين خصوصاً).

ومن أبرز الشركاء التجاريين للبلدان العربية خارج المنطقة ، أوروبا وأمريكا الشمالية ، مع أن الاقتصادات الناشئة بدأت تضطلع بدور أكبر في هذا الصدد . كما أن الهبة النفطية في المنطقة تجعل منها

شريكاً تجارياً يمتدّ إلى العديد من الشركاء من مختلف أنحاء العالم . فالبرازيل وبلدان أمريكا الجنوبية هي من البلدان الموردة الأساسية للمنتجات الزراعية والموارد المعدنية . وتشكل صادرات الأقمشة والملابس المتدنية الكلفة من الصين وغيرها من البلدان الآسيوية تقديداً كبيراً للموردين المحليين في السوق، إلا أن آفاق الاستثمارات الوافدة ونقل التكنولوجيا تبشر بتسريع وتيرة تنمية مجموعة واسعة من الصناعات بمستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات.

#### (هـ) التنويع الاقتصادي والتكامل بين المناطق الحضرية والريفية

تترافق الحاجة إلى تحديث التكنولوجيا والتنويع الاقتصادي في البلدان العربية مع حاجة ملحة إلى تحقيق التنمية الزراعية، كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009. فالمجالان مترابطان، إذ أن التنمية الزراعية وحدها قادرة على الإسهام في التوزيع كما يمكن للصناعات الريفية المتصلة بالزراعة المساهمة في تنمية الصناعات الحضرية . والأهم هو أن تحديث الزراعة عادة يؤدي إلى خفض معدلات التشغيل وارتفاع معدلات البطالة المرتفعة أصلاً في المنطقة، ما لم تستكمل عملية التحديث بخطط لزيادة فرص العمل في قطاعات أخرى.

ويعتبر البعض أنه يمكن وينبغي للبلدان العربية الاقتداء ببلدان أخرى كانت فقيرة وتمكنت من تغيير مسارها الإنمائي<sup>(٢٠)</sup>. غير أن التجربة الكورية هي عكس هذا الاتجاه، كما ورد في الفصل الأول منه<sup>(٢١)</sup>. فقد استند التحول الاقتصادي في كوريا إلى سلسلة متطورة من خطط التنمية الإستراتيجية التي استهدفت قطاعات محددة وقدمت الحوافز للاستثمارات الرأسمالية في هذه القطاعات واستثمرت في البحث والتطوير بما يلبي الحاجات الإنمائية الوطنية. وقد ساعدت البرامج والحوافز الحكومية لبناء العلاقات بين الصناعات الريفية والحضرية على تعزيز التآزر بين المكونات الصناعية والزراعية للإستراتيجية. وقامت بلدان عربية عدة بإطلاق مبادرات مشابهة، لكن قلة من البلدان حاولت تطوير برنامج شامل يربط بين تنمية الاقتصاديات الحضرية والريفية. وأي برامج من هذا القبيل يجب أن تصمم وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد على حدة وبالارتكاز على أنشطة صناعية محددة من المتوقع أن يكون لها تأثير بالغ في تنويع الاقتصاد وتنميته<sup>(٢٢)</sup>.

---

(٢٠) ج. قزم (2009) العرب في حقبة ما بعد النفط، الإطار 9-3، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009.

(٢١) Hyung-Sup Choi, "Technology for Development: The South Korean Experience", in *Mobilizing Technology for World Development*, J. Ramesh and C. Weiss, eds. (New York, New York, Praeger Publishers, 1979).

(٢٢) Impact Assessment Research Centre, *Sustainability Impact Assessment of the Euro-Mediterranean Free Trade Area* (University of Manchester, 2007).

(و) التكامل الاقتصادي الإقليمي

حلّ الأردن في المرتبة الأولى بين البلدان العربية من حيث مؤشر التكامل الإقليمي الذي يقاس بحجم التجارة والاستثمارات وتحويلات المغتربين والسياحة بين بلدان المنطقة ، بينما حلّت الجزائر في المرتبة الأخيرة (الجدول 8). وتحل بلدان المغرب عموماً في مرتبة متدنية من حيث دليل التكامل الإقليمي إلى جانب بلدان عربية أخرى بسبب علاقاتها التجارية القوية مع أوروبا، فيما يعزى تدني ترتيب المملكة العربية السعودية إلى هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد.

**الجدول 8- ترتيب البلدان العربية حسب مؤشر التكامل الإقليمي لعام 2008**

المؤشر	الترتيب	
8.0085	1	الأردن
6.0436	2	البحرين
5.0940	3	لبنان
4.9726	4	عمان
3.8282	5	الجمهورية العربية السورية
3.0545	6	الإمارات العربية المتحدة
2.3948	7	اليمن
2.3792	8	الكويت
1.9050	9	قطر
1.7731	10	السودان
1.3556	11	مصر
1.1649	12	تونس
0.8082	13	ليبيا
0.7935	14	المملكة العربية السعودية
0.5794	15	المغرب
0.1882	16	الجزائر

المصدر: الإسكوا (2009).

تحقق تقدم كبير في بعض أوجه التكامل الاقتصادي العربي لكن التقدم كان أقل في الكثير من مجالات أساسية أخرى<sup>(٢٣)</sup>. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 إلى أن جهود إزالة الحواجز الجمركية التي بذلت حتى الآن لا تكفي لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة. ويدعو التقرير إلى التكامل الإقليمي في إنتاج الحبوب، كخطوة أولى نحو تحقيق التكامل في إنتاج جميع الفئات الغذائية. وإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية، من الضروري إنشاء المخازن الإستراتيجية من أجل مواجهة تقلبات الإمدادات وتبادل الفائض في الإنتاج وزيادة الاستثمار في التجهيز والتسويق والنقل.

والتحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة يمكن أن يتعزز بفعل التكامل الاقتصادي الإقليمي وهذا موضوع القسم التالي.

## 2- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

شكلت القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة في البلدان العربية موضوع بحث في الكثير من التقارير الصادرة مؤخراً، ومنها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 الصادر عن الإسكوا وجامعة الدول العربية<sup>(٢٤)</sup>. وتلخص الأقسام التالية القضايا الأساسية المحددة في هذه التقارير.

### (أ) البطالة

تسجل البلدان العربية معدلات من البطالة هي من أعلى المعدلات في العالم، والبطالة هي من أكثر التحديات التي تواجهها خطورة. وحسب الإحصاءات الرسمية، يصل المعدل الإجمالي للبطالة في المنطقة إلى 14 في المائة تقريباً وقد يكون هذا المعدل التقديري أدنى من الواقع. أما بطالة الشباب فتصل إلى 30 في المائة أو أكثر في الكثير من البلدان العربية (الشكل 2) مما يشكل مصدراً كبيراً للقلق.

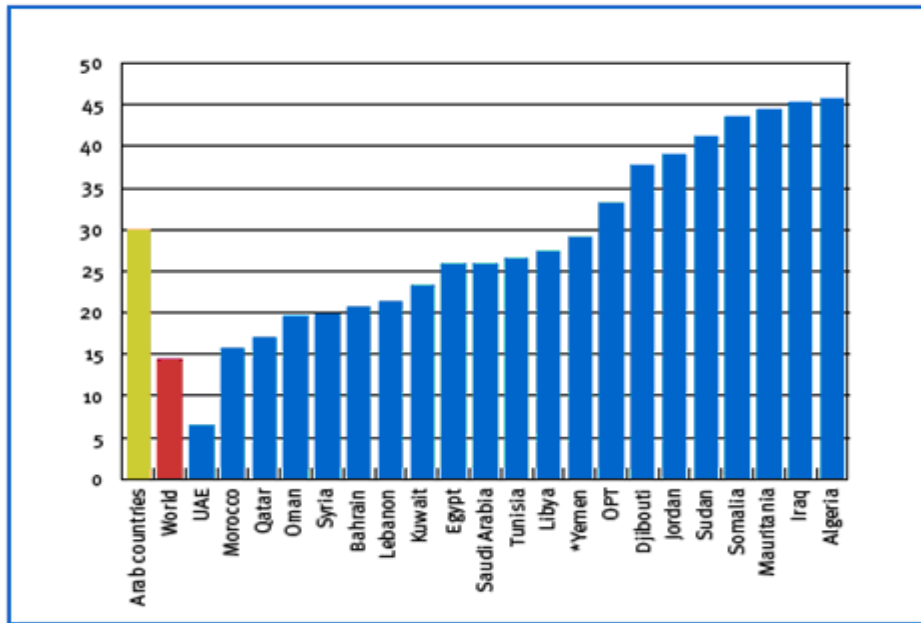
---

(٢٣) الإسكوا (2009) المراجعة السنوية للتطورات على مستوى العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية لسنة 2009، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

(٢٤) الأمم المتحدة/جامعة الدول العربية (2010) التقرير العربي الرابع حول أهداف الألفية الإنمائية لسنة 2010 وأثر الأزمات الاقتصادية العالمية، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، نيويورك والقاهرة.

ويتفاقم الوضع في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني . فقد انخفضت معدلات الخصوبة، لكن هذا الانخفاض ترافق مع انخفاض في معدلات وفيات الرضع وتحسُّر متوسط العمر المتوقع عند الولادة، واستمر النمو السكاني بمعدل سنوي قدره 2 في المائة تقريباً . وفرص العمل المتوفرة في المنطقة هي أقل بكثير من الأعداد الوافدة إلى سوق العمل ، لذلك ارتفع معدل بطالة الشباب في البلدان العربية ليناهاز ضعف المعدل العالمي.

الشكل 2- معدل بطالة الشباب في البلدان العربية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

## (ب) الفقر والصحة

تحقق نجاح كبير على صعيد خفض معدلات الفقر في المنطقة العربية إجمالاً ، لكن النجاح سجل بمعظمه في البلدان ذات الدخل المتوسط . أما البلدان العربية ذات الدخل المنخفض فبقيت متأخرة على هذا الصعيد، إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 30 في المائة من السكان يعيشون في حالة من الفقر المدقع، حيث يكثر انتشار الفقر المدقع بين سكان المناطق الريفية.



كما تحقق نجاح مماثل في المنطقة في خفض معدلات وفيات الأمهات والرضع والأطفال وفي تحسّن متوسط العمر المتوقع عند الولادة. لكن، تأمين الرعاية الصحية يبقى هاجساً أساسياً في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض وتحديداً في البلدان التي ما زالت تعاني من النزاعات المزمّنة.

#### (ج) الأمن الغذائي

قضية الأمن الغذائي هي من الشواغل الرئيسية للمنطقة بأسرها، لأنّ بلدانها تعتمد على الاستيراد في تلبية حاجاتها من الأغذية، ولا سيما الحبوب. وي طرح معدل الاكتفاء الذاتي المتدني للمنطقة من حيث الأغذية الأساسية أحد أكبر التحديات التي تعيق التنمية. وباستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هذه المنطقة هي الوحيدة في العالم التي شهدت زيادةً في عدد الذين يعانون من نقص التغذية منذ مطلع التسعينات.

واعتماد المنطقة على استيراد الأغذية الأساسية، يعرضها لآثار ارتفاع أسعار الأغذية العالمية الناجم عن زيادة الاستهلاك في البلدان ذات الاقتصادات الناشئة الكبيرة، وازدياد الطلب العالمي على الوقود الحيوي، وآثار تغيّر المناخ وغيرها من الأسباب. وتصيب التداعيات تحديداً البلدان المنخفضة الدخل والمناطق الحضرية الفقيرة.

#### (د) التعليم

تحقق الكثير من التقدم في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في معظم بلدان المنطقة، فارتفعت نسب البالغين الذين يلمّون بالقراءة والكتابة. غير أن التعليم الثانوي لا يزال دون الجودة المطلوبة، ونتائجه لا تلبي متطلبات نمو اقتصاد المعرفة.

وعلى الرغم من التقدم الحاصل في المنطقة ككل، تبقى الفوارق الجغرافية كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية كما لا يزال تأمين التعليم الأساسي هاجساً في البلدان العربية المنخفضة الدخل. كما إن الحصول على التعليم يبقى من الصعوبات التي تواجهها البلدان المنكوبة بالنزاعات في المنطقة أو الخارجة منها.

#### (هـ) الحكم

أدت المخاوف والهواجس المتعلقة بقضايا الحكم إلى تشكيل مجتمع مدني نشيط يعبر عن آرائه في جميع البلدان العربية تقريباً. لكن بلدان عدة تحظر تشكيل الأحزاب السياسية، وعاش بعض البلدان في ظل الأحكام العرفية أو قانون الطوارئ لفترات طويلة. كما إن الشفافية في صنع القرارات الحكومية مفقودة في أغلب الأحيان.

تتفق مجموعة واسعة من الإجراءات والقيود ممارسة الحقوق القانونية في تشكيل الجمعيات، والتحرك من خلالها. فالقوانين والدساتير العربية في المجمل لا تجيز التمييز بين المواطنين على قاعدة اللغة أو الدين أو العقيدة أو المعتقد، لكن دساتير بعض البلدان لا تخلو من التمييز ضد المرأة.

#### (و) الإنصاف بين الجنسين

كان الإنصاف بين الجنسين ودمجه في عمليات التخطيط للتنمية من المواضيع الاجتماعية الرئيسية التي شملها المسح الذي أجري على الجهات المعنية.

وقد حقق بعض البلدان العربية تقدماً كبيراً في تعليم المرأة، وضبط معدلات الخصوبة، وتحسين متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وتعزيز دور المرأة في الحكم. لكن النشاط الاقتصادي للمرأة لا يزال متدنياً وفقاً للمقاييس الدولية، كما أن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية لا تزال ضعيفة في الكثير من الحالات. فمشاركة المرأة في القوى العاملة تصطدم بالنمط التقليدي لتوزيع الأدوار بين المرأة والرجل، كما إن التمثيل السياسي للمرأة في برلمانات بعض البلدان العربية لا يزال ضعيفاً.

ولا يزال العنف ضد المرأة منتشراً في بعض المجتمعات العربية، لكنه يظل غالباً طي الكتمان في ظل ثقافة النكران التي تميل لصالح الرجل. وينفاقم العنف ضد المرأة في البلدان التي تعاني من النزاعات المسلحة.

#### 3- البعد البيئي للتنمية المستدامة

تبين من المسح الذي أجري على الجهات المعنية أن الموارد المائية ونوعية المياه والتصحر والنفائات الصلبة والطاقة وتغير المناخ هي القضايا البيئية التي تحظى بالأولوية في المنطقة العربية. كما شكلت هذه القضايا إلى جانب قضايا أخرى موضوع بحث موسّع في الكثير من التقارير الصادرة مؤخراً، بما

في ذلك تقرير التوقعات البيئية العالمية <sup>(٢٥)</sup> الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وتقارير تنمية قطاع المياه <sup>(٢٦)</sup> الصادرة عن الإسكوا ، وتقارير البيئة العربية <sup>(٢٧)</sup> الصادرة عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية . وتتناول الأقسام التالية القضايا البيئية التي ذُكرت في هذه التقارير وغيرها.

#### (أ) الموارد المائية وجودة المياه

تتسم حالة الموارد المائية في معظم البلدان العربية بالهشاشة أصلاً ومن المتوقع أن تتدهور أكثر في خضم تغيّر المناخ والنمو السكاني (الشكل 3). فثلثا مصادر المياه السطحية تتبع من خارج المنطقة وهي عرضة لنزاعات حدودية محتملة أو حاصلة. وتتعرض مصادر المياه الجوفية لاستغلال مفرط في الكثير من البلدان حيث تتجاوز معدلات الاستخراج معدلات التجدد. وانخفضت كمية مياه الجداول بفعل تسرب المياه المالحة في المناطق الساحلية على نطاق واسع. كما أن تلوث المياه يتفاقم بفعل ما ينسكب فيها من كميات متزايدة من المياه العادمة المنزلية والصناعية والمواد الكيميائية الزراعية. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة ستشهد بحلول العام 2015 ندرة حادة في المياه.

وتستخدم نسبة كبيرة من المياه في قطاع الزراعة الذي تصل حصته إلى 85 في المائة من الموارد المائية. ويعاني هذا القطاع من تدني الكفاءة في الري، حيث تصل النسبة إلى 30 في المائة تقريباً مقابل معدل عالمي قدره 45 في المائة. ومن العوامل التي تؤدي إلى تدني الكفاءة في الاستخدام الإفراط في استخراج المياه الجوفية والدعم المالي الحكومي المقدم على نطاق واسع.

وبانت بلدان عربية عدة تعتمد حالياً على تحلية المياه لتلبية القسم الأكبر من حاجاتها المائية البلدية والصناعية، مستخدمة الطاقة المستخرجة من الوقود الأحفوري . ويستخدم بعض هذه البلدان المياه المحلاة لري المحاصيل. وتساهم النفايات السائلة من معامل تحلية المياه في زيادة درجة الملوحة ، وارتفاع درجات الحرارة في مياه البحر في المناطق الساحلية. وتعتمد احتمالات الاستدامة البيئية في تحلية المياه على توفر تكنولوجيات جديدة وعلى استخدام الطاقة الشمسية.

---

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2007) التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمي: البيئة في خدمة التنمية.

(٢٦) الإسكوا (2005، 2007، 2009) التقرير الأول عن تنمية الموارد المائية: هشاشة المنطقة أمام الجفاف الاجتماعي والاقتصادي؛ التقرير الثاني عن تنمية الموارد المائية: حالة الموارد المائية في منطقة الإسكوا؛ التقرير الثالث عن تهيئة الموارد المائية: دور تحلية المياه في معالجة ندرة المياه.

(٢٧) المنتدى العربي للبيئة والتنمية (2008، 2009، 2010) البيئة العربية: التحديات المستقبلية؛ تغيّر المناخ؛ المياه.

(ب) تدهور المناطق الساحلية والتصحر والتنوع البيولوجي

تلوي المناطق الساحلية أعداداً كبيرة من سكان المنطقة وهي تتأثر أكثر فأكثر بالتوسع العمراني والتصنيع والسياحة وقطاع النفط . وفي الكثير من المناطق، أدى ذلك إلى انتشار التلوث وتضرر مرافق السياحة والاستجمام والتنوع البيولوجي البحري.

الشكل 3- الطلب على المياه العذبة ونصيب الفرد منها



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007، من الإسكوا.

كما إن التصحر وتآكل التربة هما من الهواجس الكبيرة في الكثير من البلدان بفعل ضعف الرقابة على استخدام الأراضي وعدم سلامة الممارسات الزراعية . ومن آثار تدهور الأراضي انخفاض الإنتاجية الزراعية وتفاقم المخاطر الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي على اليابسة.

وقد تضررت أنواع كثيرة من الثروة النباتية والحيوانية في المنطقة . ومن العوامل المؤثرة في التنوع البيولوجي في المنطقة النمو السكاني والإفراط في الاستغلال والزراعة المكثفة، وصيد الأسماك الجائر والتوسع العمراني والصناعة والفقر والجفاف وتغير المناخ . وشهدت بلدان عربية إنشاء محميات طبيعية ساعدت في الحد من قطع الغابات، لا بل إلى وقف قطع الغابات وبدء إعادة التشجير أحياناً.

### (ج) البيئة الحضرية وإدارة النفايات والتلوث الصناعي

أدى النمو السكاني السريع في المنطقة العربية إلى تعريض المدن لضغوط وأعباء بيئية جسيمة والفئات الفقيرة لمشاكل صحية خطيرة، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض. وكثيراً ما تصب النفايات السائلة البلدية والصناعية في مجاري المياه من دون أن تخضع لأي معالجة.

تفتقر المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن الكبرى في مختلف أنحاء المنطقة إلى مرافق لمعالجة نفايات الصرف الصحي. وكثيراً ما تُرمى النفايات في مكبات غير صحية، تتحوّل إلى بؤر لنقل الأمراض والحشرات الطفيلية. كما إن إحراق النفايات، سواء أكان متعمداً أو عفويّاً، يولد سحب دخان سام. أما النفايات الصناعية الخطيرة فتخضع لمعالجة غير كافية في الكثير من الأحيان، ويمكن أن تشكل مصدراً لمخاطر جسيمة تهدّد صحة الإنسان.

ويقتصر وجود أنظمة لرصد تلوث الهواء بانتظام على قلة من البلدان العربية، لذلك يتعذر إجراء البحوث العلمية وإصدار التوصيات في مجال السياسة العامة على هذا الصعيد. وفي معظم المدن الكبرى في المنطقة، تشكل انبعاثات المركبات المصدر الرئيسي لتلوث الهواء بسبب كثافة حركة المرور وكثرة المركبات القديمة والمتهايلة وسوء نوعية الوقود وعدم خضوع حركة المرور لأحكام وضوابط صارمة. كما إن مصانع الإسمنت وغيرها من المرافق الكبرى الواقعة قرب المراكز الحضرية تنتج كميات كبيرة من الجزيئات والمواد التي تلوث البيئة المحلية.

أما في المناطق الريفية، فتلوث الهواء منخفض عمومًا، لكن كميات كبيرة من الجزيئات التي تلوث البيئة المحلية تنتج من أنشطة مثل الكسارات وسحق الأحجار وصناعة الإسمنت.

### (د) التكيف مع تغيّر المناخ

المنطقة العربية هي إحدى أكثر المناطق عرضة لآثار تغيّر المناخ. ومن المخاطر المرتقبة انخفاض معدلات هطول الأمطار، ولا سيما في منطقة المتوسط، وارتفاع مستوى مياه البحر، وارتفاع وتيرة وحدة الفيضانات وموجات الجفاف، وقطع الغابات، وتفاقم ندرة المياه وتدهور جودتها، وخفض الإنتاجية الزراعية، وازدياد المخاطر التي تواجه الأمن الغذائي، وتزايد موجة الهجرة.

وليست المنطقة متأهبة بما فيه الكفاية لمعالجة هذه المشاكل . وتفتقر المنطقة إلى معطيات وافية وموثوقة عن أنماط المناخ، وإلى نظام لإجراء البحوث وجمع البيانات الدقيقة عن الآثار المحتملة لتغير المناخ على الصحة والبنى التحتية والتنوع البيولوجي والسياحة والمياه وإنتاج الغذاء . ولذلك من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لدمج قضية التكيف مع تغير المناخ في برامج الأبحاث وإستراتيجيات التنمية.

#### 4- البعد المؤسسي للتنمية المستدامة

##### (أ) العناصر المؤسسية

أظهر الاستعراض الذي أجرته الإسكوا في عام 2003 أن جهود تقوية المؤسسات والترتيبات المؤسسية للحكم بحيث يستوفي متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، يجب أن تركز على الارتقاء بالتنسيق ما بين الوزارات، وتحويل استشارة الرأي العام إلى ترتيب مؤسسي، وتسهيل عمليات الحكم التي تستوفي متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات المؤسسات . وفي هذا السياق ، تضمن الاستعراض أربع توصيات:

- إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة في كل بلد ليكون منتدى مشتركاً بين الوزارات؛
- إنشاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة لتكون منتدى للجهات المعنية غير الحكومية؛
- تعيين مستشار لشؤون التنمية المستدامة تابع لرئيس الوزراء؛
- تعزيز الهيئات الوطنية المسؤولة عن البيئة في كل بلد.

لم يبلغ العمل بهذه التوصيات في مختلف البلدان العربية الأهداف المرجوة . لذلك، يقدم هذا الاستعراض توصيات إضافية مكملّة لتلك التي وردت في الاستعراض السابق.

في جميع البلدان، في المنطقة العربية وغيرها، توزع السلطات والمسؤوليات الحكومية على الوزارات الفردية. وفي حال اقترحت إحدى الوزارات إجراءات قد تؤثر على نطاق مسؤولية وزارة أخرى، تنطلق الاستشارات بين الوزارات عادة خلال مرحلة التخطيط لحل أي نزاعات عالقة على مستوى مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء . وتتولى عادة الوزارات القطاعية مسؤولية التنمية الاقتصادية بينما تعهد بمسؤوليات الصحة والتعليم والدعم الاجتماعي إلى وزارات مختصة في هذه المجالات . وتكون وزارات

البيئة مسؤولة عن إجراءات حماية البيئة والحفاظ عليها . وبما أن التنمية المستدامة تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لا تقع المسؤولية عنها على عاتق وزارة واحدة . ويهدف اقتراح الاستعراض السابق بتشكيل مجلس أعلى إلى التعامل مع هذه المسألة في إطار من التنسيق بين الوزارات. لكن المشكلة تبقى في عدم وجود هيئة حكومية دون مستوى رئيس الوزراء مسؤولة عن التنمية المستدامة.

إن استدامة البيئة شرط لازم لتحقيق التنمية نفسها، ولا سيما في البلدان العربية. وقد تكون القرارات الاقتصادية البحتة صائبة في وقتها، لكنها قد لا تتمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة منها مع الوقت ما لم تأخذ بالقضايا الاجتماعية والبيئية . والاقتراحات الداعية إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر تتطلب تحولاً في مسار الاقتصاد الوطني برمته . والجدير بالذكر أن مسؤوليات التنمية المستدامة يجب أن تشمل لوزارات القطاعية والوزارات البيئية والاجتماعية في أطر محدّدة . والمسؤولية الأولى عن اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق التنمية المستدامة تقع على عاتق الوزارات القطاعية وغيرها من الوزارات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية . وتقع مسؤولية المساعدة في السياسات القطاعية على عاتق وزارة البيئة والوزارات الاجتماعية. وفي ما يلي مناقشة للآليات المحتملة لتحقيق هذه الغاية.

#### (ب) سبل الإصلاح المؤسسي<sup>(٢٨)</sup>

يتطلب دمج القضايا البيئية والاجتماعية في عملية التخطيط وصنع القرارات على مستوى القطاعات مستوى عالياً من الخبرة في مجالات التخصص. لذلك من المقترح أن تضم كل وزارة قطاعية قسماً للتنمية المستدامة يكون مسؤولاً عن دمج القضايا البيئية والاجتماعية في صياغة سياسات الوزارة وخططها . وبهذه الطريقة، يصبح عليها أن تأخذ بالقضايا التي حدّتها الوزارات المسؤولة عن القضايا البيئية والاجتماعية. وتتحمّل الوزارات المسؤولة عن القضايا البيئية والاجتماعية مسؤوليات إضافية في إصدار توجيهات مهنية وتقنية حول الأوجه البيئية والاجتماعية للتخطيط القطاعي.

---

(٢٨) الإطار المؤسسي المقترح في هذا القسم يتشابه بشكل وثيق في بعض جوانبه بالإجراءات النازمة لتقييم الأثر المطبق في الكثير من البلدان وتحديداً إجراءات تقييم الأثر المعتمدة من جانب المفوضية الأوروبية. وفي هذه الحالة، تقوم هيئة تقييم الأثر التابعة للمفوضية الأوروبية بدور رقابي.

ويضطلع مكتب رئيس الوزراء أو ما يوازيه بدور رئيسي في إلزام الوزارات القطاعية بمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية في سياساتها وخططها، من خلال مراقبة ومراجعة تضمن ان بأن السياسات والخطط، قد وضعت بناءً على توجيهات الوزارات المختصة. ومن الممكن أيضاً التفكير في اعتماد شروط لتقييم السياسات والخطط القطاعية قبل الموافقة عليها، كاعتماد التقييم البيئي الاستراتيجي أو تقنيات مماثلة.

وفي هذا الإطار المقترح، من المقرر أن تبقى مسؤوليات وزارات البيئة في حماية البيئة والحفاظ عليها على حالها. وحين تعمل وزارة البيئة في إطار أنشطة محددة كجهة منظمة أو مراقبة، يكون عملها مستقلاً عن الوزارات القطاعية. ويتوجب تطبيق اعتبارات مماثلة على مسؤوليات الوزارات الاجتماعية.

ويضطلع المجلس الأعلى للتنمية المستدامة الموصى بإنشائه في الاستعراض السابق بدور داعم في هذا الإطار. ووفقاً للاقتراح السابق، يؤمن المجلس آلية دورية للتشاور بين المؤسسات الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة ويشرف على عملية وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. عندئذ، تنتقي الحاجة إلى الأدوار الأخرى المقترحة في الاستعراض السابق.

وفي بعض البلدان، يمكن أن يكون المجلس الأعلى بحد ذاته محركاً أساسياً في ترسيخ استشارة الرأي العام في سياق عملية التنمية وتطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وفي حالات أخرى، قد يكون اعتماد التوصية الصادرة في الاستعراض السابق أكثر ملاءمة، أي إيلاء هذا الدور إلى مجلس وطني مستقل للتنمية المستدامة.

#### (ج) الهياكل الإستراتيجية الوطنية

لا يزال التقدم المحرز محدوداً على مستوى صياغة إطار شامل لإستراتيجية التنمية المستدامة الوطنية في البلدان العربية. فالكثير من الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة التي وضعت تركز في المقام الأول على الإدارة البيئية، وتكاد تغفل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. لذلك لم تتمكن إستراتيجيات كثيرة للتنمية المستدامة من ضمان التنسيق الفعال بين الإدارات الحكومية وبقيت تفتقر إلى آليات فعالة للتنفيذ.

وتضمن الاستعراض الذي أعدته الإسكوا في عام 2003 توصيات بشأن معالجة هذه الثغرات الكبرى، وذلك باقتراح إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يملك صلاحية تخوله وضع إستراتيجية وطنية



شاملة للتنمية المستدامة ، وتقديم إستراتيجيات قطاعية وبرامج عمل وتنسيقها وتحديثها على أساس الإستراتيجية الشاملة. وباعتماد هذا النهج يمكن تطبيق مفهوم الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الذي نص عليه جدول أعمال القرن 21، حيث اعتبرت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الوثيقة الوطنية الرئيسية لتوجيه التخطيط للتنمية. لكن هذا النموذج يتجاوز كل ما تحقق حتى الآن في غير مكان. فالاتحاد الأوروبي لم يفلح في تحقيق هذا المستوى العالي من التكامل، إذ إن إستراتيجية التنمية المستدامة ليس ت الاستراتيجية الرئيسية ضمن الاتحاد، بل إستراتيجية لشبونة للنمو وفرص العمل وتلتها إستراتيجية أوروبا 2020. وإستراتيجية التنمية المستدامة هي عبارة عن وثيقة ثانوية تأخذها في الاعتبار المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء لدى صياغة سياساتها. وتعتمد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نهجاً مماثلاً إذ تعتمد استراتيجية شاملة للتنمية، واستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تأخذها في الاعتبار لدى صياغة السياسات والبرامج الإنمائية. وإذا كان هذا النهج لا يرقى إلى مستوى الأهداف التي نص عليها جدول أعمال القرن 21، يبدو أي توقع بأن تحقق البلدان العربية درجة أعلى من التكامل في هذه المرحلة من مسيرتها الإنمائية، هدفاً بعيداً عن الواقع.

ويُقترح نتيجة لهذا الاستعراض أن تعتمد جميع البلدان العربية إلى اعتماد نهج مماثلة للنهج الذي اعتمدته تونس ، شرط ضمان المشاركة الواسعة والحقيقية على جميع المستويات . ويجب أن تبقى الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة منفصلة عن الإستراتيجية الوطنية الشاملة التي يمكن المضي بها في إطار عمليات التخطيط الإستراتيجي النافذة بدعم من عمليات الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة . وهكذا تصبح الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المحرك الرئيسي لدمج القضايا البيئية والاجتماعية في الإستراتيجية الشاملة للتنمية. ويمكن للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أن تسلط الضوء على المجالات التي يُعتبر فيها نمط التنمية الاقتصادية المعتمد في البلد غير سليم من الناحية الاجتماعية أو غير مستدام من الناحية البيئية ، وتحديد التدابير التي يمكن اتخاذها لتصحيح هذا الوضع . فالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة يمكن أن تركز على أي من القضايا التي جرت مناقشتها في الأقسام السابقة من هذا الاستعراض واقتراح التدابير المناسبة التي يمكن اتخاذها لتحقيق التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وعند الإمكان، ينبغي أن تسترشد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بدراسات اقتصادية ومالية معمقة لتسويغ مقترحاتها . ولدى تعذر الأمر، يجب أن تحدّد الإستراتيجية الدراسات التي ينبغي إعدادها في سياق تقييم تلك المقترحات.

وفي الكثير من البلدان، يجري وضع الخطط الاستراتيجية للتنمية على مدى خمس سنوات . ويُستحسن أن توضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للفترة نفسها على أن تتطوّل في وقت يسمح لها بتعزيز عملية صياغة وتحديث الإستراتيجية الوطنية الرئيسية للتنمية.

(د) المسارات الإقليمية

أوصى الاستعراض الذي أجرته الإسكوا لعام 2003 بوضع إستراتيجية وخطة عمل إقليمية للتطبيق الفعال للمبادرة العربية للتنمية المستدامة . وكان المقصود أن تحدّد هذه الإستراتيجية أولويات الأهداف الإقليمية للتنمية المستدامة، وأن تحدّد خطة العمل آليات التنفيذ المناسبة لتحقيق تلك الأهداف . وفي إطار جامعة الدول العربية، واصل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية توفير مننديات النقاش حول البعد البيئي للتنمية المستدامة، لكن ما من آلية مؤسسية فعالة حتى الآن لوضع السياسات الإقليمية التي تركز على المفهوم الكامل للتنمية المستدامة.

وورد في الاستعراض السابق أن أي آلية إقليمية من هذا النوع لا تكون فعالة ما لم تأتِ نتائج المؤسسات الوطنية للتنمية المستدامة التي تنشأ لهذا الغرض. واعتُبر التكامل الاقتصادي الإقليمي عائقاً كبيراً أيضاً. وما لم تعمل البلدان العربية مجتمعة على نهج إقليمي للتخطيط الاقتصادي الاستراتيجي، سيكون من الصعب وضع نهج إقليمي للتخطيط المتكامل للتنمية المستدامة. وريثما يحصل ذلك، يمكن الاستثمار في أي تعاون بشأن القضايا البيئية الإقليمية يُتفق عليه في إطار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية، فهو يشكل عنصراً هاماً في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لكل بلد، وبالتالي عاملاً إيجابياً في الاستراتيجية الإنمائية بأسرها . ويصح الوضع نفسه على أي اتفاق إقليمي يوضع في إطار أي منتدى للتعاون بين البلدان.

ومن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها مما ورد سابقاً ومن الاجتماع التحضيري العربي لمؤتمر ريو+20، ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة، ولا سيما ضرورة اعتماد نهج إقليمي للتحوّل التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر باعتماد سياسات من واقع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية. وهذا النهج لا يحلّ محلّ التنمية المستدامة بل هو أداة لتحقيقها. وقد لا يتطلب هذا النهج إنشاء أي مؤسسات جديدة، بل يعتمد على تفعيل المؤسسات القائمة مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وفي ظل غياب التكامل الاقتصادي الإقليمي الشامل تقدم الاتفاقات المبرمة في إطار المؤسسات الإقليمية الموجودة بشأن أوجه معيّنة من التنمية الاقتصادية عناصر هامة إلى إستراتيجية التنمية الخاصة بكل بلد وكذلك إلى الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. ويصح هذا الوضع على العمل التعاوني الإقليمي في مجالي الطاقة المتجددة أو موارد المياه.

وقد يصبح النهج الإقليمي الأكثر تكاملاً المتعلق بالتخطيط الإستراتيجي للتنمية المستدامة قابلاً للتطبيق العملي في المستقبل ما أن يتحقق مستوى كاف من التكامل الاقتصادي . ومن شأن ذلك أن يتيح

وضع إستراتيجية للتنمية العربية تهدف إلى تعظيم الاستفادة من خصائص المنطقة ومزاياها وتعزيز مكانتها على صعيد الاقتصاد العالمي . وقد يكون من المناسب عندئذٍ وضع إستراتيجية إقليمية للتنمية المستدامة لتكون الناقلة الأساسية لدمج القضايا البيئية والاجتماعية الإقليمية في الإستراتيجية الرئيسية . إلا أنه في الوقت الراهن، وفي ظل غياب التكامل الاقتصادي الإقليمي ، ستكون أي محاولة لتطوير إستراتيجية إقليمية للتنمية المستدامة المتكاملة ناقصة.

### جيم - التوصيات

في إطار العمل مع البلدان العربية على التحضير لمؤتمر ريو +20 وما بعده، نقترح نهجاً جديداً لتوجيه مؤسسات الحكم نحو تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية . وفيما يلي تلخيص للمقترحات المفصلة في الأقسام السابقة بصيغة توصيات للنظر فيها.

#### 1- العناصر المؤسسية

(أ) إيلاء الوزارات القطاعية وغيرها من الوزارات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية المسؤولية الأولى عن اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) تكليف وزارات البيئة والشؤون الاجتماعية بمسؤوليات مساعدة الوزارات الأخرى في وضع السياسات القطاعية.

#### 2- مسارات الإصلاح المؤسسي

(أ) أن تتضمن كل وزارة قطاعية إدارة تعنى بالتنمية المستدامة وتكون مسؤولة عن دمج القضايا البيئية والاجتماعية في صياغة السياسات والخطط القطاعية؛

(ب) لدى صياغة السياسات والخطط، تكلف كل وزارة قطاعية بمسؤوليات كاملة عن جميع القضايا التي تحددها الوزارات البيئية والاجتماعية؛

(ج) تكليف وزارات البيئة والشؤون الاجتماعية بمسؤوليات محددة في تقديم المشورة التقنية بشأن الأوجه البيئية والاجتماعية في التخطيط القطاعي؛

(د) إلزام الوزارات القطاعية بتغطية القضايا البيئية والاجتماعية في سياساتها وخططها، عن طريق مكتب رئيس الوزراء أو ما يوازيه؛

- (هـ) تطبيق خطة للرقابة والاستعراض عن طريق مكتب رئيس مجلس الوزراء أو ما يوازيه تضمن الأخذ بالآراء التوجيهية التي تقدمها الوزارات القطاعية في وضع السياسات والخطط في الوزارات؛
- (و) النظر في اعتماد شروط رسمية لتقييم السياسات والخطط القطاعية قبل الموافقة عليها ، كنهج التقييم البيئي الإستراتيجي وما يتصل به من تقنيات؛
- (ز) إبقاء مسؤوليات الوزارات المعنية بحماية البيئة والحفاظ عليها بلا تغيير ، ولا سيما القيام بالأنشطة التي تكون فيها وزارة البيئة جهة منظمة أو جهة تفتيش بشكل مستقل تماماً عن الوزارات القطاعية؛
- (ح) الحفاظ على استقلالية وزارات الشؤون الاجتماعية في المجالات التي تكون فيها جهة منظمة أو جهة تفتيش؛
- (ط) إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة أو سلطة مماثلة تتولى تأمين آلية منتظمة للتشاور بين المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التنمية المستدامة؛
- (ي) تكليف المجلس الأعلى للتنمية المستدامة أو أي سلطة مماثلة بقيادة عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة؛
- (ك) اعتماد آلية نظامية للتشاور مع الرأي العام في إطار عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وتطبيقها.

### 3- تصميم الاستراتيجية الوطنية

- (أ) تعزيز العمليات الوطنية للتخطيط الإستراتيجي عند الاقتضاء من أجل وضع إستراتيجية إنمائية شاملة تكون إطاراً لجميع السياسات والخطط القطاعية، وإخضاع هذه الإستراتيجية الشاملة للمراجعة الدورية كل خمس سنوات؛
- (ب) اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة كآلية لدمج القضايا البيئية والاجتماعية في الاستراتيجية الإنمائية الشاملة؛
- (ج) التركيز في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على نمط التنمية الاقتصادية التي تعتبر غير سليمة من الناحية الاجتماعية أو غير مستدامة من الناحية البيئية وتحديد الإجراءات التي يمكن اعتمادها من أجل تصحيح مسار التنمية؛

(د) الاسترشاد عند الإمكان في وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بدراسات اقتصادية ومالية معمقة لتسويق مقترحاتها ، وإذا تعذر ذلك ، اقتراح الدراسات التي ينبغي إعدادها في سياق تقييم المقترحات؛

(هـ) إخضاع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لاستعراض دوري كل خمس سنوات ، على أن يتزامن ذلك مع عملية صياغة وتحديث الإستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية على صعيد البلد.

#### 4- المسارات الإقليمية

(أ) إيلاء الاهتمام اللازم لوضع نهج إقليمي للتخطيط الاقتصادي الإستراتيجي؛

(ب) اعتماد آليات نظامية لضمان تركيز التعاون الإقليمي حول القضايا البيئية و /أو الاجتماعية المتفق عليها ضمن الآليات الموجودة (مثلاً مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية ) ودمج هذه القضايا في العناصر البيئية والاجتماعية للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، واعتمادها في الإستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية؛

(ج) إعادة تسمية اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية، لتصبح اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية المستدامة، بحيث تشمل عضويتها ممثلين عن الجهات المعنية بالأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

(د) إيلاء الاهتمام اللازم للتكامل الاقتصادي في المنطقة من خلال وسائل مختلفة، منها إعادة تفعيل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛

(هـ) إعطاء الأولوية المطلقة للتوصل إلى نهج إقليمي نظامي للاقتصاد الأخضر وللتعاون الإقليمي في قطاع الطاقات المتجددة والموارد المائية؛

(و) النظر في وضع إستراتيجية عربية للتنمية، ما إن يتحقق المستوى الكافي من التكامل الاقتصادي الإقليمي، تهدف إلى الاستفادة من الخصائص التي تتفرد بها المنطقة وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي، والنظر أيضاً في إستراتيجية إقليمية للتنمية المستدامة تكون بمثابة آلية لدمج القضايا البيئية والاجتماعية الإقليمية في إستراتيجية الشاملة للتنمية.

## خامساً - الخلاصة والاستنتاجات

سجلت الأطر المؤسسية في البلدان العربية تحسناً كبيراً منذ عقد قمة الأرض في عام 1992 ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002. غير أن مؤسسات الإدارة والحكم لم تسير بعد العناصر الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وقد برز موضوع دمج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرارات الإنمائية في عدة إعلانات إقليمية، إلا أن التدابير الملموسة لتحقيق هذا الدمج لا تزال غير كافية. والتطورات التي شهدتها العالم مؤخراً، ومنها تغيّر المناخ وحلولة بين الأولويات العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية العالمية والتأثير المتنامي للاقتصادات الناشئة، كلّها عوامل عززت الحاجة إلى إيجاد نهج إقليمي للتنمية يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية رغم الضغوط البيئية.

وقدم هذا التقرير استعراضاً للإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في البلدان العربية وعلى المستوى العالمي، وتناول تطورات الإطار المؤسسي وآليات تفعيل عملية التنمية المستدامة وسبل إدارتها. وأورد عدة تجارب ناجحة من البلدان العربية، ومنها تجارب في نهج التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة، وبناء القدرات المؤسسية غير الحكومية. وسلط التقرير الضوء على المبادرات المثمرة في تعميم مفهوم الاقتصاد الأخضر، وما يتيح من فرص لتقوية التنمية الاقتصادية في المنطقة وتحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة.

وتضمن التقرير أيضاً عرضاً مفصلاً لنهج جديد مقترح لتقوية مؤسسات التنمية المستدامة في البلدان العربية، بدءاً بمناقشة التنمية الاقتصادية المستقبلية في المنطقة ووصولاً إلى تدارس القضايا الواجب معالجتها لتكون التنمية المستدامة ناجحة اجتماعياً ومستدامة بيئياً. وانتهى التقرير إلى سلسلة من التوصيات بشأن الإصلاحات المؤسسية اللازمة لدمج القضايا البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولتحويل مفهوم التنمية المستدامة في المنطقة إلى خيار واقعي وعملي.

### المرفق الأول

#### نتائج ورشة العمل حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية (جدة، 3-5 تشرين الأول/أكتوبر 2011)

في سياق سلسلة الاجتماعات التحضيرية الوطنية والإقليمية لمؤتمر ريو +20 الموجه نحو مختلف الجهات المعنية، قامت رئاسة الأرصاد و البيئة في المملكة العربية السعودية بالاشتراك مع الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية بتنظيم ورشة عمل هامة لمناقشة الإصلاحات الضرورية للإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية مع مؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك على ضوء التحديات الجديدة والناشئة . وكانت ورشة العمل منتدى للتأكيد على نتائج هذا الاستعراض.

ومن مواضيع البحث التي ركزت عليها ورشة العمل الإطار المؤسسي القائم في المنطقة العربية على المستويين الوطني والإقليمي وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف فيه، وتحديد الإصلاحات الممكنة لمعالجة التحديات الناشئة الماثلة أمام التنمية المستدامة. كما جاء عقد ورشة العمل المذكورة لمساعدة البلدان العربية في تحديد موقفها من قضية الإدارة البيئية الدولية التي هي موضوع تفاوض في إطار مؤتمر ريو+20 بناءً على نتائج حوار سولو.

وتمثلت النتيجة النهائية لورشة العمل بعدة توصيات خاصة بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بما في ذلك التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية، ومعالجة الثغرات في الأطر المؤسسية الموجودة لتلبية حاجات جميع البلدان وتعزيز التنسيق بين الإطار الدولي على المستويات كافة وبين هيئات الأمم المتحدة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني على جميع الأصعدة وإشراك الجهات المانحة الدولية . وقد اقترحت ورشة العمل تع ديل أسماء بعض الهيئات الإقليمية بحيث يشمل اختصاصها التنمية المستدامة على النحو التالي:

- إعادة تسمية اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية لتصبح اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية المستدامة، على أن تشمل عضويتها ممثلين عن الجهات المعنية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛
- تعديل تسمية مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ليصبح مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والتنمية المستدامة؛
- دمج اللجان الفنية (الاجتماعية والاقتصادية) التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في لجنة واحدة تمثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وتشمل عضوية اللجنة القطاعات المتصلة بهذه الأبعاد؛
- إعادة تسمية المجلس الوزاري الاقتصادي والاجتماعي ليصبح المجلس الوزاري للتنمية المستدامة.

المرفق الثاني

**التوصيات الصادرة عن الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+20  
(القاهرة، 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2011)**

في 16 و 17 تشرين الأول/أكتوبر 2011، نظمت الإسكوا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية الاجتماع التحضيري العربي لمؤتمر ريو+20 المقرر عقده في منتصف عام 2012.

وقد عُقد الاجتماع على مدى يومين وشارك فيه ممثلون عن البلدان العربية وعن المؤسسات العربية المعنية لمناقشة القضايا الأساسية المتصلة بمؤتمر ريو+20. وتوصل المشاركون إلى مجموعة من التوصيات حول الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة التي تدعم المقترحات الواردة في هذا الاستعراض وفيما يلي أهم التوصيات:

- 1- إن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتنفيذ ما ي جري الاتفاق عليه في المؤتمر المقبل. ولذلك يجب أن يتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من منظور متكامل، وألا تترتب عليه أية أعباء إضافية على البلدان النامية، وألا يؤدي إلى فرض عوائق أو شروط تقنية أو تجارية على هذه البلدان.
- 2- التركيز على التكامل في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستويات الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، بهدف العمل على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة من منظور متكامل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لسد الثغرات الموجودة في هذا الإطار على مختلف المستويات.
- 3- الحرص عند وضع الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على عدم التدرع بالاعتبارات البيئية لفرض عوائق وشروط إضافية على تقديم المساعدة الإنمائية.
- 4- إنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة أو تعزيز المجالس القائمة بحيث يكون لها مرجعية وهيكلية واضحة وتزويد ها بالموارد والإمكانات اللازمة لإنفاذ استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية المستدامة.
- 5- التركيز على تفعيل الآليات والمؤسسات القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى بحيث تكون وسيلة فعالة لتعزيز التنسيق، وتوطيد التعاون، وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، بدلاً من التفكير في إنشاء مؤسسات جديدة، وتفعيل الحضور الإقليمي لهذه المؤسسات ودورها في التنمية المستدامة، بما فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- 6- تعزيز التنسيق بين الأطر المؤسسية الدولية والإقليمية والوطنية، وبين أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها.



## المراجع

- 1- المنتدى العربي للبيئة والتنمية (2008) البيئة العربية: التحديات المستقبلية.
- 2- المنتدى العربي للبيئة والتنمية (2009) البيئة العربية: التغير المناخي.
- 3- المنتدى العربي للبيئة والتنمية (2010) البيئة العربية: المياه.
- 4- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، الأمم المتحدة، نيويورك.
- 5- شدّاد ف. ر. وبيانك م. س. (2006) تطور السياسات الزراعية وتنمية المشاريع التجارية الزراعية في البرازيل، تشويسز، الجمعية الأميركية للاقتصاديات الزراعية، 21(2)، ص 85-90.
- 6- تشوي، هيونغ-سوب (1979) التكنولوجيا في خدمة التنمية: تجربة كوريا الجنوبية، في كتاب رمش ج. ووايس س. جونيور. بعنوان التكنولوجيا في خدمة تنمية العالم، دار نشر بريغر بابليشرز، نيويورك.
- 7- مجلس التنافسية الوطني المصري (2010) مصر الخضراء: رؤية للغد، التقرير السابع لمجلس التنافسية الوطني المصري.
- 8- الإسكوا (2003) الحكم من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية: مؤسسات وأدوات للذهاب أبعد من ثقافة الإدارة البيئية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- 9- الإسكوا (2005) التقرير الأول عن تنمية الموارد المائية: هشاشة المنطقة أمام الجفاف الاجتماعي والاقتصادي.
- 10- الإسكوا (2007) التقرير الثاني عن تنمية الموارد المائية في منطقة الإسكوا.
- 11- الإسكوا (2009) التقرير الثالث عن تنمية الموارد المائية: دور تحلية المياه في معالجة ندرة المياه.
- 12- الإسكوا (2008) تقرير الاستثمار المباشر الأجنبي، ورقة تقنية رقم 1، الأمم المتحدة، نيويورك.
- 13- الإسكوا (2009) تقرير الاستثمار المباشر الأجنبي، ورقة تقنية رقم 2، الأمم المتحدة، نيويورك.
- 14- مركز بحوث تقييم الأثر (2007) تقييم أثر الاستدامة لمنطقة التجارة الحرة اليورو-متوسطية، جامعة مانشستر.
- 15- سالم، أو. أس. (2002) جدول الأعمال المحلي للقرن 21 في الدول العربية: محاولات وتحديات، في كتاب ألن أ. ويو ن.، التوسع الحضري المستدام: ردم الهوية بين الأجندة الخضراء والأجندة البنية، وحدة التخطيط الإنمائي، كلية يونيفرسيتي كوليدج لندن.